التكتلات الاقتصاديّة الدوليّة



تأليـــف

الدكتور أحمد يوسف دودين
أستاذ مشارك

الدكتور مصطفى يوسف كافي
دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية



التكتُّلات الاقتصاديّة الدوليّة

الطبعـة الأولـى

1440هـ - 2019م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2017/11/5678)

رقم التصنيف:337

المؤلف ومن في حكمه:

أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

التكتلات الإقتصادية الدولية

الواصفات:

/ / الاقتصاد الدولي/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونيـة عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN : 978-9957-637-51-4

التكتّلات الاقتصاديّـة الدوليّـة

تأليــف

الدكتور أحمد يوسف دودين	الدكتور مصطفى يوسـف كافي
أستاذ مشارك	دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

بسم الـلـه الرحمن الحيم

قال عليه السلام" أن الـلـه يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"

رواه مسلم والبخاري

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الـلـه وأسكنه فسيح جناته

إلى والتي الكريمة حفظها الـلـه

إلى زوجتي وأبنائي الأحبة

وإلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

محتويات الكتاب

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي،المفاهيم والمرتكزات

الفصل الثاني

التكتلات الاقتصادية الدولية ومكانتها

في النظام العالمي الجديد

الفصل الثالث

مفهوم العولمة الاقتصادية،خصائصها، أنواعها، وأثارها ومؤسساتها

الفصل الرابع

الشراكة الأوروبية المتوسطية

الفصل السادس

آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي

بسم اللـه الرحمن الرحيم

المقدمة

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية التي مر بها العـالم في العقـدين الأخـيرين مـن القرن العشريـن في انقـلاب مـوازين القـوى بـين الـدول، وأحـدثت تغـيرات في المفـاهيم الاقتصـادية والاجتماعيـة، وتغـيرات سريعـة في أسـاليب الإنتـاج والعمـل دون تمكـين أي مجتمع من التعـايش في عزلـة عـن الكيـان العـالمي أو بمـا يسـمى بالعولمـة ومظاهرهـا المختلفة، إضافة إلى هذا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصـادية التـي جـاءت كـرد فعـل لمـا يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها، وأصبح التكتل الاقتصـادي بالنسـبة للـدول الخيـار الأمثـل تلجـأ إليهـا الـدول لتخفيـف الآثـار المتوقعـة عـن هـذه الظروف، كما أصبح كوسيلة للانـدماج في مسـيرة العولمـة الاقتصـادية، ويضـمن التوافـق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة حيث تصبح هذه التكتلات بمثابة قوة لتعزيز التجارة العالمية.

ومن أهم نماذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية الراهنة نذكر الاتحاد الأوروبي الـذي اكتمل مع بداية 1993 ليكون إحدى التكتلات الكبـيرة، ذات التـأثير الهـام عـلى التجـارة الدولية التكتل الاقتصادي لمجموعة دول أمريكا الشمالية والـذي ظهـر في 1989 ويضـم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكنـدا والمكسـيك ويعـرف بالنافتـا **NAFTA** تكتـل رابطة جنوب شرق أسيا أو المعروف بالأسيان **ASEAN** ويضم سـتة دول هـي تايلانـدا، الفليبين، سنغافورا، ماليزيا، تايلاندا وبروناي إضافة إلى منتدى التعاون الاقتصادي لـدول آسيا والمحيط الهادي أو ما يعرف بالأبيك **APEC** الـذي تأسـس في1989 ويضـم إضـافة إلى أعضاء الآسيان كل من اليابان، كوريـا الجنوبيـة، الصـين، أسـتراليا نيوزلنـدا، الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وكنـدا. كـما ظهـر مجموعـة دول " بـريكس**Brics** " كمجموعـة جاذبـة للاقتصـادات الناشـئة، حيـث بـدأت المفاوضـات بـأربع دول هـي: (البرازيـل، وروسـيا، والهنـد، والصـين)، وأطلـق عليهـا حينـذاك " بريـك" منـذ عـام 2006. وبـدأت

الاجتماعات السنوية منذ عام 2008 حتى انضـمت جنـوب أفريقيـا إلى التكتُّـل في عـام 2011، وتحول من (**Bric**) إلى (**Brics**).

ويدعو المؤلف أن يكون هذا الكتاب نافعاً ومفيداً للجميع، وأن يضـيف جديـداً إلى المكتبة العربية، ونظراً لأن المكتبات العربية تفتقد إلى هذا النوع بالدراسـات والمؤلفـات التي يبحث عنها طلاب العلم المتخصيصين والعاملين بهذه المجالات.

آملين من الـلـه تعالى أن يوفقنا لما هو خير للعلم والوطن.

والـلـه ولي التوفيق

المؤلف

د. مصطفى يوسف كافي

2017



الفصل الأول

التكامل الاقتصادي، المفاهيم والمرتكزات

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي،المفاهيم والمرتكزات

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، آيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزاً في الأدبيات الاقتصادية نظراً لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

ويعد نشوء فكرة التكامل الاقتصادي بذلك من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لما لهذا التكامل من آثار إيجابية ومكاسب اقتصادية، تتأتى من خلال الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة، وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها وبالتالي زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان فضلا عن الزيادة الكبيرة في فرص العمالة وازدهار اقتصادياتها، كما تلجأ الدول لهذه التكتلات كمحاولة لتجنب الآثار السلبية للعولمة.

هذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا الفصل بعرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، وفي المبحث الثاني ماهية التكامل الاقتصادي وشروطه، وفي المبحث الثالث سوف نقف على درجات التكامل ومقوماته ومزاياه.

المبحث الأول
النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري، وتباينت بذلك المدارس الفكرية التي تراوحت بين المدرسة الاتحادية التي ترى التوجه نحو بناء دولة اتحادية لها حكومة إقليمية مباشرة وبين المدرسة التعاملية التي تسعى إلى بناء التكامل من أسفل إلى أعلى لتأتي الحكومة الإقليمية في نهاية المطاف، وبعدها ظهرت المدرسة الوظيفية التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى المدرسة الوظيفية الحديثة[1].

المطلب الأول: المدرسة الاتحادية

وتسعى إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة، وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا. وينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح. وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين[2]:

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها ويمكن القول أن هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين:

---

(1) د .هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي** (عمان : دار جرير،2005)، ص138 .

(2) محمد محمود الإمام، **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي** (القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998)،ص6 .

القاعدة الأولى: توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما تفعله الدولة وهذا ما يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة.

القاعدة الثانية: تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديمقراطية.

الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

وقد كان للاعتبار الثاني أهميته في الحالة الأوروبية، فقويت شوكة المدرسة الاتحادية خلال احتدام معارك الحرب العالمية الثانية خاصة لدى فئات فرنسية بزعامة **جان مونيه**، رأت في هذا المنهج نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة في السيطرة على أوروبا، إلا أن فئات أخرى كالديجوليين لم تشاطرها الرأي، وحبذت حصر السلطات الإقليمية في نطاقات محدودة.

وبذلك يعتبر الفكر الاتحادي استراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أسسا لبلوغه، ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل لتسيير شؤون المجتمع المتكامل.

المطلب الثاني: المدرسة التعاملية (الاتصالية)

وقد رأت هذه الأخيرة أنه من غير المقبول القفز إلى خلق سلطة مركزية سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة.

ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم "كـارل دويـتش" أن هـذا الأمـر سـيقضي على الكثير مـن التعقيـدات التـي تثـير حساسـية الـدول وتنفرهـا مـن عواقـب فقـدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقـدان مـا أمكـن تحقيقـه في السـابق. وبنـاءا عليه يفضل إتباع مـنهج تعـاملي يعمـل عـلى تشـجيع وتكثيـف المعـاملات بـين الفئـات الاجتماعيـة المختلفـة في الـدول المعنيـة، دون التـزام بـأطر مؤسسـية معينـة أو مراحـل محددة، وما يلفت النظر في هذا المنهج تفاديه الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة

تتولى الشؤون الإقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجـه التكامـل مكتفيـا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.

المطلب الثالث: المدرسة الوظيفية

وقد شاعت في الفترة بين الحربين العالمتين، وظهرت باسم النظرية الوظيفية الأصلية بزعامـة ديفيـد ميـتراني(**David Mitrany**)[1] ثـم تطـورت إلى الوظيفيـة الجديـدة إثـر الانتقادات التي وجهت لها، وقد أثارت هذه النظرية مـدخلا مهـما في دراسـة التكامـل الدولي وفتحت المجال واسعا أمام رياح التغيير وإعطـاء الأهميـة لكـل مـا مـن شـأنه أن يؤثر في تحقيق النمو والرفاه الدولي.

أولاً: النظرية الوظيفية الأصلية

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضـها إلى إفـرازات الحـربين العالمتين وما صاحبهما من أزمـات اقتصـادية كأزمـة الكسـاد العظـيم عـام 1929، والحـرب الباردة بين الكتلتين آنذاك (الشرقية والغربية)،وظهور أنظمة تسلطية. وقـد سـاهمت هـذه العوامل في دفع بعض المنظـرين إلى بلـورة أفكـار الوظيفـة الأصـلية والتـي كـان مـن أهـم

(1) ديفيد ميتراني : باحث ومفكر سياسي بريطاني، من أهم رواد الوظيفية، ترك أثرا بالغ الأهمية على نظريات التكامل المعاصرة.

دعاتها الباحث البريطاني "ديفيد ميتراني" الذي ترك آثارا واضحة على نظريات التكامل المعاصرة، إذ يرى أن النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام، ومن ثم فإن إقامة مؤسسات دولية في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحايدة سياسيا، مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض، تجذب إليها الجماهير لأنها تحقق رفاهية البشر بشكل أفضل مما تحققه الحكومات الوطنية، غير أن التنازل لمنظمات دولية عن مسؤوليات لا تخدش السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن تحفيز الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على جوانب أخرى أقل حيادية من الناحية السياسية، بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك بما يتبقى لها من مجالات تعتقد أنها أكثر حساسية من تلك التي تم التنازل عنها. وتشير مختلف التجارب أنه ما لم يجري الاتفاق على الصيغة المؤسسية النهائية منذ البداية، فإن البدء بالأمور الأقل إثارة للخلاف سرعان ما ينتهي إلى طريق مسدود،كما أن التعاملات التي تأخذ بها المدرسة التعاملية والوظائف التي تضعها المدرسة الوظيفية كأساس للمضي نحو التكامل لا تتطابق معا بالضرورة في نطاقها الإقليمي بل قد تتسع بعض المجالات لتشمل العالم كله مثلما هو الأمر في الكثير من المنظمات العالمية التي تتولى تحقيق التعاون في مجالات تخصص مختلفة. وتعتبر الوظيفية كمنفذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذلك اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي.

ويرى ميتراني أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية خاصة في شقها التقني ومثل هذه الأعمال لم تخلق الطلب على المتخصصين المهرة وطنيا وحسب إنما ساهمت في المشاكل التقنية على المستوى الدولي، مما يمكن من تحقيق التكامل.

لأن نمو مثل هذه المشاكل التقنية الصعبة وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي في المجالات التقنية،وفي نظرية هذا الباحث هناك ما يعرف بالتشعب حيث يؤدي التعاون في المجال التقني إلى التعاون في المجالات الأخرى.

ويستخلص ميتراني من مأساة الحرب العالمية الثانية بأن الدولة كانت تفتقد إلى القدرة على الحفاظ على السلم وتحقيق الرفاه الاقتصادي لسكانها، وأن الحروب كانت تنشب من تقسيم العالم إلى وحدات وطنية مستقلة.

كما أن التكامل في قطاع تقني واحد يساهم بدوره في تحقيق التكامل في الميادين التقنية الأخرى، أي أن التكامل هو نتاج مسار مرجعي وتراكمي في آن واحد ما دام التكامل في حقل معين كان نتيجة الشعور بالحاجة إلى هذا التعاون،إلا أن إقامة هذا التعاون سيؤدي حتما إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي خلق تعاون واسع في مجالات أخرى.

ثانياً-النظرية الوظيفية الجديدة

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية،وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من ارنست هاس وكارل دويتش،(**Amitai Etzioni**) وأميتاي ايتزيوني،(**Ernst Hass**) الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية: (**Karl Deutsch**)

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.

- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجـالات الحيويـة التـي تحتـل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجـل إنجـاز العمـل المشـترك وتحقيق رفاهية المجتمع.

- وجوب اقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسـية في هـذه العمليـة مـع ضرورة وجود أطر مؤسسـية يوكـل إليهـا الحـد الأدنى مـن القـرارات لتكـون بـذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعـد المؤسـسي فـوق الوطني يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج الذي جـاء بإضـافات مـن أهمهـا وضـع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية، وعموما تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سـلطة القـرار في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بتحريـر حركـة التـدفقات الاقتصـادية بـدءا بالتجـارة وانتهاء بحركة الأفراد، ثم المرور إلى نوع من التكامل الإيجـابي أيـن ينقـل قـدر كبـير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهذا ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية، وتكتسب بذلك الحركة التكامليـة ما يطلق عليه بالأثر الانسيابي لعملية التكامل، حيث يؤدي تعلم الـبشر كيـف يحـدثون التكامل بالتجربة إلى إيجاد رغبة لديهم بالمضي فيه قدما.

وبذلك يتحقق الاتحاد على دفعات ويصبح على نظريـة التكامـل أن تحـدد المعـايير التي بمقتضاها يتم الاتفاق على المجالات الاقتصادية التي يفضل تخصيصها لتقود حركـة مستمرة للتكامل، فمن الممكن مثلا الانطلاق بقطاع معين ينقل فيـه جانـب مـن سـلطة الدولة إلى سلطة فوق وطنيـة دون الشـعور بفقـدان السـيادة، مـثلما حـدث في تجربـة جماعة الفحم والصلب الأوروبية، كـما أنـه مـن المهـم وجـود تقـارب في أوضـاع الـدول المعنية، حتى تتشابه الأهداف والأدوات التي تستخدمها في رسـم سياسـاتها الاقتصـادية، ولذلك مال الوظيفيون المحدثون إلى تأجيل عمليات المشـاركة في السياسـات الاقتصـادية إلى مراحل متأخرة من التكامل.

ونستخلص من خلال هذا العرض لمختلف المدارس الفكرية التي تناولت التكامل أن المدرسة الاتحادية تنفرد في توجهها المباشر إلى إقامة سلطة إقليمية كاملة الصلاحيات، تتولى تلبية مطالب الفئات الاجتماعية في جميع أنحاء التكتل وتعالج مباشرة كافة شؤون الحياة، هذا مع مراعاة اختلاف البيئات المحلية وفقا لنظام يقوم على المشاركة واللامركزية في اتخاذ القرارات، وبعبارة أخرى فإن الحكومات القطرية تتنازل طوعا عن سيادتها، وتتقبل الفئات الاجتماعية المختلفة ذلك.حتى لا تتمسك باستبقاء الحكومة القطرية اعتقادا منها بأنها تستطيع ممارسة ضغوط عليها تدفعها إلى تلبية مصالحها،وأنها لا تملك مثل هذا التأثير إزاء السلطة الإقليمية التي تتوقع أنها سوف تكون منحازة إلى فئات أخرى بعينها.

وهذه العلاقة بين السلطتين القطرية والإقليمية والفئات الاجتماعية تتخذ أشكالا متفاوتة في المدارس الأخرى **فالتعامليون** يرون أن تكثيف المعاملات الاجتماعية يساعد على تقبل تكليف سلطة إقليمية بإدارة شؤون الإقليم، ومن ثم لا يطالبون بإيجاد أطر مؤسسية معينة وإن أجازوا إنشاء مؤسسات تتولى شؤون المعاملات الفنية التي يحدث التقارب فيها، وبعدها مباشرة يتم الإعلان عن قيام دولة اتحادية ومنه يؤول الأمر إلى المنهج الاتحادي سالف الذكر.

أما **الوظيفيون** فإنهم يعيدون الأمور إلى الحكومات نفسها، لتختار النواحي الفنية التي تقبل التنازل فيها عن السلطة لصالح مؤسسات دولية في البداية، فإذا اقتنعت الحكومات بجدوى هذا المنهج سعت إلى تعميمه على نواح أخرى،وبذلك تتشكل شبكة من المؤسسات الدولية التي تتولى الإشراف على نواحي عديدة من متطلبات تحقيق الرفاه لشعوبها، ومن ثم تجري إقامة الدولة الاتحادية تدريجيا. وهم يرون أن هذا الأسلوب يصلح لأي عدد من الدول فهو أسلوب يطبق عالميا، وأهم شيء هو شعور الحكومات بملاءمة استجابات فئاتها الاجتماعية وضمان استمرار قيادتها لعملية التطوير، مما يعني عدم إمكانية إنشاء سلطة إقليمية لتقوم بتسيير التكامل إلا بعد أن تتكامل مقومات المرحلة الاتحادية.

هذا ونجد أن **الوظيفيين المحدثين** يجمعون عناصر من المناهج السابقة، فهدفهم هو تأسيس الجهاز الإقليمي منذ البداية،حتى يقوم بتسيير عملية التكامل وإقناع الفئات الاجتماعية بدفع حكوماتها لقبول نقل مزيد من سلطات اتخاذ القرار إلى هذا الجهاز، وبالتالي عدم ترك الأمر إلى الحكومات وتقديراتها بالنسبة لمواقف الفئات الوطنية، إنما خلق توافق بين الفئات الاجتماعية لتسهيل عملية انتقال السلطة إلى المركز، ومن الطبيعي أن مثل هذا التوافق يتعزز بوجود قدر كاف من التقارب الثقافي مما يجعل هذا الأسلوب يميل إلى تحقيق التكامل على مستوى إقليم تتوفر فيه عوامل التقارب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وليس على نطاق دول متباينة في هذه الأسس.ولهذا الأمر أهميته بالنسبة إلى الصيغ التي استحدثتها الإقليمية الجديدة والتي تسعى أوروبا إلى تطبيقها على جاراتها بما في ذلك الدول العربية.

يمكن تلخيص أهم أفكار هذه النظريات في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1) النظريات المفسرة للتكامل الإقليمي

النظرية	آلية عملية التكامل	الشكل النهائي للعملية
الفدرالية	مؤتمر دستوري أو التفاوض بين الدول	دولة فيدرالية
التعاملية أو الاتصالية	التفاعل عن طريق الاتصالات	مجتمع آمن
الوظيفية	إنشاء عدد من المنظمات الوظيفية ونقل جزء من السيادة إليها	مجموعة من المنظمات الوظيفية غير المسيسة
الوظيفية الجديدة	الانتشار من القطاعات الفنية إلى القطاعات السياسية	مؤسسات إقليمية فوق قومية

المصدر: كمال محمد مصطفى ونهرا فؤاد، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2001، ص 20

وهكذا، فالمدرسة الفدرالية تعتبر التكامل "حالة"، وهي في الواقع إستراتيجية أكثر منها نظرية، تتبعها مجموعة من الدول تتفق فيما بينها على تحقيق الوحدة، أما المدرسة التعاملية (الاتصالية)، فتسعى لتحفيز الرغبة في تحقيق مزيد من التقارب عن طريق تراكم المعاملات المشتركة، بحيث يشجع النجاح في الأمور ذات الطبيعة الفنية على الانتقال إلى الأمور ذات الأبعاد السياسية والأكثر عرضة للخلاف.

فيما يخص المدرسة الوظيفية فتعتبر التكامل هو الآخر "عملية"، ولكن يميل إلى إكسابها نمطية معينة تجعل من المرحلية صفة أساسية.

المبحث الثاني

ماهية التكامل الاقتصادي

أصبح التكامل الاقتصادي أحد عوامل النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبات سمة من سمات التعاون الدولي في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي" فاينر" سنة1950،حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية. لذا تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة...إلخ، كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من الثمانينات من القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات البشرية، والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية.[1] وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية.

(1) عبد الوهاب حميد رشيد" دور التكامل للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء"، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1985، ص 14.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

أولاً- تعريف التكامل الاقتصادي:

لقد تعددت المفاهيم التي تناولها الاقتصاديون حول التكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى التباين في وجهات نظرهم حول الهدف المرجو من العملية التكاملية ومن بين هذه المفاهيم نذكر:

التكامل الاقتصادي في صورته الحديثة، فيتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية (دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها، وإزالة مظاهر التميز القائمة فيها بين هذه الوحدات نحو تكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة.

تعتبر علاقة التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية على علاقات التعاون الاقتصادي، وبالتالي فإن لكل من هذين النوعين من العلاقات الاقتصادية الدولية سمات متميزة عن الأخرى.

حسب **B.Balassa** بيلا بلاسا[1] اعتبر أن التكامل عملية وحالة، بوصفه عملية (**a process**) تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وبوصفه حالة فإنه يتمثل في إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. [2]

و **B.Balassa** في هذا التعريف يميز بين التكامل والتعاون والفرق بينهما كمي ونوعي، فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز في حين أن عملية التكامل

(1) Bela Balassa, **The Theory of Economic Integration** (London : George Allen And Unwin Ltd . 1969), p.1

(2) حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**،الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للطبع والنشر، مصر، 1998، ص 07

الاقتصادي تشمل الإجراءات التي تـفضي إلى إلغـاء بعـض أشـكال التمييـز، وعـلى سـبيل المثال تعد الاتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية مرتبطة بمجال التعاون الـدولي،في حين أن إزالة الحواجز التجارية يعد عملا متعلقـا بالتكامـل الاقتصـادي،وهكذا يتبـين أن السمة الأساسية للتكامل الاقتصادي هي إلغاء التمييز ضمن منطقة معينة.

ويتجسد التكامـل مـن خـلال العمليـة التكامليـة التـي بمقتضـاها يـتم إزالـة كافـة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعـة مـن الـدول الأعضـاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالـة القيـود الجمركيـة وغـير الجمركيـة، وكـذلك العقبات التـي تعرقـل انسـياب حركـات رؤوس الأمـوال وانتقـالات العمالـة بـين الـدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة.[1]

ويرى الاقتصادي " **ماخلوب**" أن التعريف الأكثر ملائمـة لهـذا المصـطلح يـنصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل [2]، وهنا يناقش **"ماخلوب"** التعريف الذي يصدق على مفهـوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطـاق أيـة منطقـة تكامليـة يـتم اسـتخدام عوامـل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى عـلى أسـاس حسـاب الكفـاءة الاقتصـادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة[3].

(1) سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الاقتصادية بـين التنظير والتطبيق،** الطبعة الأولى، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 2005، ص 27 .

(2) سامي عفيفي حاتم،" التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 31

(3) جون وليامسون وآخرون،" التكامل النقدي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1981 ، ص41

ويضيف الاقتصادي " **هوفمان**" بأن قيام أي تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية[1].

ويميز الهولندي " **جان تنبرجن**" بين نوعين من التكامل، السلبي والايجابي. فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق توثيق الصلات بين الدول الساعية إلى إقامة تكامل فيما بينها وضرورة ترك الحرية لحركة التدفقات الاقتصادية لتعمل وفق القواعد الاقتصادية البحتة، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الاتفاق على إجراءات تستهدف التأثير على حركة التدفقات الاقتصادية سعيا إلى إقامة حالة جديدة تختلف عما هو قائم[2].

ويدرج " **جون بيندر**" كلا النوعين السلبي والإيجابي الذين أشار إليهما" **تنبرجن**" ضمن التكامل السلبي، بينما التكامل الإيجابي في رأيه يعني الاتفاق على سياسات تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى[3].

ويوضح " **فان سرجيه**" أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أذني من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع قيود جديدة. في هذا الإطار أيضا يراه البعض انه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة

(1)Yadwiga Forowicz," Economie Internationale", Benchemin, Quebeq, 1995, P.265.

(2) محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص39.

(3) زابري بلقاسم، تحليل إمكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد1، 2009، ص58.

التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع[1].

ويعرف "**آرنست هاس**"التكامل الاقتصادي بأنه عملية تنسيق العناصر الاقتصادية بمختلف أنواعها سواء كانت كلية أو جزئية بحسب المصلحة، وذلك ضمن تجمع اقتصادي تشكله الدول وتنشئ له مؤسسات فوق وطنية تحاول أن تخضع لتوجيهاتها وتطبق قراراتها لتحقيق أكبر قدر من المصلحة المشتركة، وقد يتطور التكامل الاقتصادي ليؤدي إلى قيام إتحاد سياسي تام بين الدول قيد التكامل[2].

وقد اقترح أحد الباحثين مفهوما شموليا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملا إرادياً من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها.

كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو[3].

ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء الاتحاد الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من التداخل بين هياكلها الاقتصادية

---

(1) بجاوي سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005،ص117

(2) خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، رسالة الماجستير في القانون الدولي غير منشورة، جامعة باتنة، 2006، ص 42

(3) سامي عفيفي حاتم،" التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص283

والاجتماعيــة، وكـذلك تحقيــق معـدلات مرتفعــة مــن النمــو الاقتصــادي والرفاهيــة الاقتصادية[1]. وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول بأن التكامـل الاقتصـادي هـو عمليـة إلغـاء كافـة الحـواجز الجمركيـة وغـير الجمركيـة بـين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصـادية والنقديـة والماليـة مـما يـؤدي إلى خلـق تكتـل اقتصـادي جديـد يحـل محـل الاقتصـاديات الوطنيـة في المنطقـة التكاملية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن **التكامل الاقتصادي** هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية، بهدف إذابة اقتصاديات هـذه الـدول في اقتصـاد واحـد وإلغاء كافة القيـود عـلى حركـة السـلع والأشـخاص ورؤوس الأمـوال فـيما بيـنهم وذلـك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.

ثانياً- تعريف التكتل الاقتصادي Economic Bloc

لقد بدأت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة، وأخذت حيـزا كبـيرا مـن الاهتمام في الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في أوروبـا، ثـم أخـذت هذه الظاهرة في الانتشار عبر العالم وفي الدول النامية.

ويمكــن تعريــف التكتــل الاقتصــادي الإقليمــي الــدولي عــلى أنــه يعــبر عــن درجة*[2]معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الـدول المتجانسـة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا والتـي تجمعهـا مجموعـة مـن المصـالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق

---

(1) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصـاد العـربي، الهيئـة المصريـة العامة للكتاب، مصر، 2001، ص 53-54

(2) * درجات التكامل الاقتصادي هي : منطقة التجارة الحـرة، الاتحـاد الجمـركي، السـوق المشـتركة والإتحـاد الاقتصادي والنقدي

أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[1].

ويبقى التكتل في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة، لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة بغية خلق مزيد من التداخل والترابط بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تحقيق التنمية، وبلوغ درجة من الاندماج للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وهذا كله في ظل شرطية القرار السياسي الموحد في ظروف موضوعية وواقعية تخدم أهداف العملية التكاملية[2].

ثالثاً- الفرق بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي الإقليمي:

إن علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول ليست جديدة، بل هي ناتجة عن تداخل المنافع الاقتصادية واختلاف مستويات التنمية بين الدول، واستحالة أن تبقى دولة ما بمعزل عن الدول الأخرى دون بناء علاقات تعاون مع غيرها خاصة في العصر الحديث الذي تتزايد فيه مظاهر الانفتاح الاقتصادي والعولمة.

ولعل من المفيد التمييز بين مفهوم التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي الإقليمي، فالتعاون الاقتصادي يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراء التنسيق بين الدول في مجالات التنمية المختلفة والاستثمار في المشروعات المشتركة[3].

(1) -عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكريز)**، الدار الجامعية الإسكندرية،2006 ص21 .

(2) يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2004-2005 ، ص 94

(3) المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة – الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص177 .

من هنا يمكن أن نفرق بين التعاون والتكامل الاقتصادي. فالهدف من التعاون الاقتصادي (coopération Economique) هو تخفيف أثر العقبات الموجودة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتقليل منها، **أما التكامل الاقتصادي** (Intégration Economique) يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يعمل على إزالة هذه العراقيل وتوفير الشروط الملائمة لزيادة فاعلية وعمق العلاقات الاقتصادية بين الدول[1].

كما أن التعاون الاقتصادي يشير في مضمونه إلى احتفاظ كل بلد طرف فيه على حريته واستقلاليته في اختيار سياساته الاقتصادية الوطنية، وتكتفي الدول في علاقاتها في مجال التعاون الاقتصادي بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف والمنافع المحددة المشتركة فيما بينها.

بينما التكامل الاقتصادي الإقليمي هو عبارة عن عملية توثيق الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واتخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة التي قد تترجم في مراحلها المتقدمة إلى إنشاء مؤسسات فوق قومية (إقليمية) تتنازل لها الدول الأعضاء عن بعض صلاحياتها التقليدية. وعليه فإن التكامل الاقتصادي "يقصد به درجة أعلى من التعاون الاقتصادي[2]".

رابعاً- المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي الإقليمي

إن مفهوم التكامل الاقتصادي قد تطور في ظل تزايد العولمة التي شهدها عقد الثمانينات والتسعينات إذ أصبح يشمل أيضا التجارة في الخدمات والعمالة وحركة تنقل رأس المال وتكامل السوق المالية. ومع تزايد أهمية اتفاقيات التكامل الإقليمية في الفترة الأخيرة... أصبح التكامل الاقتصادي يشير ليس إلى تخفيض الحواجز الفاصلة بين البلدان والمعيقة الصفقات وحركة السلع ورأس المال والعمالة وحسب بل أصبح يشير

(1) سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص32

(2) فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص15

أيضا إلى تنسيق القوانين والتنظيمات وتجانسها وتبني المقاييس والمعايير المشتركة لتنظيم النشاطات الاقتصادية[1].

إن مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي يأخذ ثلاثة أشكال حسب درجة التنسيق بين الدول الأعضاء وهذه الأشكال الثلاثة هي:

أ - التكامل الضحل أو السطحي : shallow Integration

ويشمل هذا الشكل من عملية التكامل تركيز التدفقات الاقتصادية (التنسيق يكون عفويا بين القطاع الخاص في المنطقة) مع التنسيق بين الدول حول هذه التدفقات وحول شروطها[2]. **والتكامل الضحل** بين البلدان ناجم عن تخفيض أو إزالة التعرفة والحصص والحواجز الأخرى المعيقة لتجارة السلع عبر الحدود، مثل الإجراءات الجمركية المقيدة للتجارة[3]. وبالتالي فإن، هذه الترتيبات تمتاز أساسا بطبيعتها التجارية السلعية، التي تهدف إلى الإلغاء الكلي لهذه الحواجز بواسطة آليات بسيطة وشفافة[4]. وبهذا المعنى يمكن أن تدرج ترتيبات التجارة التفضيلية واتفاقيات مناطق التجارة الحرة وإقامة الاتحادات الجمركية ضمن مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي " الضحل "أو" السطحي" باعتبارها تكاملا تجاريا بالدرجة الأولى.

---

(1) ناصر السعدي، **التكامل الاقتصادي العربي : يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار**، الندوة الرابعة حول التكامل الاقتصادي العربي التحديات والآفاق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 23-24 فيفري 2005، ص 30 .

(2)Guilhot latitia, l'intégration économique régional de l'Asean + 3 – la crise de 1997 a l'origine d'un régime régional, thése pour le doctora e sciences économique, université pierre mendés France Grenoble, 2008, p 41.

(3) ناصر السعدي، مرجع سابق، ص31

(4) تواتي عثمان، مرجع سابق ,ص15

ب-التكامل العميق: Deep integration

أما التكامل العميق فهو يتجاوز مسألة التعامل مع القيود التي تقف في وجه تدفقات السلع والخدمات على حدود الدول المتكاملة إلى ما بعد حدود هذه الدول، فهو يشمل التعامل مع الإطار المؤسسي والتنظيمي لانتقال السلع والخدمات وكذا عوامل الإنتاج وذلك من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول وتوحيدها على غرار إجراءات تنظيم الاستثمار، وتحرير التجارة في السلع والخدمات، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية وغيرها[1]....

ويذهب التكامل العميق إلى أبعد من مجرد إزالة الحواجز أمام تجارة السلع، ليغطي مجالا واسعا يشمل تجارة الخدمات، الاستثمار وتحركات العمالة، فهو يتضمن أحكاما أكثر تعقيدا تشمل تنسيق سياسات الرسوم والإعانات المحلية خاصة تلك التي لها أثر على الإنتاج والتجارة، أيضا تنسيق السياسات الكلية سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي[2].

لذا فإن التكامل العميق يستوجب تغيير القواعد التنظيمية والممارسات الحكومية نتيجة الاتفاقيات الثنائية أو الدولية لكي يتم توحيدها عبر البلدان أو جعلها أكثر تجانسا[3]. وبعبارة أخرى فإن تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي يتضمن تحرير التجارة في السلع والخدمات وتدفقات رأس المال والاستثمار بالإضافة إلى قوة العمل، أي

---

(1) ميموني سمير، بركنو قوسام، **الترتيبات التكاملية الإقليمية وآثارها على النظام التجاري المتعدد الأطراف: - تحليل لإشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية على ضوء الوضع الراهن للترتيبات في النظام التجاري العالمي**، ورقة 27فيفري 2012 بالمركز / مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول :واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي27/26 الجامعي بالوادي،ص 6.

(2) تواتي عثمان، مرجع سابق، ص15

(3) ناصر السعدي، مرجع سابق، ص31

تكامل عناصر الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية وسياسة المنافسة وحقـوق الملكيـة الفكرية والقواعد التنظيمية أو توحيدها داخل المنطقة التكاملية, ويمكن اعتبـار مرحلـة السـوق المشـتركة**[1] والاتحـاد الاقتصـادي تـدخل ضـمن مفهـوم التكامـل الاقتصـادي العميق.

ج-التكامل الاقتصادي الإقليمي الفوق وطني : supra-nationale

وهو عبارة عن ميزة إضافية تسـمح لعمليـة التكامـل الاقتصـادي الإقليمـي بإنشـاء شكلا من أشكال السلطة الفوق وطنية أي وضع مؤسسات إقليمية فوق وطنية, وبعبارة أخـرى فعنـدما تتنـازل الـدول الأعضـاء في المنطقـة التكامليـة عـلى الأقـل واحـدة مـن صلاحياتها لصالح مؤسسـة إقليميـة, في هـذه الحالـة يمكـن وصـف التكامـل الاقتصـادي الإقليمي بكونه فوق وطني[2].

المطلب الثاني: أسباب ظهور(اللجوء) التكتلات الإقليمية:

بصفة عامة هناك عدة أسباب ومبررات تدفع الدول لتفضيل مشروعـات التكامـل الإقليمي نذكر منها ثلاثة أسباب أساسية:

أولا: وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والقرب الجغرافي

فالتقارب الجغـرافي يعـد واحـدا مـن أهـم المقومـات الضروريـة لقيـام أي مجتمـع إقليمي. ذلك أن المصـالح المشـتركة والـروابط الثقافيـة بـين دول الإقلـيم الواحـد يجعـل المنظمة الإقليمية أقدر على المساهمة في حل مشـاكل المنطقـة نظـرا لمعرفتهـا العميقـة بمواقف الأطراف، لكن هذا التجاور الجغرافي لا يكفي وحده لتكوين تنظيم إقليمي إنمـا لابد من توافر روابط قومية معينة بين شعوب هذه الدول.

---

(1) **للاطلاع على معنى السوق المشـتركة والاتحـاد الاقتصـادي ,انظـر مطلـب درجـات التكامـل الاقتصـادي الإقليمي

(2) Guilhot .L, op.cit. ,p 42

ثانيا: العامل السياسي

بالإضافة إلى الروابط السابقة نجد البعد السياسي الذي لـه وزن هـام كـدافع لقيـام هذه التجمعات الإقليمية وتشكيلها،حيث تتجسد رغبـة هـذه الـدول في تجميـع قواهـا ليكون لها وزنها وثقلها في تسيير الأحداث العالمية وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال التجربة الأوروبية، فقد أدركت بعـض دول أوروبـا الغربيـة بعـد الحـرب العالميـة الثانية وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي – سـابقا – أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها تطورها إذا بقيـت منفـردة ولا أن تـؤثر عـلى سير الأحداث في العالم بما في ذلك ضـمانات رفاهيـة شـعوبها الأوروبيـة نفسـها، وبالتـالي اتجه التفكير إلى أهمية الوحدة كسلاح لإعادة السلام وإغـلاق بـاب الصراعـات لمواجهـة التغيرات المتسارعة عالميا. ومن هنا تظهـر أهميـة الـدور الـذي يلعبـه العامـل السـياسي كحافز يدفع الأقطار المختلفة إلى تكـوين تجمعـات إقليميـة فـيما بينهـا كوسـيلة لـدعم اسـتقلالها السـياسي ولزيـادة قواهـا التفاوضـية ودعمهـا لأن ضـعف المركـز التنـافسي والتفاوضي للدول في مجالات المعاملات وما يرتبط بهـا مـن قواعـد تنظيميـة ومؤسسـية ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة آثار التقلبات العالمية.

ثالثا: العامل الاقتصادي

هناك من العوامل ذات الطبيعة الاقتصـادية مـا يمكـن أن يـؤثر عـلى اتجـاه الـدول المختلفة نحو تفضيل مشروعات التكامل الإقليمي نظـرا للرغبـة القويـة لهـذه الـدول في التصنيع[1]، ففي حقيقة الأمر **هناك مزايـا عديـدة للتكامـل الإقليمـي** بالنسـبة لعمليـة التصنيع فكل بلد يستفيد من توسيع السوق أمام منتجاته الصناعية بسبب إزالة القيـود

(1) حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، القاهرة :دار الفكر العربي، 1998 ،ص13 .

والعوائق على حركة دخولها إلى الدول الأخرى في التكتل فنجد أن ضعف نطاق الأسـواق المحلية في الدول النامية[1] يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة

في كافـة مجـالات النشـاطات الاقتصـادية كصـناعات المنتجـات المعدنيـة الأساسـية والبتروكيماويات وصناعة السيارات والحاسب الآلي والتي تتطلب نفقات هائلة في مجـال البحث والتطـوير، ورؤوس أمـوال كبـيرة وكفـاءات علميـة وفنيـة وتكنولوجيـة لإنشـائها وإدارتها. وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية بالإضافة إلى ضـعف مركزهـا التنـافسي لأنهـا تعتمد في صادراتها بالدرجة الأولى على المـواد الأوليـة سـواء كانـت زراعيـة أو تعدينيـة، وتستورد معظم مستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات من الـدول الصـناعية مـما أدى إلى إتباع سياسـات اقتصـادية خاصـة مثـل سياسـة إحـلال الـواردات أو التصـدير مـن أجـل الاستيراد بدلا من أن يكون التصدير هدفه الأساسي هو تصريف المنتجات.

ولذا فإن الأخذ بصورة أو أخرى من صور التكامل الاقتصادي سوف يساهم إلى حـد كبير في التغلب على معظم هـذه العقبـات، وبمـا أننـا نتحـدث عـن تزايـد الاتجـاه نحـو الإقليمية على صعيد الدول المتقدمـة والناميـة عـلى حـد سـواء - بـل وبيـنهما أحيانـا – فيمكن القول أن أسباب أو مـبررات التكامـل الاقتصـادي تختلـف مـن هـذه إلى أخـرى، فتسعى الدول الصناعية إلى الاستفادة من عوائـد الكفـاءة (gains efficiency) الناتجـة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشـطة الاقتصـادية، حيـث تتسـم الهياكـل الصـناعية لهذه الدول بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل ميزة أساسية لهيكل الاقتصاد.

وعليه فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامجه يكون لـه أثـر إيجـابي عـلى الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هـذه

(1) هناك العديد من الأسباب وراء ضعف نطاق السوق مثل :انخفاض دخل الفرد ومن ثم القـدرة الشرائيـة تدني وسائل الاتصال والنقل وعدم كفاية الإنتاج المحلي مـن السـلع مـما يجعـل تبعيـة هـذه المشروعـات للخارج مستمرة.

الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي فإن ذلك يجعل من التكامل أمرا إيجابيا واختيارا مناسبا للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة ليست في حجم الدول الصناعية ذلك لأن الهياكل الصناعية في الدول النامية هياكل صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد وحتى بالنسبة لمخططات التنمية كما أن المكاسب الساكنة (static gains) من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا.[1]

وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظراً لاتساع السوق وتنوع الإمكانات، وهي الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من خلال التكتلات الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهمية التكامل الإقليمي

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر من بينها سبعة تعتبر أساسية:[2]

1. الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر" **J.Viner**" بأنه أثر خلق التجارة **Trade creation effect** ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

(1) أسامة المجذوب، **العولمة و, الإقليمية (القاهرة**:الدار المصرية اللبنانية، 1999 (ص54 .

(2) د .فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق،ص49 .

2. الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
3. يساهم التكامل لاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.
4. تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره هذه المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.
5. تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.
6. يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين
7. يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية

وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياساتها التجارية.

المطلب الرابع: شروط التكامل الاقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

أولاً-التقارب الجغرافي

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تصبو إلى تشكيل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج[1]، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.

(1)Yadwiga Forowicz," Economie Internationale", Op, P.265.

ثانياً- الإرادة السياسية

تعد الإرادة السياسية من العناصر الهامة والأساسية لما لها من وزن كبير باعتبارها أحد شروط قيام التجمعات الاقتصادية، فغياب الإرادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، إذ أنه قد تتوافر لذا مجموعة من الأقطار كل المقومات الكافية لإقامة تجمع تكاملي ناجح، وقد تكون الشروط الاقتصادية مواتية فعلا لحركة التكامل، ومع ذلك لا تحصل عملية تكامل جماعي، ويتلاشى الأمل بشأنها، عندما يقف القرار السياسي موقفا غير موات للتكامل، ولذلك فلا مناص من الإقرار بأن الإرادة السياسية تمثل ركن أساسي لازم لقيام عملية التكامل الجماعي، وهي ركن يفرضه مبدأ السيادة الوطنية التي تتمتع به الدول كافة. [1]لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات التي ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي، أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية

الاقتصادية. كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد، بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل، كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل التكاملي المشترك[2].

---

(1) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 103

(2) إسماعيل العربي، " التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 46-47.

ثالثاً- وجود العجز والفائض

لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود الكثير من الدول التي تعرف حالة النقص والفائض فيما بين اقتصادياتها، إلا أنها لم تنجح في إقامة التكامل فيما بينها، وقد يرجع السبب في ذلك أن النقص الذي تعاني منه دولة معينة، لا يقابله وجود فائض لدى دولة أخرى من نفس طبيعة وجنس هذا النقص، وعليه فإن العلاقات التكاملية هي عملية أخذ وعطاء في آن واحد، كما هو الشأن في حالة المقايضة قبل ظهور النقود كوسيط في المبادلة بين الأفراد.

رابعاً- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل. وتكامل هذه الاقتصاديات يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)، حيث سيطر

الاتحاد السوفيتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء. ومن المفيد أيضا أن تكون هذه الدول المتكاملة ذات مستوى متقارب في التنمية، حتى يكون التكامل في صالح الجميع، ولا يخدم طرفا على حساب أخر، لأن التباين قد يؤدي إلى مزيد من الفوارق، وعليه كلما كان المستوى متقاربا كان التكامل سهلا وأكثر عدالة في توزيع المنافع، والعكس إذا كان التباين كبيراً فإن تحقيق التكامل سيكون صعباً وأقل نفعاً.

خامساً- توفر وسائل النقل والاتصال

عند عدم توفر الهياكل القاعدية وخاصة وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية. وهنا تبرز أهمية هذا العنصر في نجاح التكامل الاقتصادي، إذ يعتبر حلقة هامة تربط الأقطار بعضها البعض، وكذلك ربط الدول الأخرى بها.

سادساً- تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية

يعتبر هذا العنصر عاملا أساسيا ومهما للتكامل، حيث أن اختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يعيق عملية التكامل إلى حد كبير، كذلك كلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالدين والتاريخ والحضارة، وتقارب الثقافة واللغة والمستوى التعليمي والصحي، كلما كان ذلك محفزاً كبيراً لقيام تجمع تكاملي متناسق. ولهذا فإن الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

سابعاً- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

يعد تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة شرطا ضروريا لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين السياسات الجمركية، والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات، بقدر ما يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة. كما أن حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج

بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغـي أن يتنـاول شـؤون التعريفـة الجمركية، والسياسة التجاريـة تجـاه الـدول الواقعـة خـارج المنطقـة، وشـؤون الأوضـاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبهـا تنسـيق التشريعـات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضـيات الظروف الاقتصادية[1].

المطلب الخامس: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم:

نحاول في هذا المطلب التعرض لبعض المفاهيم التي لها علاقة بالتكامل الاقتصـادي، كالتعاون الاقتصادي والاتفاقيات الثنائية، التكتل، والتنسيق والعمل المشترك.

أولاً-التعاون الاقتصادي:

لا تسـتطيع الـدول منفـردة تحقيـق تنميتهـا الاقتصـادية والاجتماعيـة، كـما أنهـا لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يـدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة، كما أن العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة أصـبحت أكثر وضوحا، وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة والشفافية[2].

يعتبر التعاون أداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول سواء في إطـار إقليمـي أو دولي، كما يتخذ شـكل تنظـيم إقليمـي كصـيغة بديلـة للتكامـل الإقليمـي، خاصـة في التجمعات التي تؤكد على الحفاظ على استقلال أعضاءها.

(1) إسماعيل العربي، " التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، مرجع سابق، ص43-44.
(2) حمدي رضوان،" الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشـمس، القـاهرة، 2002، ص 414.

إذن فالتعاون الاقتصادي يرمي إلى تحقيـق منفعـة اقتصـادية مشـتركة عـن طريـق تبادل منح التيسيرات اللازمة لتسيير وتشجيع التبادل التجاري والاقتصـادي بـين د ولتـين أو أكثر، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، وفي هـذا الإطـار تحـتفظ الوحـدات الاقتصـادية للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها.

وإذا كـان الهـدف مـن التعـاون الاقتصـادي هـو تسـهيل عمليـات التبـادل الـدولي، والتخفيف من أثر العقبـات والمشـكلات القائمـة في العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة، فـإن التكامل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يتضمن إزالـة العقبـات والمشـكلات التي تعرقل حركة العلاقات الاقتصادية الدولية والعمل على زيادة عمـق وفاعليـة هـذه العلاقات بين الدول، فضلا عن ذلك فإن التكامل الاقتصادي يرتبط بتحقيق تغيرات وآثـار هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الأطراف في عملية التكامل، أما التعاون فـلا يـرتبط لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ما يترتب عليه من آثار، وإن كانت هناك تغـيرات فلـيس لهـا الطـابع الهـيكلي نفسـه ولا الدرجـة نفسـها مـن العمـق والشـمول وبعـد المـدى في العلاقات بين الأطراف[1].

كما أن الفارق بينهما يتعلق بالكيف كـما يتعلـق بـالكم، فبيـنما يتضـمن التعـاون الاقتصادي الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، فإن التكامل الاقتصادي يشـتمل عـلى التدابير المؤدية إلى القضاء على قدر من التمييز مثل تلك الاتفاقيات الدولية التي تخـص السياسات التجارية، تدخل في مجال التعاون الدولي بينما إزالة الحواجز القائمة في وجـه التجارة عمل من أعمال التكامل الاقتصادي.[2]

ولا يشترط التعاون الاقتصادي التقارب الثقافي والاجتماعي أو التكافؤ الاقتصادي بين أعضـاءه كـما هـو الحـال بالنسـبة للتكامـل الاقتصـادي الإقليمـي، ولا يهـدف إلى بلـوغ

(1) نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية،دار الفكر الجـامعي، الإسكندرية،2006، ص،15-16.

(2) أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 46

وحدة اقتصادية أو سياسية كهدف نهائي، حتى وإن سعت تلك الدول إلى تعظيم منافع لها وتقليص احتمالات النزاع فيما بينها[1].

ومنه يمكن القول أن الفرق بين التكامل والتعاون يتعلق بعمق التغيرات والآثار التي تتركه حالة من الحالتين في اقتصاديات الدول المتعاونة أو المتكاملة، يضاف إلى هذا وذاك، أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يكون بين مجموعة من الدول، أو بين دولتين فقط، ويمكن أن يكون عالميا وبأهداف متعددة.

فكل أشكال التعاون الاقتصادي بين منظمات الأمم المتحدة تدخل في إطار التعاون الاقتصادي وكذا الاتفاقيات الدولية، سواء كانت ثنائية أو جماعية، فالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT هي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي، والتعاون القائم بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، خاصة في مجال سياسة أسعار الصرف، فالأعضاء المكونة له مختلفة من حيث مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن حيث أنظمتها الاقتصادية والسياسية، فنجد الولايات المتحدة الأمريكية عضو في هذا الصندوق، كما نجد في نفس الوقت دولة من العالم الثالث[2].

ثانياً-الاتفاقيات الثنائية:

انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على

(1) محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص14

(2) رابح فضيل، التكامل الاقتصادي العربي، معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 9-10.

مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي الى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.

وتعرف الاتفاقيات الثنائية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا. ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي:

1. تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة.
2. القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها.
3. تنظيم التجارة استيراداً وتصديراً.
4. تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

من جهة أخرى، يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات[1].

(1) محمد رئيف مسعد عبده،" التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص 179-182م

ثالثاً-التكتل:

يعرف **التكتل الاقتصادي** على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافياً وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[1].

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل أيضا صورة من صور هذا التكامل.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في. إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة[2].

تجدر الإشارة هنا إلى أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعبر عن اتفاق عدد من الدول المنتمية **جغرافياً** إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي. إلا أنه في

(1) عبد المطلب عبد الحميد،"السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص30

(2) إكرام عبد الرحيم عوض،" سوق الشرق أوسطية"، مركز الحضارة العربية، 2000، ص 30.

الوقت الـراهن أصـبحت التكـتلات الاقتصـادية تنتمـي دول أعضـائها لأكـثر مـن إقلـيم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين.

وبشكل عام، فإن التكتل الاقتصـادي أصـبح يحقـق، إضـافة للمكاسـب السياسـية، المزايا الاقتصادية الآتية[1]:

1. رفع الكفاءة الاقتصادية نتيجة لأعمال قانون المزايا النسبية.
2. زيادة حجم الإنتـاج نتيجـة للاسـتفادة مـن اتسـاع السـوق واقتصـاديات الحجـم والنطاق.
3. زيادة القدرة التفاوضية على الصعيد الدولي، بفضل حجم السـوق بمـا يـؤدي إلى تحسين شروط التجارة.
4. الارتفاع بالكفـاءة الاقتصـادية نتيجـة المنافسـة والقابليـة للمنافسـة النـاجم عـن تخفيض موانع دخول السوق للسلع والخدمات.
5. تحسين عملية الإنتاج للارتفاع بمسـتوى عنـاصر الإنتـاج وكفاءتهـا وطـرق تنظـيم العمل، خاصة إذا ما صاحب الاتفاقية تـدفق الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر محمـل بمعارف وأساليب إنتاج جديدة ونقل لتقنية ملائمة.
6. تحقيق نمو اقتصاد مستمر كنتيجـة للآثـار الديناميكيـة المتعلقـة بحجـم السـوق والوفورات وتحسن مناخ الاستثمار وزيادة المنافسـة الناجمـة عـن فـتح الأسـواق وإزالة معوقات انتقال البضـائع والخـدمات والأفـراد ورأس المـال فـيما بـين دول التكتل الاقتصادي.

(1) د. مصطفى يوسف كافي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المجتمع العربي، الأردن، عمان، 2014

7. إن اتفاقيات التجارة الحرة، كـأدنى مسـتوى مـن مسـتويات التعـاون الاقتصـادي. ستكون مرحلة للوصول إلى مسـتويات أعـلى مـن التعـاون الاقتصـادي الإقليمـي. وهكذا فإن كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ستكون دافعاً للوصـول إلى مرحلة أعلى، مما يسمح بالنهاية بتنسيق وتوحيد السياسات الاقتصـادية والماليـة والنقدية وبالتالي الوصول إلى إقامة تكتـل اقتصـادي قـوي يسـتطيع أن يخاطـب التكتلات الأخرى على مستوى المساواة والندية.

رابعاً- التنسيق

هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للـدول، عـن طريق عملية اتصالات ومشـاورات مكثفـة داخـل جهـاز دولي أو جهـوي، وهـذا لوضـع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لا يمكـن تحقيقهـا بطريقة منفردة، إذن التنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز ووجوده سـابق عـلى عمليـة التنسيق، هذا عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، كـما أن التنسيق يكون في الغالب مؤقتا عكس التكامل.[1]

خامساً- العمل المشترك

يمكن تحديده على أنه " تلاقي عدة إدارات لإنجاز عمـل مـا، الأمـر الـذي يعنـي أن النشـاط الـذي يمكـن أن يكـون محـور تلاقـي الإدارات لـيس محصـوراً في شـكل محـدد كالنشاط الاقتصادي، والذي كثيراً يختزل مفهوم العمل المشترك ضـمن إطـاره"، لأن ذلـك يعبر عنه بالعمل الاقتصادي المشترك والذي يعني بناء على ما تقدم تلاقي إدارات عـدة دول للقيام بعمـل ذو طبيعـة اقتصـادية وبصـفة مشـتركة تحقيقـا للمصـالح والأهـداف المشتركة.

(1) خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، مرجـع سـابق، ص 43.

المبحث الثاني
درجات التكامل الاقتصادي ومقوماته

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى درجات التكامل الاقتصادي ومقوماته، بالإضافة إلى دوافع التكامل وأهدافه.

المطلب الأول: درجات أو أشكال التكامل

فرق العديد من الباحثين بين درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي فنجد مثلا **"بيلا بلاسا"** وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب كما يلي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام، في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي، وفيما يلي يمكن عرض المراحل المختلفة لعملية التكامل الاقتصادي على النحو التالي :

أولاً- منطقة التجارة التفضيلية

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، أو بصيغة أخرى اتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية، سواء تجارة السلع أو الخدمات، مثل خفض معدلات التعريفة

الجمركية أو إلغاء نظام الحصص..إلخ.[1] ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على صادرات الدول النامية إليها، وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية[2] :

1. تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
2. تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
3. يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.
4. يعتبر نظام التجارة التفضيلي أقل صور التكامل الاقتصادي أو هو المرحلة الأولى من مراحل التكامل.

ثانياً- منطقة التجارة الحرة[3](zone de libre échange)

وفيها تعقد الدول الأطراف اتفاقية بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي، أي يتم إنتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة، مع احتفاظ

(1) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 54

(2) سامي عفيفي حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 286

(3) تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة حيث هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها. وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات متعددة الأغراض وتشترك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول غير المشاركة في المنطقة مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي العالم. وبعد إقامة المنطقة تظل الأقطار الأعضاء مطلقة الحرية في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصلحتها.[1] ويتبين أن المنطقة الحرة للتجارة عبارة عن دمج أسواق السلع للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة يتحقق داخلها حرية تنقل السلع التي منشؤها الدول الأعضاء، وبذلك فهي في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي لا تلغي القيود على تنقل العمالة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة

التكاملية. أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة هي عادة تتمثل في مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير، حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة. وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة وذلك حتى يتمكن دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة[2].

(1) عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية،كلية التجارة،جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص 277.

(2) كامل بكري،" التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة، 1984، ص38

كما لا تحرم منطقة التجارة الحرة قيام أي دولة عضو فيها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى في المنطقة، وقد تكون منطقة التجارة الحرة قاصرة على بعض المنتجات دون البعض الآخر، لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصادي. كما أنها لا تثير بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم أي تعقيدات فنية أو قانونية في التطبيق. ولهذا شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاما مع توجهات تحرير التجارة العالمية. ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (**النافتا**)، وهناك بعض مناطق التجارة الحرة الأحادية التي تقتصر على نوع معين من السلع والخدمات وعادة ما يطلق عليها اسم اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري، وخير مثال على ذلك الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية عام1981 والتي تضمنت التحرير الفوري والمباشر لتبادل المنتجات الزراعية.

ثالثاً- الاتحاد الجمركي

في هذه الدرجة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر

ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء[1]. **ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي**[2] :

1. وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.
2. وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
3. وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
4. توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء. ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة[3].

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيراً ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشراً، على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون. ومن الأمثلة البارزة للاتحادات

---

(1) موريس شيف ول، آلن وينترز،" التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2002، ص 79.

(2) سامي عفيفي حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 292 .

(3) إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة1922، مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948ويسمى باتحاد؟"[1] **البنيلوكس**" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.

كما احتلت قضية إقامة الاتحادات الجمركية مكانا بارزاً في المفاوضات والمناقشات الخاصة بإقامة نظام تجاري دولي تتحدد الأطراف في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك إلى المخاوف التي أثيرت من قيام هذه الاتحادات ودورها في عرقلة إقامة النظام التجاري العالمي المنشود باعتبارها حركة إقليمية لتحرير التجارة الخارجية 2، لذا نجد أهم قضايا التكامل التي تواجه خطط بعض الدول هي الاختيار بين منطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي. فمن بين 162 اتفاقية تكامل إقليمي مسجلة في"الجات" ومنظمة التجارة العالمية حتى أوت 1998 توجد 143 اتفاقية منطقة تجارة حرة التي لا تفرض رسوما جمركية، ولكن لا يوجد بينها تنسيق في الرسوم الخارجية، وهناك 19 اتحاد جمركي له رسوم خارجية متساوية وتجارة داخلية حرة[2].

ولقياس الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركي على الدول المشتركة فإن " **فاينر**" يرى أنه إذا أدى قيام الاتحاد إلى خلق التجارة كانت هناك فائدة منه، أما إذا وقفت آثاره عند تحويل التجارة فإنه يكون ضاراً[3]. ومعنى ذلك أنه إذا أدت إزالة الرسوم الجمركية داخل الاتحاد الأكثر كفاءة من المناطق خارج الاتحاد كان الاتحاد منشئا للتجارة، أما إذا أراد تحويل الإنتاج أو جزء منه إلى مناطق داخل الاتحاد أقل كفاءة من المناطق خارجه كان الاتحاد محولا للتجارة. ويتحقق التأثير المفيد لإزالة الحواجز الجمركية إذا، ويتوقف

(1) سامي عفيفي حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 293 .

(2) موريس شيف ول، وينترز، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79

(3) كامل بكري،" التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001،ص ص 153-167

مقدار المكسب أو الخسارة المتحققة على الفوارق في التكاليف راجع خلق التجارة عن تحويلها الخاصة بالإنتاج قبل إزالة الحواجز الجمركية وبعدها[1].

رابعاً- السوق المشتركة

في هذه الدرجة الأكثر تقدما من درجات التكامل الاقتصادي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وكذلك إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء. فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، الذي من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم [2]، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية[3]. ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا عام 1964 .فبينما نجد الأولى تطورت وانتقلت إلى مرحلة متقدمة من التكامل والنجاح، نجد التجربة العربية تعثرت وفشلت.

---

(1) محمد عبد المنعم عفر،أحمد فريد مصطفى،" الاقتصادي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص238

(2) محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 242

(3) إكرام عبد الرحيم،" التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، ط1، مكتة مدبولي، القاهرة، 2002، ص65

خامساً-الوحدة الاقتصادية

في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم في هذه المرحلة تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى، وهذا بغرض إزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء، ولا شك أن مثل هذا الإجراء يثير قدراً من المشكلات، خاصة المتعلق منها باختلاف الحالات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المتكاملة، بحيث تستدعي كل حالة اتخاذ سياسات اقتصادية تتناسب مع ظروفها.

سادساً:الاتحاد النقدي

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول[1]، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد[2].

---

(1) دنيا عبد الله الدباس،" التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري، 1985،ص05

(2) عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 241.

من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي، والذي قام بين(11) دولة أوربية في البداية، حيث دخلت العملة الأوروبية الموحدة حيز التطبيق ابتداءً من سنة 1999، وذلك بجانب عملات الدول الأعضاء، والتي انسحبت تدريجيا في فترة انتقالية استمرت حتى عام 2002، ومن، كما أصبحت تم أصبحت العملة الجديدة (اليورو)هي العملة الرئيسية في التعامل بين الدول الأعضاء أيضا عملة تنافس الدولار الأمريكي في التعاملات الدولية.

سابعاً:الاتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة[1]، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال

الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه[2]. كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

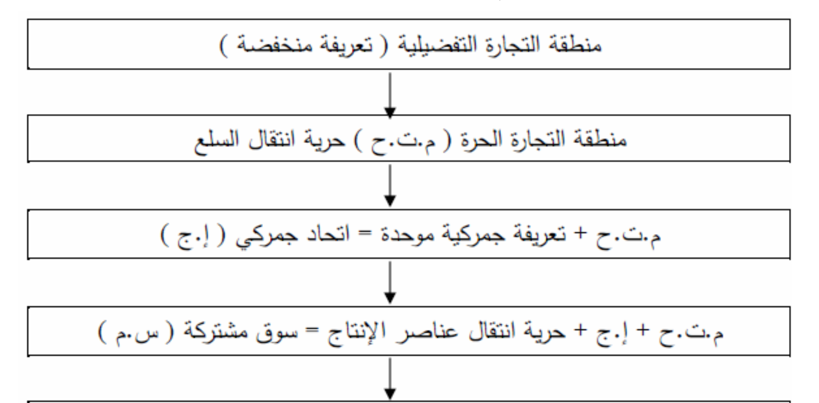
---

(1) يمن الحماقي، " التطورا الاقتصادي، كلية التجارة،"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة النشر، ص 113

(2) المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 243.

من خلال عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي يمكن للدول تحقيق تكتـل اقتصـادي، ولكن بدرجات متفاوتة، ويتم ذلك بتحرير التجارة وتحرير انتقالات عنـاصر الإنتـاج مـع تنسيق السياسات الاقتصادية فـيما بينهـا. ولتوضـيح درجـات التكامـل الاقتصـادي أكـثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1) درجات التكامل الاقتصادي



المصدر: Hakim ben Hamouda; L'integration régionale en afrique central Bilan et perspectives, Edition KARTHALA; Paris, 2003, P31

انطلاقا من عرضنـا لـدرجات التكامـل الاقتصـادي يمكـن تحديـد اتجـاهين للتكامـل الاقتصـادي وذلـك حسـب الصـيغة التكامليـة المتبعـة: فالاتجـاه الأول يعـرف بالتكامـل الاقتصادي الأفقي والذي يعني انضمام دول جديدة للمنطقة التكاملية وتوسـيع نطاقهـا الجغرافي، وخير مثال على ذلك توسيع المنطقة التكاملية للاتحاد الأوربي.

أما الاتجاه الثاني فيعرف بالتكامل الرأسي، ونعني به الانتقال من درجة لأخـرى مـن درجات التكامل الاقتصـادي، انطلاقـا مـن منطقـة التفضـيل الجـزئي وصـولا إلى الاتحـاد الاقتصادي التام.

كما أن درجات التكامل الاقتصادي لا تنشأ بالصدفة ولكن هناك بعض العوامل التي تساعد على تكوينها أهمها[1]:

1. وجود علاقات بين الدول المختلفة قبل تكوين الاتحاد.
2. وجود العديد من القيود التي تعرقل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول حيث تعتبر هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الاتحادات.
3. وجود درجة المنافسة بين الدول المكونة وليس درجة التكامل بين اقتصاديات هذه الدول. فوجود المنافسة مع القيود الجمركية للحماية يمثلان أساسا لتكوين الاتحادات الجمركية، حيث أن إلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول هذه يؤدي إلى تمتع الدول ذات الكفاءة بميزة الإنتاج، وبالتالي اعتماد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها مما يؤدي إلى خلق التجارة وارتفاع معدلاتها.
4. العامل الجغرافي يعتبر عاملا مساعدا مهما، فعدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة انتقال السلع والخدمات من شأنه عدم التأثير على نفقات النقل ويسمح بوجود سعر واحد في السوق التي يسعى التكامل إلى خلقها.
5. كثرة عدد الدول المكونة للاتحاد يشجع على تكوينها للاستفادة من حجم السوق وتعدد مصادره.

(1) محمد رئيف مسعد عبده، مرجع سبق ذكره، ص185-186

المطلب الثاني:مقومات التكامل الاقتصادي.

إن مقومات التكامل الاقتصادي تعني العوامل التي تحفز إقامة هذه العلاقة بين الأقطار، وإن كان في الماضي كان يتم التركيز على الجوانب الجغرافية والثقافية إلا أن التطورات الدولية أظهرت عوامل أخرى. ويمكن أن نوجز أهم المقومات في التالي :[1]

- **اتساع الأسواق:** حيث يسمح بالحصول على مزايا ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الإنتاجية خاصة بعد تقدم وانتشار نشاطات الشركات المتعددة الجنسية والاقتصاديات الضخمة.
- **المقومات المالية** والتي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة خاصة إذا تم خلق مؤسسات مالية مؤهلة وكفؤة للقيام بدورها في تشجيع وتسهيل الاستثمارات اللازمة على مستوى المنطقة المتكاملة.
- **تطوير البنية الأساسية:** تعتبر البنية الأساسية من أحد مقومات التكامل، حيث أن تطويرها الدائم بما يتناسب مع المتغيرات والأدوار الجديدة سيكون احد الدوافع الهامة لتفعيل عملية التكامل.
- إمكانية التخصص بين أطراف عملية التكامل بناء على المزايا النسبية والموارد المتوفرة لكل طرف، وبالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الإنتاجية والخدمية.
- التشريعات واللوائح التنظيمية الملائمة، وذلك لخلق الأرضية القانونية بما يسمح بالمرونة اللازمة لتحقيق التكامل.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج ويعني ذلك تيسير انتقال عناصر الإنتاج من يد عاملة ورأس مال وما يتبع ذلك من حرية التملك والتصرف والتنقل.

(1) مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 37-38.

- القدرة التفاوضية المستقبلية: وتعتبر من الأسس التي يتم الاتفاق بشأنها بين الأطراف المساهمة بحيث لا يمكن لكل طرف على حدة "قطر" التفاوض بفعالية في عالم اليوم، والذي تقوم فيه التكتلات الاقتصادية على كافة المستويات بالتفاوض للحصول على المزايا والمنافع من عمليات التبادل الاقتصادي.
- تعجيل وتسريع التنمية المستدامة وفتح آفاق جديدة للتجمع في المستقبل، ويكون ذلك باستخدام المخططات الاستراتيجية والرؤية المستقبلية الموحدة، كذلك تنشيط المنافسة لرفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات، ورفع درجة التنافسية للمنطقة ككل لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية والوطنية.
- القدرة على معالجة الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات الأقطار المساهمة، بحيث تكمل بعضها البعض من خلال تكثيف التبادل والتعاون فيما بينها.
- القدرات الإدارية والتنظيمية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ليكون دافعا لتعميق وترسيخ مفهوم التكامل لصالح كافة الأطراف.

تعتبر المقومات التي تشترك فيها مجموعة من الدول ضمن التجمع التكاملي من العوامل المساعدة على التقارب وتسهيل عملية التكامل فيما بينها، حيث يكمل بعضها البعض، كالموقع الجغرافي وروابط الدين واللغة والثقافة والحضارة والمصير المشترك، ومع هذا لا يجب تحميلها أكثر من اللازم، فهذه الروابط على أهميتها في توحيد الأقطار لا تكفي وحدها لإقامة التكامل والتعاون، ومن تم يجب توافر مقومات أخرى (اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية)، بحيث تجتمع وتتشابك فيما بينها لتوفر الظروف الملائمة لتحقيق التعاون والتكامل بين الدول.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي.

هناك جملة من الدوافع والأهداف التي لها علاقة بأي مسار للتكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، وعلى قدر توافر المزايا والمنافع المتوقع الحصول عليها من التكامل، تكون الرغبة والدوافع أكبر في الدخول في هذه التجمعات التكاملية.

أولاً- دوافع التكامل الاقتصادي

ترجع دوافع التكامل الاقتصادي إلى تلك المزايا والمنافع التي يمكن إن تعود على الدول المتكاملة، وذلك مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقيق هذا التكامل، فإذا كانت هناك حصيلة صافية من الزيادة في هذه المزايا والمنافع الاقتصادية، فإنها تكون المحفز والدافع إلى التكامل، وكلما زاد احتمال الحصول قدر أكبر من الذي يتم تحقيقه من هذه المنافع، كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل

اكبر. ومن هذا المنطلق يمكن أن نذكر أهم الدوافع التي تجعل الدول تدخل في التجمعات التكاملية، والتي نوجزها فيما يلي :[1]

1- حرية تنقل عناصر الإنتاج

عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.

فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقر لهذا العنصر، يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض فيها،

(1) سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص 61.

ومستوى منخفض من الأجور، وضغط ديمغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة. فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل.

2- زيادة قوة التفاوض

من مزايا ودوافع التكامل الاقتصادي، إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في التجمعات الإقليمية والدولية وحتى على الصعيد العالمي، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها ووارداتها ككتلة، فمن خلال التكامل يمكن إقامة مؤسسات إقليمية وأجهزة مشتركة هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها الخارجية. فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية، وبشكل يفوق ما كانت تحصل عليه من منافع وهي منفردة.

كما يتيح التكامل الاقتصادي الإقليمي للدول الأعضاء في المشروع التكاملي تعزيز القوة التفاوضية للمجموعة المتكاملة على المستوى الدولي وتعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، وأهم سبل تعزيز المركز التفاوضي هو التحكم في المنتجات الحيوية أو امتلاك سوًقا مهمة لمنتجات الدول الصناعية أو كلاهما معا.

فالدول النامية بشكل منفرد لا تمتلك بدرجة مؤثرة العناصر الضرورية لتعزيز مركزها إزاء الدول الصناعية، إلا أنه في حالة التكامل الاقتصادي يصبح من الممكن الوصول إلى مركز تفاوضي مهم في السوق العالمية بفضل تجمع الإمكانيات، وتكوين كتلة اقتصادية تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها عند التفاوض مع الدول الأجنبية، وبشكل يضمن لها تحقيق

مصالحها الخاصة[1]. وأحسن مثال على ذلك إعلان البلدان العربية حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية سنة 1973

3- اتساع حجم السوق

من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس، فيرى "**كوزنيتز**" قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان، وقيل أيضا، باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق. أما "**ألن**" فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق[2].

فضيق الأسواق المحلية للدول وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول. وضيق الأسواق يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن الدولة التي لها طاقات إنتاجية هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك، مما تضيع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج ويفوت فرصة الاستغلال الأمثل للموارد بمختلف أنواعها. فالتكامل الاقتصادي يدل على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر، وفي حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة وخلق صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد. فحجم الطلب الداخلي كبير، مما يبرر إقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية[3].

إذن فالتكامل يؤدي إلى فتح الأسواق وتوسيع نطاقها داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج. ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا، أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة

(1) إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص61.
(2) عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى،مرجع سابق ذكره، ص 252.
(3) محمد عبد العزيز عجمية" الاقتصاد الدولي"، دار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1977، ص 168.

الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة، والإفادة من وحدات الإنتاج الكبير (الخارجية والداخلية)[1]. هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.

فتجارب الدول المتطورة قد أوضحت بجلاء أهمية سعة الأسواق (متى كانت جميع العوامل متشابهة)، بحيث نجد أن الدول التي حققت تقدما ملموسا في التصنيع تملك أسواقا قومية واسعة[2]. كما أن كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار، ويخفف من حدة الاحتكارات.

4- تخفيض العبء على ميزان المدفوعات

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض الاعتماد وبشكل كبير على العالم الخارجي(الاستيراد) في تلبية مختلف حاجياته ومتطلباته، وبذلك يمكن لهذه الدول من خلال تكثيف تعاملاتها البينية أن توفر قدر لا بأس به من العملات الأجنبية التي كانت تخصصها للاستيراد من العالم الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها.

5- زيادة معدل النمو الاقتصادي

يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، حيث أن اتساع نطاق هذا الأخير وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج وإدخال تكنولوجيا جديدة تخفض من خلالها تكاليف الإنتاج

(1) عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 258.
(2) إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص16.

وتضاعف الكميات المخرجة. هذا فضلا عن تشجيع التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعية والصناعة والخدمات وغيرها. ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة[1].

6- الاستفادة من مهارات اليد العاملة

عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها. فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا[2]. ويتم الاستفادة أيضا من اليد العاملة عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمؤهلة، كما يؤدي التكامل إلى إيجاد حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول المتكاملة بشكل يحقق التوازن، أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان.

7-دوافع غير اقتصادية:

كما أن هناك بعض الدوافع غير اقتصادية تدفع بالدول إلي التكامل الاقتصادي فيما بينها وهذه الدوافع تأخذ الصبغة السياسة ومن أهم هذه الدوافع :

- **تفادي الخلافات والنزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة**، وتقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي، كما حدث ذلك في

(1) بكري كامل، " التكامل الاقتصادي" مرجع سابق ذكره، 48، 49.

(2) عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 67، 68.

أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية منذ التوقيع على معاهدة روما سنة 1957 والتأسيس لقيام الاتحاد الأوروبي.

- **تحقيق الوحدة السياسية**، خاصة إذا كانت هذه الدول متجاورة، تتمتع بعلاقات ثقافية واجتماعية وتاريخية عميقة، ولذلك قد يتمثل التكامل الاقتصادي أول الخطوات نحو الوحدة السياسية.

مما سبق يتضح أن التكامل يوفر فرصا ومزايا ومنافع تحفز الدول على إقامة علاقات تعاون وتكامل فيما بينها. كما أن التكامل الاقتصادي له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما منفردة تحقيقها. وتختلف دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى زيادة حجم التجارة الإقليمية)التجارة البينية(، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات من خلال رفع وفورات الإنتاج ومزايا التخصص ورفع الكفاءة في صناعات تلك البلدان.

كما أن برامج التكامل يكون لها أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية، ويترتب عنه زيادة الناتج القومي ونمو الادخار وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي فيجعل من التكامل أمراً إيجابيا.

ثانياً-أهداف التكامل الاقتصادي:

تنطوي فكرة التكامل الاقتصادي الدولي على الاستفادة الفعلية من جميع الفرص والمتاحة والممكنة التي يوفرها التقسيم الكفء للعمل، ويمكن ذكر بعض الأهداف المتوخاة من التكامل الاقتصادي نوجزها فيما يلي :[1]

(1) عمورة جمال لمجيد،" دراسة تحليلية تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأور- متوسطية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 296-298.

▪ يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، واحتواء الاقتصاديات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة التكامل.

▪ تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية والكافية لإحداث التغيرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ومن بين هذه الإجراءات: [1]

- إجراءات خاصة بإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التدابير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وإقامة تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

- إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية (السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي والتجارة الخارجية).

- إجراءات تتعلق بالإشراف وتتمثل في إجراءات توحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية

▪ تحقيق الوفورات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وبالتالي زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المرونة الموجبة،

(1) عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص22.

أي التي يتناقص فيها منحى التكاليف، وتصبح تكلفة الوحدة الواحدة أقل مـن السـابق، ويسمى هذا الانخفاض في التكاليف بالوفورات الداخلية[1].

- تحقيق الوفورات الخارجية، ويحصل ذلك أيضـا نتيجـة اتسـاع الأسـواق إلا أنهـا تنتج عن تحسينات مختلفة خارج الصناعة، أي تترتب عن تنقل عناصر الإنتاج واحتكـاك المنظمين ببعضهم البعض.[2]

- يـؤدي التكامـل الاقتصـادي إلى تغيـير الهيكـل الاقتصـادي للـدول الأطـراف في التكامل، حيث يلعب دوراً فاعلا في تحويل اقتصادها من اقتصـاد.زراعـي أو اسـتراتيجي أولي إلى صناعي متقدم(توسيع الأسواق أمام المنتوجات الصناعية).

- إسهام التكامل الاقتصادي في تطـوير القاعـدة التكنولوجيـة في الـدول الأعضـاء، ويسمح باستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج. وهـذا يتطلـب إمكانيـات ضـخمة لقيامها بقدر مقبول، ولأن الدول النامية ليست لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجيـة بمفردها وبالاعتماد على إمكانياتها المالية والمادية والبشرة، فقد يتاح لها اسـتخدام هـذه التكنولوجيا بفضل التكامل[3].

- زيادة معـدل النمـو في الـدول الأعضـاء نتيجـة زيـادة حجـم الاسـتثمار وإقامـة مشاريع اقتصادية، إضافة إلى أهداف أخرى سياسية تتمثل في خلـق تكتـل كبـير الغـرض منه مواجهة القوى العظمى في العالم، وأخـرى اجتماعيـة تتمثـل في خلـق فـرص الشـغل ورفع المستوى المعيشي لشعوب الدول الأعضاء.

---

(1) إبراهيمي عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصـادي العـربي واحـتمالات المسـتقبل، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، الطبعة (1)، 1980، ص 289-291.

(2) إبراهيمي عبد الحميد، نفس المرجع، ص 291

(3) إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص61.

- يساهم التكامل في زيادة القـدرة والقـوة التفاوضـية تجـاه الأطـراف الخارجيـة وتحسين العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الأخرى.[1]

- تهـدف الـدول الأعضـاء مـن وراء التكامـل إلى الاسـتفادة مـن رؤوس الأمـوال الأجنبيـة، تأهيـل اليـد العاملـة، تطـوير القطاعـات التصـديرية، وترقيـة نشـاط البحـث والتطوير، إضافة إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتحكم في تدفقات الهجرة.

- تسعى العديـد مـن الـدول الصـغرى مـن عمليـة التكامـل الوصـول إلى اقتحـام الأسواق الأجنبية، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق التكامل، وبالتالي يعتبر التكامل الاقتصـادي بالنسبة للدول الأقل نموا اسـتراتيجية لتحسـين مسـتويات نموهـا الاقتصـادي مـن خـلال تشجيع عمليات التصنيع، شريطة أن تكون الأسواق واسـعة كي تسـمح للمؤسسـات مـن تحقيق اقتصاديات الحجم الضرورية للكفاءة في الإنتاج[2].

- تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن تطويرها دون وجود سوق إقليمـي محمـي في ظل التكامل (الصناعات الإقليمية الناشئة)، وهذا حتى تتمكن من اكتسـاب قـدرات تنافسية دولية مع مرور الوقت.

- التقليل من حدة التوترات السياسية ما بين الدول الأعضاء، وهـذا مـا حـدث في العديد من التجارب التكاملية، أبرزها إنشاء المجموعة الأوروبيـة للفحـم والصـلب سـنة 1951 والمجموعـة الاقتصـادية الأوروبيـة سـنة 1957 الـذي مكـن أوروبـا مـن تفـادي الحروب.

---

(1) محمد إبراهيم السقا، مجلس التعاون لدول الخلـيج العـربي، المنظمـة العربيـة للتنميـة الإداريـة، بحـوث دراسات، تحرير محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصـادي العـربي، 1998، ص 271-272.

(2) H-F. Henner, Convergence et Divergence entre nations au seins d'une intégration économique, colloque A.T.M, Aix en Provence, 29-31/Mai/2001

- تستفيد المؤسسات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء من فرص أكثر ومجال أوسع لزيادة إنتاجها للاستجابة للطلب الجديد على منتجاتها من طرف شريحة واسعة من المستهلكين داخل دول أعضاء التكامل، وهذا ما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في مختلف مجالات الإنتاج، فضلا عن الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع[1].

وخلاصة القول أن التكامل الاقتصادي لا يعتبر هدفا في حد ذاته، بل أداة أو وسيلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، لكن ينبغي الإشارة أن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ليس هو الأسلوب الملائم للتكامل لتحقيق التنمية، بل أن التكامل التنموي يتطلب قيام استثمارات وتنسيق السياسات وتشابك المصالح بين مختلف هذه الدول.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

أولاً- الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي: static effects

تناولت الدراسات الاقتصادية الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي عن طريق تحليل أثر إقامة إتحاد جمركي على الدول الأعضاء وغير الأعضاء في التكتل، وذلك نتيجة إزالة الحواجز الجمركية والكمية داخل التكتل وتوحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجي.

ويرجع الفضل في ذلك إلى "**جاكوب فاينر**" وأعماله الرائدة في عام 1950، وفي هذا الإطار بفرق " **فاينر** " بين نوعين من أثار الإتحاد الجمركي على الرفاهية، يعرف الأول بخلق التجارةtrade creation والثاني بتحويل التجارة ."trade diversion[2]وكانت

(1) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 59-60.

(2) زايري بلقاسم، **تحليل إمكانية التكامل العربي الاقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مرجع سابق، ص61

هذه الأعمال نتيجة "اهتمامات فاينر حول أثر قيام الإتحاد الجمركي على توزيع الموارد الاقتصادية، بمعنى هل يؤدي قيام الإتحاد الجمركي إلي نقل إنتاج السلطة من مركز أقل كفاءة إلي مركز أكثر كفاءة ؟

أو يؤدي إلى نقل إنتاج السلطة من مركز أكثر كفاءة إلي مركز أقل كفاءة في إنتاجها ؟".[1]

كما تجد الإشارة إلى أن تحليل الآثار الساكنة لقيام الإتحاد الجمركي لا يخرج عن الفروض التي تحددها النظرية الأساسية للاتحاد الجمركي في إطار النظرية الكلاسيكية وهذه الفروض هي[2]:

- منافسة تامة- نفقات ثابتة.
- انعدام تكاليف النقل.
- ثمن السوق العالمية لأية سلعة تكون مساوية لتكلفة إنتاجها أقل بلد نفقة.
- تشغيل كامل للموارد.
- تقنيات الإنتاج معطاة.
- التعريفة الجمركية هي الحواجز الوحيدة المعتبرة.

(1) أحمد الغندور، **الاندماج الاقتصادي العربي**، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة1970 ، ص31 .
(2) بن عزوز محمد، مرجع سابق ذكره، ص56

(1): أثر خلق التجارة

إن خلق التجارة، كما يشير البنك الدولي، يحدث عندما دولة عضو في الترتيب الإقليمي (مثلا دولة أ) بزيادة وارداتها من دولة شريك لها (دولة ب) وذلك دون تخفيض لواردات الدولة (أ) من باقي دول العالم ويحدث ذلك بسبب إزالة التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء[1].

ويعتبر هذا الأثر نتيجة إيجابية، ومفاده أنه عندما تعتمد دولة عضو (قبل قيام التكتل) على استهلاك سلعة محلية غير كفؤ اقتصاديا وبعد قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة[2].

أي أنه في حالة خلق التجارة يتم استبدال الإنتاج المحلي (داخل منطقة التكامل) الأقل كفاءة من حيث الإنتاج والأكثر تكلفة، وبذلك تزيد واردات الدولة العضو التي تنتج نفس هذه السلعة بأكثر كفاءة إنتاجية لان منتجاتها تصبح الأقل سعرا بعد إزالة التعريفة الجمركية في إطار التكامل الاقتصادي بين الدوليتين.

بما يعني خلق تجارة يكون أثرها إيجابيا لأنها تعني استخداما أفضلا لمجموع موارد أعضاء الإتحاد وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.[3]

---

(1) -الإسكوا،2005 ، مرجع سبق ذكره، ص8

(2) علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص413

(3) زايري بلقاسم، **تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص61

(2): أثر تحويل التجارة

يشكل تحويل التجارة الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي الإقليمي لأنه بنقص من الكفاءة الإنتاجية للواردات، ويحدث تحويل التجارة، عندما يتم إحلال الواردات من باقي دول العالم في الدولة (أ)من خلال واردات أعلى من الدولة (ب)، لأن الواردات من الدولة(ب) لا تدفع عنها ضرائب على الواردات بينما يتم دفع الضرائب على الواردات من باقي دول العالم[1].

وهذا الأثر يعني، أن تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء.[2] حيث تصبح هذه الأخيرة بسبب السياسة التجارية التميزية،[3](*) متفوقة على الدول غير الأعضاء، وهذا يؤدي إلى تغير أنماط التجارة Trude pattem حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو[4].

ومما سبق يمكن القول، أن تحويل التجارة يكون أثر سلبيا على الدولة العضو التي قامت بإحلال الواردات الأقل تكلفة (من خارج التكتل) بالواردات الأكثر تكلفة (من داخل التكتل) نتيجة انضمامها لتكتل اقتصادي معين يتم من خلاله إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وفرض رسم جمركية موحدة على الواردات من العالم الخارجي، وبالتالي تتكبد هذه الدولة العضو المستوردة خسارة اقتصادية تتمثل في القيمة المالية الإضافية التي تدفعها لاستيراد سلعة من دولة عضو فيما لو استوردتها من الدولة

(1) الاسكوا،2005 ، مرجع سبق ذكره، ص8

(2) أسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص47

(3) * تعتبر التكتلات الاقتصادية سياسة تميزية لكونها تقوم بتحرير التجارة جزئيا أي داخل التكتل و تضع عوائق أمام واردات العالم الخارجي.

(4) علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص413

الغير عضو (الأكثر كفاءة) هذا من جهة ومن جهة أخرى، يكون أثـره سـلبيا كـذلك عـلى التكتل نتيجة عدم الاستخدام لأمثل لموارد التكتـل، وعـلى الرفاهيـة الاقتصـادية العالميـة لعدم الاستفادة من مكاسب الميزة النسبية وتقسيم العمل الدولي.

ففـي دراسـة أجراهـا البنـك الـدولي عـام 1996، خلـص إلي أن تجمـع)المركوسـور) MERCOSUR**[1] له أثر تحـول صـاف للتجـارة. حيـث كانـت هنـاك زيـادة تجاريـة ضخمة في داخل التجمع في صناعة السيارات والمكينة، والتي تتسم الدول الأربـع بعـدم الكفاءة النسبية لباقي دول العالم، حيـث يـتم التصـنيع في أمريكـا اللاتينيـة فقـط نظـرا لارتفاع معدلات الحماية الجمركية.

وهذه النتائج يمكن أن تكون مؤشرا لخطر مفاده، أن هناك العديد مـن التجمعـات الإقليمية تؤدي إلي تحول التجارة بطبعها[2].

ويمكن توضيح أثري خلق التجارة وتحويل التجارة بشـكل أفضـل مـن خـلال المثـال العددي الافتراضي لصناعة الدراجات الهوائية في إيطاليا قبل وبعد انضـمامها إلي الإتحـاد الجمركي الأوروبي من خلال الجدولين التالين[3]:

(1) ** السـوق المشـتركة للمخـروط الجنـوبيTHE SOUTHERN CONE COMMON MARKET تشكلت عام 1991 من الأرجنتين والبرازيل والبارغواي والأورغـواي، أصـبحت إتحـادا جمركيـا سـنة1995 ، وانضمت إليها بوليفيا والتشيلي في عام1996 ويطلق عليها عادة، السوق الجنوبية المشتركة.

(2) موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره ص125

(3) على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص391

جدول رقم (1-1) حالة خلق التجارة

السوق الإيطالية للدراجات الهوائية (الأرقام افتراضية بالدولار الأمريكي)

الأسعار	إيطاليا	ألمانيا	كندا
سعر التصنيع	90	80	100
الضريبة	صفر	30	30
سعر الجملة	90	110	130

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 391

جدول رقم (1-2) حالة خلق التجارة

السوق الإيطالية للدراجات الهوائية (الأرقام افتراضية بالدولار الأمريكي)

الأسعار	إيطاليا	ألمانيا	كندا
سعر التصنيع	130	100	90
الضريبة	صفر	30	30
سعر الجملة	130	130	120

المصدر:نفس المرجع.

في الجدول رقم (1-1) الذي يبين حالة خلق التجارة، فنلاحظ من الجدول أن الإنتاج الإيطالي للدرجات الهوائية أقل كفاءة والأكثر تكلفة كما يوضحه سعر التصنيع (90 دولار) من الإنتاج الأماني (80 دولار).

فقبل قيام التكامل الاقتصادي تفرض إيطاليا رسوما جمركية بقيمة (30 دولار) على واردتها من الدرجات الهوائية، بالتالي المستهلك في إيطاليا يشتري الدرجات الإيطالية لأنها الأقل سعرا للجملة (90 دولار) أما كل من الدرجات الألمانية والكندية فسعر يهما للجملة على التوالي : 110 و130 دولار.

أما بعد قيام التكامل الاقتصادي الذي يضم كل من إيطاليا وألمانيا فيتم بموجبه إزالة الرسوم الجمركية الإيطالية على وارتها من الدرجات الهوائية الألمانية فيقوم

المستهلك في إيطاليا شراء الدرجات الهوائية الألمانية التي تكلفة إنتاجها (80 دولار) بـه لا من الدرجات الإيطالية التـي تكلفـة إنتاجها (90 دولار)، فـيربح المسـتهلك الإيطـالي بذلك 10 دولارات بعد قيام التكامل الاقتصادي.

ومن جهة أخرى فإن مبيعات كندا للـدرجات الهوائيـة لكـل مـن إيطاليـا وألمانيـا لم تتأثر بعد قيام التكامل الاقتصادي بينهما، لأنها الأقل كفاءة والأكثر تكلفـة، وبـذلك فقـد تم خلق للتجارة بين إيطاليا وألمانيا نتيجة إنشاء التكامل الاقتصادي فيما بينهما.

أما بالنسبة للجدول رقم (1-2) الذي يوضح حالة تحويل التجارة، فنلاحظ من سعر التصنيع أن الإنتاج الكندي للدرجات الهوائيـة هـو الأكـثر كفـاءة والأقـل تكلفـة ب (90 دولار). فقبل قيام التكامل الاقتصادي الأوروبي في هذا المثال فإن إيطاليا تفـرض تعريفـة جمركية، على وارداتها من الدرجات الهوائية على كل من ألمانيا وكندا بدون تمييز بقيمـة (30 دولار)،

وفي هـذه الحالـة يفضـل المسـتهلك الايطـالي شراء الـدراجات الكنديـة لأنهـا الأقـل سعرا(سعر الجملة120 دولار).

أما بعد قيام التكامل الاقتصادي الذي يظم إيطاليا وألمانيا، فإن الوضع يتغـير تمامـا، حيث يتم إلغاء التعريفة الجمركية بـين إيطاليـا وألمانيـا بالتـالي يصـبح سـعر الـدراجات الهوائية الألمانية هـو سـعر الأقـل وهـو الأفضـل بالنسـبة للمسـتهلك الإيطـالي أي (100 دولارا)، بينما سعر الـدراجات120 دولارا عـلى الترتيـب. بالتـالي تفقـد كنـدا مبيعاتهـا في السـوق، لكـل مـن إيطاليـا وكنـدا فهـو 130 الإيطاليـة لصـالح المبيعـات الألمانيـة مـن الدراجات الهوائية، رغم أن الإنتاج الكندي في هذه الحالة هو الأقـل تكلفـة مـن ناحيـة الإنتاج، لكن الضريبة الجمركية التي تفرضها إيطاليا هي التي جعلت الدرجات الكنديـة أكثر تكلفة من الدراجات الألمانية.

ففي هذه الحالة نقول أنه تم تحويل التجارة نتيجة الاتفاق التجاري الإقليمـي بـين إيطاليا وألمانيا وبذلك تنخفض الكفاءة الاقتصادية العالمية بفعل تحويـل التجـارة بقيمـة 10 دولارات أي.(90 –100)

أما بالنسبة لحسـاب الأثـر الإيجـابي والسـلبي للتجـارة عـلى كفـاءة توزيـع المـوارد، فيقترح J VIENER. الأثر الإيجابي أن نضرب حجم التجارة البينيـة في الفـرق بـين نفقـة إنتاج السلع في المركز الأكثر كفاءة ونفقة إنتاجهـا في المركـز الأقـل كفـاءة، أمـا لحسـاب الأثر السلبي فنضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين نفقة الإنتاج في المركزين[1].

وبصفة عامة فإن اتفاقيات التكامل الاقتصـادي يمكـن أن ينـتج عنهـا كـلا الأثـرين" الموجب والسالب" أي أثري خلق التجـارة وتحويـل التجـارة، وذلـك بسـبب كـون هـذه الاتفاقيات تقوم على أسـاس التحريـر الجـزئي للتجـارة الخارجيـة، فبيـنما تقـوم بتحريـر التجارة البينية داخل منطقـة التكامـل، فإنهـا في الجهـة الأخـرى تضـع حـواجز جمركيـة موحدة أمام العـالم الخـارجي. وبعبـارة أخـرى فهـي تمثـل سياسـة تجاريـة تمييزيـة بـين المنتجات المحلية للدول الأعضاء في التكامل وبين منتجات الدول الأعضاء، وبالتـالي يمكـن القول أن ترتيبات التكامل الاقتصادي الإقليمي تؤدي إلى

خلق التجارة أكثر منها إلى تحويل التجارة في الحالات التالية[2] :

- كلما كان الفرق في تكاليف الإنتـاج كبـيرا بـين الأعضـاء في الاتفاقيـة. ففـي هـذه الحالة ، يمكن لسلعة معينة أن تستورد من الدولة غـير العضـو المتميـزة بتكلفـة الإنتاج الأقل.

(1) آسيا الوافي، مرجع سابق، ص49

(2) تواتي عثمان، مرجع سبق ذكره،ص 30-31

- كلما كان الفارق في تكلفة الإنتاج صغيرا بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء.
- ويمكننا هنا أن تقول أن احتمال الأثر التحويلي للاتفاقية يكون في حده الأدنى.
- كلما كانت الرسوم الجمركية قبل الاتفاقية مرتفعة بين الدول الأعضاء ومنخفضة بينها ٠ وبين الدول غير الأعضاء بعد التنفيذ.
- كلما كانت سرعة استجابة العرض والطلب في الدول الأعضاء كبيرا (مرونة كل من ٠ العرض والطلب).
- كلما كانت الهياكل الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبل تكوين الاتفاقية أكثر تنافسية. ٠

ثالثا: أثر الاستهلاك

وإذا كنا قد إستعرضنا أثار الإنتاج من إقامة الاتحاد الجمركي، فهناك أيضا ما يطلق عليه آثار الاستهلاك التي لم يستعرضها فاينز J. viner، وفي الواقع فإن التغيرات في الرفاه من الممكن أن تظهر ليس كنتيجة للتغييرات في مصادر العرض (إحلال الناتج) ولكن أيضا من الاستهلاك أو ما يعبر عنه بإحلال الاستهلاك، وهو الفائض الذي يمكن أن يعود على المستهلك كأثر ناجم عن خلق التجارة، ويأتي من مصدرين رئيسيين أحدهما داخلي ويتمثل في الانخفاض الذي يحدث في فائض المنتج المحلي، أما المصدر الخارجي فهو نتيجة الاستيراد من أسواق ذات ميزة نسبة أعلى[1].

(1) فؤاد أبوستيت، مرجع سابق ص55

إن أثر الاستهلاك هو أثر مرتبط أساسا بـالتغير(الانخفـاض) في أسـعار السـلع الـذي يحدث نتيجة قيام اتفاقيات التجارة الإقليمية بـين الـدول حيـث يمكـن رصـد مصـدرين أساسيين يحدثا انخفاضا مباشرا وآنيا في أسعار السلع داخل المنطقة التكاملية.

- أما المصدر الأول الذي يحدث انخفاضا آنيا (حينا على مدى القصير) فانه يحـدث، لما تزاح الحواجز التجارية، يمكـن للمسـتهلك أن يقتنـي مـا يحتاجـه بأسـعار منخفضـة. وهذا ينطبق على الحقوق الجمركية التي تؤثر مبـاشرة في سـعر البيـع، وكـذلك بالنسـبة للحواجز غير التعريفيـة مثـل الإجـراءات الجمركيـة التـي ترفـع سـعر البيـع عنـد عبـور الحدود... وفي إطار إتحاد جمركي تنخفض أسعار المباعة بين دولتين مـن الـدول الأعضـاء، بصفة عامة[1].

- وأما المصدر الثاني فيحدث الانخفاض في الأسعار نتيجـة أثـر خلـق التجـارة، الـذي يؤدي إلى تحولا الإنتاج من المركز الأقل كفـاءة غـلي المركـز الأكـثر كفـاءة والأقـل تكلفـة يترجم أثر على الأسعار حيث يصبح المستهلك يقتني السلعة بسـعر أقـل، اختيـار واسـع وارتباط مثالي بين جودة المنتجات وأسعار اقتنائها.

ولمعرفة محصلة الآثار الساكنة للاتحـاد الجمـركي يمكـن القـول أن، الحجـم النسـبي لكل من أثر خلق التجارة المرغوب فيه بالإضـافة للأثـر المرغـوب فيـه للاسـتهلاك مقارنـا بالأثر غير المرغوب فيه للتحول في التجارة، يحدد ما إذا كان الاتحاد الجمركي أمر مرغوبا فيه من وجهة نظر الكفاءة في التخصيص على مستوى العالم أم لا؟.[2]

(1) محمد عباس محرز، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحـة ذكـره في العلـوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر،2001 ., 2005 ص 27

(2) مرد خاي كرياتين، مرجع سابق، ص124

ثانياً- الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

إن الآثار الساكنة "الستايتكية" بشقيها خلق التجارة وتحويل التجارية الناتجة عن التكامل الاقتصادي، تكون في المدى القصير بسبب التغيير في تكاليف الإنتاج على إثر إزالة العوائق الجمركية والكمية وبذلك تكون لحظة أي تحدث مرة واحدة.

بينما هناك عوامل أخرى مختلفة تنجم عن الاتفاقيات الإقليمية تؤدي إلي زيادة الرفاهية، ويمكن أن تحقق زيادة متواصلة في معدل زيادة الدخل. على سبيل المثال إغلاق المصانع التي لا تتميز بكفاءة الإنتاج مع استمرار عمل المصانع ذات الكفاءة العالمية، وبالتالي ترشيد الهياكل الصناعية للدول الأعضاء وبهذا تعتبر هذه العملية طويلة الأجل، تفسح المجال لإعادة هيكلة الاقتصاديات المعنية بما يعظم الاستفادة من العرض التي تخلقها وتبيح معالجة الآثار السلبية التي ربما تكون نجمت عنها.

وهذه العوامل المتواصلة هي الآثار الديناميكية للتكامل الإقليمي الذي يحدث توسعا في حجم السوق الذي ينتج عنه آثارا إيجابية على المدى البعيد، حيث يؤدي إلي زيادة المنافسة، وتمتع الاقتصاد بوفورات الحجم وتحسن مناخ الاستثمار. وهذه العوامل تؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي داخل التكتل وزيادة الرفاهية والتنمية الاقتصادية.

(1): اتساع السوق :

بحيث يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى النمو في إنتاج المشروعات بسبب زيادة الطلب الداخلي وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية، وزيادة المنافسة بين المشاريع الإنتاجية، وانخفاض الأسعار، وتحسين جودة المنتجات.

وبذالك المنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديـدة حيـث يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعة لم تكن قائمة قبل الاتحـاد، وهـذا سـيترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة تتمثل فيما يلي:

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصـة أكـبر ومجـالا أوسع لزيادة إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها وبالتالي تشغيل الطاقـات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.
- يؤدي اتساع حجـم السـوق في الكثـير مـن الأحيـان إلى تحقيـق وفـرات الحجـم الكبير في الإنتاج.
- يؤدي اتسـاع حجـم السـوق إلى زيـادة التخصـيص وتقسـين العمـل بـين الـدول الأعضاء في التكامل.

(2): زيادة المنافسة :

يشير هذا الأثر إلى أن زيادة الأسواق يؤدي إلي زيـادة حـدة المنافسـة داخـل نطـاق دول الإتحاد الأمر الذي يؤدي إلي تغير هياكل الإنتاجية جراء المنافسـة. وهـذا مـا يخلـق بيئة تنافسية تؤدي إلى خفض مستوى القوى الاحتكارية التي كانت متواجدة قبـل قيـام الاتفاقية والزيادة الكفاءة الاقتصادية والإدارية لشركات الدول الأعضاء. ولكي تقوم هـذه الشركات بدعم مركزها التنافسي في السوق المشتركة فإنها لابـد أن تقـوم بخفـض تكلفـة إنتاجهـا والاسـتثمار في التكنولوجيـا الحديثـة وتوسـيع الطاقـة الإنتاجيـة للتجمعـات الصناعية[1].

(1) علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره، ص401

(3): تحقيق وفورات الحجم[*]:

إن القيام بتكامل اقتصادي يتم بموجبه، رفع الحواجز التجارية بين الدول المشاركة يؤدي بذلك إلى أتساع حجم السوق أمام المنشآت العاملة داخل الاتحاد ونتيجة ذلك تستطيع هذه المنشآت زيادة مستوى إنتاجها وتحيق ما يسمي بوفورات الحجم، ويترتب على ذلك زيادة كفاءة المنشآت الإنتاجية[1].

فبالإضافة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية نتيجة زيادة المنافسة التي يحدثها أتساع حجم السوق، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتحفيز المنشأة لسلبية حاجيات السوق الكبير مما يكسبها مزايا اقتصاديات الحجم الكبير.

وعلى سبيل المثال، يمكن النظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها إتحادا جمركيا كبيرا ساعده حجم السوق الضخم على قيام العديد من المنشآت التنافسية التي تنتج عند أحجام كبيرة من الإنتاج وتعبير هذه الحقيقة، هي المسئولة عن الإنتاجية المرتفعة في الاقتصاد الأمريكي.

(4) تحسين مناخ الاستثمار

إن الآثار الديناميكية للتكامل تبدو متشابكة ومترابطة فيما بينها، زيادة المنافسة وتحقيق اقتصاد الحجم الكبير الناتجة عن اتساع السوق فإن ذلك يؤدي إلى توسع وزيادة الاستثمار وتحفيز الاستثمارات الأجنبية إلى الدخول للاستفادة من مزايا السوق الكبيرة، ولذلك فان التكامل الاقتصادي الإقليمي وما يحدثه، بتجميعه إمكانيات أسواق بلدان منطقة معنية يدفع بالاستثمار إلى فروع لم يكن من الممكن أن يتجه إليها قبل ذلك[2]. ولا تتوقف آثار التكامل الاقتصادي إلى توسع الاستثمارات المحلية وحسب، بل تتعدى ذلك إلى جلب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل منطقة التكامل لتجنب التعرض إلى

---

(1) *- تعرف وفورات الحجم :بانخفاض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة كلما زاد حجم الإنتاج.

(2) محمد بن عزوز، مرجع سبق ذكره، ص65

الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء على وارداتها من السلع ألّأجنبية. ولذا تجد أن المنشآت الأمريكيـة تحـول بعـض مصـانعها إلي الإتحـاد الأوروبي بغيـة التحايـل عـلى الحائط الجمركي، ولكي تضمن سوقا أكثر اتساعا.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد عوامـل ديناميكيـة أخـرى تنـتج عـن قيـام ترتيبـات تجارية إقليمية والتي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصـادية في المنطقـة التكاملية وهي كسر الاحتكارات واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتطـوير الإنتـاج نتيجة المنافسـة الحـادة واتسـاع السـوق. بالإضـافة إلي زيـادة معـدلات التبـادل الـدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء وخلق مناخ أكثر ملاءمـة للتنميـة الاقتصـادية وزيـادة نصـيب التكتـل مـن التجـارة العلميـة، وفي النهايـة زيـادة مسـتوى الرفاهيـة الاقتصادية[2].

(1) مردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص126

(2) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، مرجع سابق، ص25



الفصل الثاني

التكتلات الاقتصادية الدولية ومكانتها في النظام العالمي الجديد

البحث الأول
ماهية التكتلات الاقتصادية

المطلب الأول-نشأة التكتلات الاقتصادية وأهميتها عالمياً

لقد أصبح من المسلم به اليوم أن السمة الأبرز التي يتسم بها النشاط الاقتصادي في العالم المعاصر هو الاتجاه المتزايد نحو تكوّين التكتلات الاقتصادية العملاقة، فالتكتل الاقتصادي سواء الإقليمي منه أو العالمي أصبح واقعاً يفرض شروطه وآلياته على المسار الاقتصادي لدول العالم بأسره.

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعدية الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات.

إن الخطاب الداعي لإقامة تكتلات اقتصادية دولية برز بشكل مكثف خلال تسعينات القرن العشرين رغم أن جذور أو فكرة تأسيس العديد من التكتلات هي أسبق من ذلك بكثير ويعود بعضها إلى فترة الخمسينات أو الستينات ولم تقتصر الدعوة إلى إقامة تكتلات على شكل معين من الدول أو على ألوان معينة من الأنظمة السياسية ولا حتى من أعراق أو مجتمعات محددة وإنما أصبحت دعوة أو رغبة عالمية، الأمر الذي سرّع من وتائر استكمال تكتلات قديمة أو استحدث تكتلات أخرى جديدة.

فقد تم استكمال الاتحاد الأوروبي الذي بدأ باتفاقية روما للحديد والصلب، ثم إحياء تكتلات قديمة كالسوق المشتركة لأمريكا CACM واتحاد أمم جنوب شرق آسيا ASEAN والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR بين الأرجنتين والبرازيل والأورغواي والبروغواي. حالياً تمّ الإعلان عن قيام تكتل الاتحاد الأفريقي في أفريقيا.

هذا فضلاً عن طرح أفكار لتكتلات جديدة والتفاوض لأجلها مثل الشراكة الأوروبية المتوسطية والسوق الشرق اوسطية والمنطقة العربية الكبرى للتجارة.

أولاً-أهمية التكتلات الاقتصادية:

تعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في محاولات الاستثمار والتجارة وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت هي جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو هي فصل من نضال المقاومة ضد العولمة، أو وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة.

تأتي أهمية التكتلات الاقتصادية كونها تشكل بكل صورها وأشكالها حوالي 75% من دول العالم و80 % من سكانه وتسيطر على أكثر من 85 % من تجارته، وبالتالي تعكس مدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي.

ثانياً- ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية:

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة في النصف الثاني من الثمانينات وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي، تهدف إلى إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أثر واضح على المستوى العالمي، وتختلف طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية.

ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم أجمع ما شهده العالم يوم الخامس عشرة من نيسان سنة 1994 حيث تم التوقيع من طرف مائة وإحدى عشر دولة على اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية إيذاناً لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية أو ما **يسمى بالعولمة** التي إلى جانب وجهها الاقتصادي لها أوجه أخرى سياسية وثقافية وحتى اجتماعية.

وهذه العولمـة حسـب رؤيـة بعـض الكتـاب ليسـت إلا مرحلـة مـن مراحـل تطـور الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي، الذي تتكون خلايـاه القاعديـة من اقتصادات متمحوره على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العـالمي القـائم عـلى أنظمـة إنتاجية كونية.. وإدارة اقتصادية شديد للعلاقات الاقتصادية العالمية

إن العولمة إذاً تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتشابكاً وذلك مـن خـلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجـارة والاسـتثمار المبـاشر وانتقـال الأمـوال والقـوى العاملة وللتكنولوجيـا ضـمن إطـار مـن رأسـمالية حديـة الأسـواق، وهـذا مـا يـؤدي إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية وما يصاحبها من اختراق للحـدود القوميـة وانحسـار كبير في سيادة الدولة عائد إلى أن مقومات السيادة الاقتصادية أصبحت عالمية بـدلاً مـن مقومـات السـيادة الاقتصـادية الوطنيـة، وتختلـف العولمـة بهـذا المفهـوم عـن مفهـوم الاقتصاد الدولي (العالمية) الذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الـدول ذات السـيادة، أي أن الدولة تشكل العنصر الأساسي في مفهـوم العالميـة في الاقتصـاد الـدولي في حـين أن الشركات عابرة القوميات تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة.

ثالثاً- تسارع الاتجاه نحو التكتل:

لا تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجـع عـلى الأقـل إلى بدايـة القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العالميـة الثانيـة، إلا أن الجديـد في الموضـوع هـو نتاجي وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات أو الدخول فيها خصوصاً من قبـل الـدول المتقدمة.

حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشريـن جعـل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتقد البعض أن جـذور الظاهرة ترجع إلى التغيرات التـي اعـترت الوضـع الاقتصـادي العـالمي في السـبعينات التـي تمثلـت في انهيـار نظـام بريتـون وودز لأسـعار الصرف الثابتـة للعمـلات، والتحـول إلى

نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجه جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية. مما أثر سلباً في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

إضافة إلى كل ما سبق فإن انهيار الشيوعية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر أديا هما الآخران إلى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل أكبر وعلى نطاق أوسع، فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي(ميركوسور) والسوق الكاريبي(كاريكوم) وتجمع الأندين، وفي آسيا تجمع الآسيان لدول جنوب شرق آسيا، وفي أفريقيا السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا، وتجمع الجنوب الأفريقي للتعاون والتنمية، والجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا. مع العلم بأن هذه التكتلات أنشئت في وقت سابق على الانهيار الشيوعي.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التوجه الجديد نحو التكتلات الاقتصادية في صفوف الدول النامية بالذات، تكمن فيما شهدته السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات وأول السبعينيات من اتجاه واضح نحو مزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني والايديولوجي فتوصلت دول السوق الأوروبية المشتركة إلى معاهدة ماسترخيت في سنة 1991 التي تم بموجبها تحول السوق إلى اتحاد أوروبي، ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت في عام 1992 إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وفي نفس الاتجاه ونحو المزيد من التكتل الاقتصادي ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع الكبير الذي يضم معظم دول آسيا والباسيفيكي آيبك .APEC

وفي ظل هذه التوجهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العـالم، في وقتنا الحـالي إلى ميـدان اقتصـادي أساسـاً وبـرزت التكـتلات الاقتصـادية لتكـون ظـاهرة العصر، ومهما تباينت دوافع إنشائها فإن مجرد بروزها بهذا الشكل على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها.

ويمكن تلخيص أهم الملامح والمضامين التي ميزت هذه الظاهرة في:

- **من حيث طبيعتها** فإنها تأتي تجسيداً للحصول على تحولات هيكلية جذريـة في البناء الاقتصادي الدولي ما فيه إعـادة توزيـع الأدوار والمواقـع النسـبية للمشـاركين فيـه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.

- **من حيث شموليتها** فإنها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، بل تتعـدى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.

- **ومن حيث أبعادها** فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها سياسـية وإسـتراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها.

وبهذا يبدو العالم من خلال هذه التكتلات الجديدة، أكثر ديناميكيـة مـن أي وقـت مضى في عصر يصعب فيه التميز بين ما هو اقتصادي وما هـو سـياسي، ويظهـر الجـدول التالي يبّين مدى اتساع انتشار ظـاهرة التكـتلات الاقتصـادية الدوليـة في مختلـف قـارات ومناطق العالم.

تشير بيانات المنظمة العالميـة للتجـارة إلى أن عـدد الترتيبـات الإقليميـة قـد ارتفـع مـن **50** إلى**320** بـين **1990** إلى بدايـة **2005**، أي أن وتـيرة إنشـاء هـذه الترتيبـات قـد تزايدت بشكل متسارع وتمثل الاتفاقيات الثنائية نحـو% **75** مـن هـذه الترتيبـات، كـما أن مناطق التجارة الحرة تمثل **% 83** منها، وتشير بيانات البنك الدولي الموضحة في **الجدول**(2-1) إلى أن متوسـط عـدد الترتيبـات لكـل دولـة في العـالم تصـل إلى **5** ترتيبـات وترتفـع

إلى نحو ثمانية **8** في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وتـنخفض إلى اثنـين **2** في منطقـة شرق أسيا ومحيط الهادي.

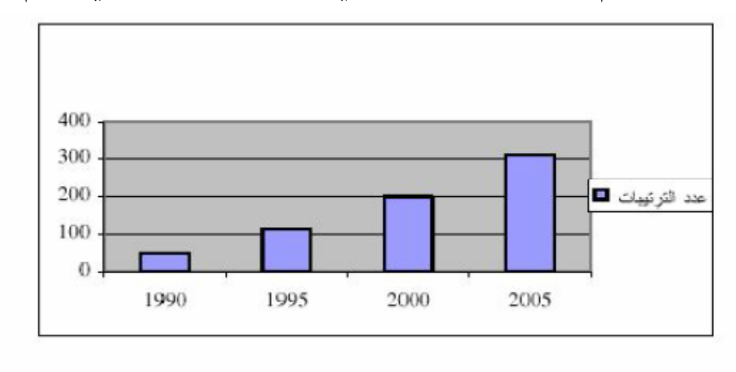
الجدول (2-1)توزيع التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

الموضوع	شرق أسيا / الباسيفيك	أوروبا / وسط أسيا	أمريكا اللاتينية / الكاريبي	الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا	جنوب أسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	دول الشمال	المجموع
دول تنتمي إلى تكتل واحد على الأقل	26	26	35	20	8	48	11	174
متوسط عدد التكتلات لكل دولة	2	6	8	5	4	4	11	5
الحد الأقصى لعدد التكتلات لكل دولة	7	12	19	13	9	9	29	29
عدد الدول في المنطقة	32	36	39	21	8	48	25	209

Source: world bank, Global economic prospect 2005 : Trade, Regionalism and development, op.cit., p.30.

كما يظهـر ذلـك جليـاً مـن خـلال الشـكل (2-1) وتثـير هـذه المـؤشرات عـدد مـن التساؤلات أهمها هل زيادة عدد الترتيبات الاقتصادية الإقليميـة يشـكل تهديـدا للنظـام المتعدد الأطراف ؟

الشكل رقم (2-1): التطور العددي للترتيبات الإقليمية في العالم



Source: world bank, Global economic prospect 2005, op.cit. p.30.

المطلب الثاني-أهداف التكتلات ودوافعها:

لاشك أن لكل تكامل اقتصادي آثاراً إيجابياً على الدول المنضوية في إطاره وأن هـذه الآثار يمكن أن تكون متفاوتة بحسب طبيعة كل تكتل من جهـة وبحسـب ظـروف كـل دولة داخل التكتل من جهة أخرى، وأن قيام أي تكتل يسعى إلى تحقيق أهداف معينـة وينطوي على أهمية كبيرة.

كما أن التكامل ليست مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقـدر مـا هـو توجه أصيل ودائم تسعى إليـه دول العـالم بـاختلاف مراحـل تطورهـا وحجـم مواردهـا وتباين دوافعها.

وتهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة، ليست بـالضرورة كلهـا اقتصـادية، بل قد تكون سياسية واجتماعية وعسكرية، ويمكن أن نـوجز أهـم تلـك الأهـداف فـيما يلي:

1- **الحصول على مزايا الإنتاج الكبير**: حيـث أن اتسـاع حجـم السـوق يشـجع عـلى توجيه الاستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً، وإعادة تكـوين الحركـة الحـرة للسـلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

2- **تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطـاق واسع:** حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

3- **تسهيل عملية التنمية الاقتصادية**، حيث أن هذه العملية تصـبح أسـهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلـق فرص جديدة تعمل على النهوض والإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

4- **كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية** وهـذا قـد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

5- **رفع مستوى رفاهية المواطنين**، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

6- **التقليل من الاعتماد على الخارج** وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصاً إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة- اتحاد جمركي على الأقل، حيث يجلب التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.

7- **مساهمة التكامل الاقتصادي في إمكان تحسين شروط التجارة الخارجية لصالح الدول الأعضاء.**

8- **تقوية القدرة التفاوضية** للدول أعضاء التكتل تجاه العالم الخارجي.

ويمكن القول أن أهداف التكتل ودوافعه تختلف بين الدول النامية والدول المتقدمة:

أ-الدول المتقدمة (الصناعية):

تسعى الدول الصناعية في هذا الإطار إلى الاستفادة من فوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة مفترضة أن طرق الإنتاج لا تتغير وأن الهياكل الصناعية لهذه الدول مستقرة وبالتالي فإن إحداث تغير في هذه الهيكل نتيجة للدخول في التكتل يحمل آثاراً جيدة على الاقتصاد بشكل عام من خلال زيادة درجة التخصص والتوسع التجاري.

كما تسعى الدول الصناعية عند دخولها في إطار تكتل ما إلى الاستفادة القصوى من الآثار الستاتيكية والديناميكية لهذا التكتل على المستوى العام للرفاهية لهذه الدول وللعالم ككل **حيث تتلخص الآثار الستاتيكية (السكونية)** بطرح الآثار المترتبة على تحويل التجارة والآثار المترتبة على انخفاض العائدات الجمركية من الآثار المترتبة على خلق التجارة.

أما الآثار الديناميكية فهي الأكثر أهمية بالنسبة للدول المتقدمة والتي تنتج عن الوفورات في الحجم وتحفيز المنافسة وزيادة مستويات الاستثمار.

ب- الدول النامية:

يمكن القول إن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافاً ديناميكية بقدر ما هي هيكلية. وهذا يعود إلى طبيعة الهياكل الصناعية المتواضعة في هذه الدول مما جعلها تسعى للاستفادة من التكتل في تحقيق مكاسب تنموية.

هذا يعني أن الدول النامية لم تعد تنظر إلى فوائد التكتل من منظور تحسين الرفاهية عن طريق آثار خلق وتحويل التجارة وإنما أصبحت تنظر إليه من منطلق خلق التنمية كأثر مفيد وتحويل التنمية كأثر ضار.

وإذا ما تذكرنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم وحوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على حوالي 80% من التجارة العالمية، لأدركنا مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد، وخاصة إذا علمنا أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تسمح بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وبما أنها شملت العالم بقاراته المختلفة فإنه من المهم تقديم أهم الحالات العملية الموجودة في العالم، حيث نعرض لكل من الاتحاد الأوروبي من قارة أوروبا،وتكتل النافتا NAFTA في أمريكا الشمالية، والتكتل الخاص لآسيان ASEAN، والآبيك APEC في قارة آسيا، نظراً لأنها الأكبر والأقوى تأثيراً على

النظام الاقتصادي العـالمي الجديـد، أمـا التكـتلات الأخـرى في كـل مـن أمريكـا اللاتينيـة وأفريقيا فسنشير إليها باختصار نظراً لضعف تأثيرها على التحولات الاقتصادية العالمية.

المبحث الثاني

التكتل الاقتصادي الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالاً من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي وهذه مرحلة متقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي.

وتأكد نجاحه طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حالياً، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها، وقد أتاح هدا التكتل حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتبادل الخبرات واندماج اقتصادياتها بما يعكس زيادة في الإنتاجية، تدعيم الاستثمارات، توسيع نطاق المعاملات التسويقية، زيادة التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة.

ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي فسنتناوله من حيث النشأة ومراحل التطور وأهدافه وآلياته التنظيمية ، المكاسب والمشاكل.

أولاً-النشأة ومراحل التطور

وصول الاتحاد الأوروبي إلى ما هو عليه اليوم، هو نتاج الجهود المبذولة لأكثر من **50عاماً**، انظر الشكل (2-2)، وذلك مرورا بالمراحل التالية:

1- إعلان مارشال : عندما أعلن **جورج مارشال)** وزير خارجية الو.م أ) في عام **1947** عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات

الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، وقد اصفر ذلك عن تكوين ما يسمى بالمنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي[1].

2- مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب : وذلك نسبة لما قدمه **روبرت شومان** (وزير خارجية فرنسا) في **09** ماي **1950** من اقتراح إقامة الاتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب،و قد ثم إقراره من قبل **6** دول في **18** أفريل **1956** وهي بلجيكا فرنسا، ألمانيا، إيطاليا لوكسمبورغ، وهولندا، وكان ينوي ضمنيا إقامة برلمان أوروبي، حيث شكل لهذا الاتحاد سلطة عليا فوق قومية. [2]

3- الجماعة الاقتصادية الأوروبية : انبثق عن إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب معاهدة جديدة في روما في مارس **1957**، تمثلت في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد الجمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة ويهدف إلى تحقيق المزيد من التقارب والاندماج[3].

4- السوق الأوربية المشتركة:[4] كما تسمى كذلك أوربا الصغيرة أو المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومثلت مجموعة الدول الست المكونة لها وقت إنشائها **21.6** %من حجم التجارة الدولية، وهدفها إلغاء الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء وإزالة القيود الكمية تدريجيا وفرض رسوم جمركية موحدة إزاء الدول الأخرى، خلال ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات، ويتم تخفيض الرسوم بنسب معينة خلال الفترات المتتالية، وصولا إلى إلغاءها في نهاية الفترة المحددة.

---

(1) Fabrice Larat , **Histoire politique de l'intégration européenne (1945 -2003)** , Paris : la documentation française, 2003, p.24.

(2) Ibid., p.28

(3) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، المرجع السابق، ص24

(4) عماد محمد الليثي، المرجع السابق، ص150

خلال العقدين الأولين توسعت الجماعة حيث ضمت في عام **1973** كلا من بريطانيا والدانمارك وايرلندا ثم اليونان في **1981** وكلا من البرتغال واسبانيا **1986**، وبالتالي أصبح عدد الدول في هذا التاريخ اثنتي عشر دولة، وقد ثم إنشاء **بنك الاستثمار الأوروبي** استكمالا لمقومات السوق، ويهدف هذا البنك إلى تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء وكذلك **صندوق التنمية** لتشجيع النمو الاقتصادي داخل المقاطعات التابعة للدول الأعضاء.

5-الاتحاد الأوروبي ومعاهدة ماستريخت Maastricht:

حددت معاهدة **ماستريخت** التي أسست الاتحاد الأوروبي في مارس **1992**، ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل فيما يلي[1]:

1-المرحلة الأولى(1990-1994) : وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيداً من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

2- المرحلة الثانية(1995-1998): وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة، من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط(تسمى بمعايير التقارب الأوروبي) منها على سبيل المثال[2]: ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5 % من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخماً في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2%

---

(1) عمر، **الجات والخصخصة**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، د ت، ص46

(2) Jean Joseph Boillot , **l'Union Européenne élargie, un défis économique pour tous** ,Paris : la documentation française , 2003, p.178.

بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعة، وتطبيق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن3 % من الناتج المحلي الإجمالي وألا تزيد قيمة الدين العام عن 60 % من هذا الناتج.

3- **المرحلة الثالثة(1999-2002):** وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4 مليارات ايكو حيث تبلغ حصة ألمانيا فيه 25%, وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في عام 2001 من خلال تخلي دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملائهم والعمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية[1] بعد الدولار الأمريكي.

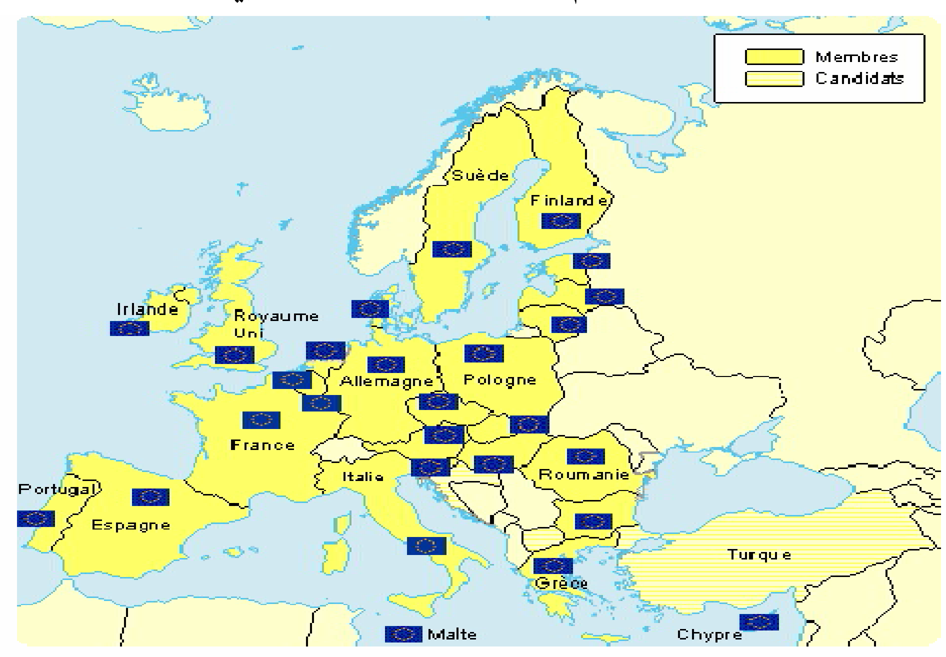
و لعملية **إصدار الأورو** عدة مزايا يمكن حصرها في النقاط التالية :

- التقليل من فروقات سعر العملة والتذبذب في سعر الصرف.
- تخفيض تكلفة تحويلات العملة.
- زيادة كفاءة النظام المصرفي الأوروبي إلى جانب استقلالية البنك المركزي الموحد الذي يفرض رقابة على العملة الموحدة مما يؤدي إلى تخفيض التضخم.

وفي نفس الوقت تعترض هذه العملية صعوبات ومخاطر ناتجة عن الشروط المالية الصعبة للاتفاقية وسياسات التقشف الحادة لخفض عجز موازنات المديونية.

(1) Carl Gaine,Intégration et Inégalités Régionales ,**in:Economie Internationale**, Paris: revue de CEPII, la documentation française ,n°99,2004,p.29

(الشكل رقم (2-2)خريطة الاتحاد الأوروبي



المصدر: http://fr.wikipedia.org/wiki/Statistiques_sur_l'Union_europ%C3%A9enne

ثانياً- التنظيم المؤسساتي للاتحاد الأوروبي:

1-منهج التكامل الأوروبي:

اتبع التكامل الأوروبي منهجية مميزة في تطوره وفق اتجاهين عمودي وأفقي:

أ) **منهج التكامل العمودي**: وذلك كما رسمته نظرية التكامل الاقتصادي والتدرج من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية وأخيرا مرحلة الاندماج الاقتصادي التام[(1)].

(1) محسن الخضيري، **اليورو :الإطار الشامل والكامل للعملية الأوروبية الموحدة**، القاهرة :مجموعة النيل العربية،2002 ، ص33 .

ب)منهج التكامل الأفقي: وذلك بقبول الاتحاد لأعضاء جدد، يلاحظ أن التكتل الأوروبي من خلال دأبه على توسيع العضوية فيه وضم دولة جديدة تم انضمام ثلاثة دول من جماعة الآفتا وهي النمسا وفنلندا والسويد في عام 1995 وبهذا يتطور الاتحاد الأوروبي ليصبح تعداده خمسة عشر دولة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التكتل في تلك الفترة كان قادراً على تحيق حجم تجارة خارجية سنوياً حوالي 1150 مليار دولار بالمتوسط، أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية، وهو حجم أكبر من الذي يحققه تكتل النافتا(NAFTA)حيث يحقق تجمع النافتا 770 مليار دولار من التجارة العالمية.(بحسب إحصاءات عام 1992) ويمتلك التكتل أكبر دخل قومي في العالم 7000ميار دولار مقابل 6200مليار دولار لدى النافتا، ويعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلية حيث بلغ 380مليون نسمة بمتوسطات دخل فردية مرتفعة نسبياً، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة، **أما من حيث موقعه بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان** في فترة نهاية التسعينات فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي عام 1997 أكثر من(8500) مليار دولار مقابل أقل من (8000) مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية وأقل من (4500) مليار دولار لليابان ويشكل نصيب الاتحاد الأوروبي من التجارة الدولية حوالي (20%) مقابل (18%) للولايات المتحدة و(10.3%) لليابان، كما يستورد الاتحاد الأوروبي (29.5) من مجمل وارداته من البلدان النامية بما في ذلك (9.4%) من بلدان حوض البحر المتوسط غير الأوروبية، أضف إلى ذلك أن الاستثمارات الأوروبية الخارجية بلغت (30) مليار دولار/ سنوياً في المدة بين (1984-1992) ولكن مع حلول عام 2004 ما لبث الاتحاد الأوروبي أن يكمل مرحلة التوسيع الخامس والذي انضمت بموجبه عشرة دولة جديدة إلى عضوية الاتحاد الأوروبية وهي:

قبرص، جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا.

وكانت قد بدأت أول مفاوضات للانضمام إلى عضوية الاتحاد عام 1998 وقد انتهت بالنسبة للأعضاء العشرة الجدد في قمة كوبنهاجن في ديسمبر 2002، وقد تم توقيع اتفاقية الانضمام في أثينا في أبريل 2003 وتم التصديق عليها ثم انضم الأعضاء الجدد إلى الاتحاد وفقاً لشروط تلك الاتفاقية في الأول من مايو 2004.

وتعتبر كلا من رومانيا وبلغاريا آخر الدول التي انضمت للاتحاد في عام 2007 والتي معها أصبح مجموع دول الاتحاد هو سبع وعشرون دولة

2- أهداف الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وآلياته التنظيمية:

2-1- أهداف الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

من خلال تتبع مراحل التطور المختلفة للتكتل الاقتصادي الأوروبي فإنه يمكن رصد الأهداف التالية لهذا التكتل الاقتصادي:

1) خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، وإلغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.

2) تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية أو الدولية.

3) انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد، وما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي.

4) دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح للتكتل الأوروبي بأن يلعب دوراً أكثر فعالي في كافة المجالات الاقتصادية بل والسياسية.

5) تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا وإقامة البنك المركزي الأوروبي وتحويل وحدة النقد من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية من خلال تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل.

6) العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأوروبية الأعضاء في التكتل الاقتصادي.

7) العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، وكذا زيادة معدلات النمو وخفض نسب البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي الأوروبي.

2-2- الآليات التنظيمية للاتحاد الأوروبي (هياكل):

أنشأت دول الاتحاد الأوروبي منظومة متكاملة من الآليات التنظيمية من أجل تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي وأهداف الاتحاد وهذه المنظومة تتكون من الهيئات التالية:

1- مجلس الاتحاد الأوروبي:

يعتبر من أهم الأجهزة الإدارية في الاتحاد(على الرغم من تقليص صلاحياته لصالح البرلمان الأوروبي) ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي.

له صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني.

يتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء والذي يعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ. أكثر الوزراء اجتماعاً هم وزراء الزراعة(حوالي 14 مرة في السنة)، المالية والخارجية الذين يجتمعون مرة في الشهر

تقريباً. ويتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو الغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه. وتمتلك كل دولة عضو في المجلس عدداً من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها، كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوازن مع الدول الكبيرة. يبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتاً موزعة على 25 دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية لمؤهلة إلى 232 صوتاً أي بنسبة تعادل 72.27% من الأصوات. كما يتطلب أيضاً موافقة أغلبية الدول الأعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول السابقة مجتمعة ما يعادل 62 % على الأقل من سكان الاتحاد. تتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر وفقاً لنظام محدد سلفاً.

2- المفوضية الأوروبية:

تهتم المفوضية الأوروبية والتي مقرها بروكسل بمصالح الاتحاد الأوروبية ككل، مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم أو الدول التي سينتمون إليها.

إضافة إلى أنها تمتلك صلاحيات واسعة حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها، بالإضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل الاتحاد في المفاوضات الدولية، كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جد في الاتحاد. يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد. [1]

(1) سامي عفيفي حاتم، أوروبا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي، القاهرة :شركة النصر، . 1993 ص4

3- البرلمان الأوروبي:

يمتلـك البرلمـان الأوروبي بعـض الصـلاحيات التشريعيـة ويعتـبر الجهـاز الرقـابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي ويراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، ويشارك في وضع القوانين والمصادقة على الاتفاقيات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد، كما يملك صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالميزانية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

يقع مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ لكنه يعمل أيضاً في بروكسل ولوكسمبورغ بشكل يتناسب مع عدد سكانها، حيث يقوم مواطنوا كل دولة من الدول الأعضاء باختيار ممثليهم في البرلمان ابتداءً من العام 1979 عن طريق انتخابات مباشرة تتم كل خمسة سنوات.

إضافة إلى أنه يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة وعلى النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات حسب انتماءاتهم السياسية الحزبية، حيث يتم التصويت وفق مبدأ الأغلبية.

يضاف إلى ما سبق جهازين غير إداريين يتمثلان بـ:

* **المجلس الأوروبي:**

يستخدم هذا المصطلح لوصف الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويهدف هذا المجلس إلى توفير القوة الدافعة للاتحاد من أجل تطويره وتحديد خطوط إرشادية لسياساته العامة، لا يقوم المجلس بوضع أي تشريعات، ويعقد المجلس اجتماعاً مرتين كل عام على الأقل، ويحصر رئيس المفوضية الأوروبية هذه الاجتماعات بوصفه عضواً كاملاً، يترأس الاجتماع الدولة العضو التي تترأس مجلس الاتحاد الأوروبي بحسب نظام تداول محدد مسبقاً.

*** محكمة العدل الأوروبية:**

معروفـة رسـمياً باسـم(محكمـة العـدل للمجتمـع الأوروبي)، أي محكمـة الاتحـاد الأوروبي تتكون المحكمة من عدة قضاة مساوي لعدد الدول الأعضاء. وفي الوقت الحالي، يوجد فيها خمسة وعشرون قاضي يساعدهم ثمانية محامين عامين، ويتم تعيينهم لفترة ست سنوات بالاتفاق ي الدول الأعضاء.

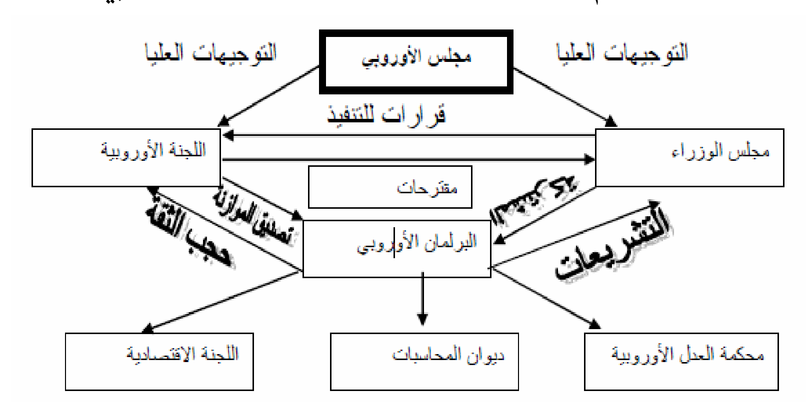
محكمة العدل الأوروبية لها وظيفتين رئيسيتين:

التأكد من أن صكوك المؤسسات الأوروبية والحكومات توافق مع اتفاقيات الاتحـاد الأوروبي.

لإصدار أحكام، بطلب مـن المحـاكم الوطنيـة، بخصـوص تفسـير المـواد القـانوني في قانون المجتمع الأوروبي أو التحقق من شرعيتها.

يساعد هذه المحكمة محكمة أخرى هي محكمة البداية للمجتمع الأوروبي، والتـي تم تأسيسها عام 1989. ومقرها في لوكسمبورغ.

الشكل رقم (2-3) آلية عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي



المصدر: إحسان هندي" التكتلات الاقتصـادية العالميـة، الاتحـاد الأوروبي نموذجـا"**مجلـة معلومات دولية**، دمشق: العدد 64، ربيع **2000، ص 48**

وقد أقامت أحكام المعاهدة توازنـا دقيقـا بـين الـدول الكـبرى والـدول الصـغرى في الاتحاد، فمراعاة لمصالح الدول الكبرى الأعضاء جعلـت المعاهـدة لأصـوات هـذه الـدول قوة أكبر من قوة أصوات الدول الصغرى.

أما مصلحة الدول الصغرى فتبدو في القضايا التـي اشـترطت فيهـا المعاهـدة قاعـدة الإجماع وكذا في حالة إقرار موضوع هام لهـا لا يكـون قـد ورد أصـلا كـاقتراح مـن قبـل المفوضية.

ثالثا : الاتحاد الأوروبي : المكاسب والمشاكل

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز التكتلات الاقتصادية الإقليمية لما أتاحه هـذا التكتـل من حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتكامـل اقتصـاديات الـدول الداخلـة في هـذه المجموعة وكما أن لكل عملية تكاملية مكاسب على الدول الأعضـاء، فإنهـا لا تخلـو مـن المشاكل والعراقيل التي تبرز مع كل تقدم في هذه العملية.

***المكاسب:**

مسيرة الوحدة الأوروبية وعلى امتداد أكثر من نصـف قـرن تـدرجت وفـق مراحـل، حيث كانت خطوات الوحدة الاقتصادية والماليـة مرحليـة، عملـت أساسـا عـلى تحقيـق التقارب بين اقتصاديات الدول المعنية، فأصبح بذلك الاتحـاد الأوروبي أكـثر الاقتصـاديات ديناميكية وتنافسية وأكثر المنـاطق اسـتقطابا للاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة في العـالم، لاسيما بعد التوسع الإقليمي الكبير الذي عرفه في **ماي 2004** (**أنظر الملحق رقم(1**

من خلال الجدول رقـم (2) يتضـح أنـه عـلى الـرغم مـن التفـاوت الكبـير بـين دول الاتحاد الأوروبي إلا أن المجموعة تشكل قوة اقتصادية ضخمة خاصـة بعـد انضـمام دول شرق أوربا حيث توسعت العضوية بمقدار الثلثـين، وزادت مسـاحته بمقـدار الربـع، كـما

ارتفع عدد السكان إلى أكثر من **490** مليون نسمة، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام **(PIB) 33700 دولار** أمريكي وهي من أعلى النسب في العالم. (*) (1)

الجدول رقم (2-2)أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي خلال 2009

المؤشرات	المساحة الإجمالية (كلم²)	عدد السكان مليون نسمة	**نسبة السكان**			الناتج المحلي الخام 2008 PIB(%)	نصيب الفرد من PIB بالدولار	النمو (%)	البطالة (%)
			اقل من 15 سنة (%)	أكثر من 64 (%)	الزيادة الطبيعة (%)				
الاتحاد الأوروبي (27)	4325897	492	15.44	17.34	0.03	30.17	337000	0.8	9.1

المصدر: http:// www.statistiques-mondiales .com /ue_ pib. htm

استطاع الاتحاد الأوروبي أن يصبح أكبر شريك تجاري، وتحول لأول مصدر ومستورد للسلع والخدمات في العالم حسب ما يبينه الجدول **رقم** (2-3)

الجدول رقم (2-3) حجم الصادرات والواردات للاتحاد الأوروبي لسنة 2008

الاتحاد الأوروبي	**الصادرات (السلع)**		**الواردات (السلع)**	
	القيمة (مليار دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليار دولار)	النسبة (%)
	3973.5	67.4	3900	63.5

المصدر : http:// www.statistiques-mondiales .com /ue_ pib. htm

(1) * أعلى النسب في الاتحاد الأوروبي في لوكسمبرغ (71400$)، إيرلندا (44500$)، والدانمارك(37100$)
لمزيد من التفصيل انظر: **http:// www.statistiques-mondiales .com /ue_ pib. htm**

من خلال الجدول رقم (2-3)، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى عالمياً حيث بلغت مجموع صادرته **3973.5** مليار دولار ما يعادل% **67.4** والـواردات بلغـت ما قيمته**3900** مليار ما نسبته **63.5 %** عالميا، أما بالنسبة لتجارة الخدمات، فقد بلغـت صادراته ما قيمته **743.2** مليار دولار بنسبة **26.9 %** والواردات بلغت ما قيمتـه **620.7** مليار دولار أي بنسـبة **23.9 %** لسـنة **2008** [1] أمـا فـيما يخـص التجـارة البينيـة لـدول الاتحاد الأوروبي فقد وصلت إلى نسبة% **72.8** في سنة **2008** كما قدرت واردتها البينية ب% **61.7**

الجدول رقم (2-4) نصيب الاتحاد الأوروبي من الناتج الخام العالمي

القوى الاقتصادية	الناتج الخام العالمي (%)				
	2005	2006	2007	2008	2009
الاتحاد الأوربي	30,35	29,88	30,65	30,19	28,29
الولايات المتحدة الأمريكية	29,06	28,16	27,19	23,71	24,93
اليابان	9,15	8,01	7,03	8,1	8.82
الصين	5,02	5,46	5,87	7,1	8,31
البرازيل	1,94	2,21	2,40	2,66	2,59
روسيا	1,72	2,04	2,36	2,65	2,19
الهند	1,73	1,78	1,99	1,98	2,17

المصدر: http://fr.wikipedia.org/wiki/economie de l'union européenne

(1) Publications de l'OMC,Rapport sur les statistiques du Commerce international 2009, in: http://www.wto.org/french/res_f/statis_f/its2009_f/its09_toc_f.htm.Consulté le 15/02 /2009.

يوضح الجدول رقم (2-4) أعلاه، أن الاتحاد الأوروبي يمثل القوة الاقتصادية الأولى في العالم ب **28.29%** من الناتج الخام العالمي لسنة **2009**، كما يوضح الجدول انخفاض النسبة مقارنة بالسنوات الماضية، نفس الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية الأخيرة وكذا النمو المعتبر لبعض القوى الجديدة مثل الصين، رغم ذلك فإن دعائم الثالوث بقيت تمثل نسبة **62%** من الناتج الخام العالمي.

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الاتحاد الأوربي بفضل ديناميكيته، يحصل على ما يتراوح نسبته بين **19%** و**50%**من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ما بين **1996** و**2000**، هذا بالنظر لرخص الأيدي العاملة وانخفاض معدلات الضرائب بين الدول المنظمة العشر حديثا، فحسب التقرير السنوي **CNUCED** فإن الاستثمارات تمثل55 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الاتحاد الأوروبي و**52%** من مجموع الاستثمارات الداخلة للاتحاد الأوروبي.

***المشاكل والعراقيل:**

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق تقدم التكتل الأوروبي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- **تحويل وخلق التجارة:** بالرغم من غياب التعريفات الجمركية الداخلية إلا أن حكومات الاتحاد الأوروبي قد حافظت على مستوى الرقابة على التجارة البينية وهذا لحماية المنتجين المحليين، ومن المنتظر أن يؤثر توسع الاتحاد الأوروبي على حركة التبادل التجاري بين الدول المنضمة حديثا من ناحية، وبينها وبين الدول خارج الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، فقد تتحول بعض الدول الأعضاء في الاتحاد لاستيفاء احتياجاتها من الدول المنضمة حديثا، وهو ما يؤثر على بعض الدول خارج الاتحاد.

كما يؤثر التوسع في السوق الأوروبي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الجديدة وارتفاع مستويات الدخل مما يساعد على خلق احتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع والخدمات[1].

ومن أهم القطاعات الواعدة التي ستتأثر إيجابيا وتشهد فرصا جديدة للتصدير للدول المنظمة حديثا، هي القطاعات ذات التكنولوجيا المتطورة التي تملك فيها دول الاتحاد ميزة تنافسية.

- **أثر التوسع على المساعدات المالية:**

يعد الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن خامس أكبر متبرع للمساعدات الإنسانية، حيث يقدم مع بعض دول أعضائه ما معدله **55%** من أموال المساعدات للتطوير، وقد ارتفعت حصة المساعدات الأوروبية التي أدارتها المفوضية الأوروبية من **7%** قبل **30** عاما إلى**17%** في الوقت الراهن.

ومن هنا فإن أثر توسع الاتحاد الأوروبي يثير مخاوف بعض الدول المتلقية للمساعدات سواء الأعضاء داخل الاتحاد مثل إسبانيا والبرتغال واليونان، أو خارج الاتحاد التي تتلقى مساعداتها في إطار برامج **MEDA** حيث تتخوف هذه الدول من فقدان حصتها من المساعدات الأوروبية.

- **أثر التوسع على تدفقات الاستثمار:**

نظرا لرخص الأيدي العاملة وانخفاض معدلات الضرائب على الشركات في دول المنضمة العشر، فإن هذا يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال إيجاد فرص تسويقية جديدة للشركات العابرة للقارات في هذه الدول لزيادة ربحيتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتخوف الدول الغنية في الاتحاد من هروب رؤوس الأموال إلى الأعضاء الجدد.

(1) سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، الإسكندرية :المكتب العربي الحديث،2006 ، ص 169

- **أثر التوسع على قضايا الهجرة والعمالة:**

نصت قواعد الانضمام على وجود فترة انتقالية بين سنتين وسبع سنوات لتحرير انتقال العمالة بين الدول الجديدة ودول الاتحاد، إلا أن هذا التحرير يؤثر على معدلات **الهجرة** القادمة من دول الشمال الإفريقي وتركيا، في المقابل فتح المنافذ أمام العمالة القادمة من شرق ووسط أوربا نظرا للتقارب في النمط الثقافي[1].

إن الهاجس الأكبر الذي قد يكون عقبة في استكمال مسيرة نجاح الاتحاد الأوروبي هو النسبة الكبيرة **للشيخوخة** في أوروبا، الأمر الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان.

ويرجع ذلك إلى الخسائر البشرية الناجمة عن الحربين العالميتين وإلى ضعف التزايد الطبيعي ويثير بطء وتيرة النمو الديمغرافي أو انعدامه في بعض الحالات مشكلا أمام الاقتصاد الأوروبي إذ جل الطلب على المنتجات في انخفاض لا يعوضه أحيانا سوى ارتفاع مستوى الاستهلاك لدى الأوروبيين.

بالنسبة لسوق العمل، تمثل الأرقام المتزايدة سنويا **للبطالة** عائقا حقيقيا أمام التكامل الأوروبي، حيث بلغت سنة **2009** معدل% **9.2**،و هي من أعلى النسب في العالم، كما أن هذه النسبة تختلف داخل الاتحاد باختلاف المناطق والدول المكونة له.

(1) الشاذلي العياري" العرب والنظام العالمي الجديد"، مجلة الشؤون العربية، العدد 74، إفريل، 1993، ص 25

- نسب النمو والنجاعات الاقتصادية في الدول الأعضاء:

بالنسبة لنمو الناتج المحلي الخام، فإن معدلاته جد مرتفعة في الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي حسب توسيع **2004** وهي أعلى من المتوسط للاتحاد، وهذا له أثر إيجابي على اقتصاديات الدول المنضمة حسب ما يبينه **الجدول رقم (2-5)**

الجدول رقم (2-5) النجاعات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي

الدول الأعضاء	نسبة السعر الحقيقي (2008)مليار	الاتحاد الأوروبي % (2008)	نصيب الفرد (2008)	الدين العمومي %	العجز العمومي %	التضخم السنوي (2008)%	البطالة % 2008
الاتحاد الأوروبي	18493,0	%100	29342	58,7	0,9-	2,2	6,8
ألمانيا	3653,3	%19,8	35392	65,0	0,0	2,0	7,4
فرنسا	2843,1	%15,4	34140	64,2	2,7-	1,7	7,4
بريطانيا	2833,2	%15,3	36315	43,8	2,9-	2,3	5,2
اسبانيا	1622,5	%8,8	30765	36,2	2,2	2,6	9,3
هولندا	862,9	%4,7	39892	45,4	0,4	1,8	2,9
بلجيكا	507,1	%2,7	36215	84,9	0,2	1,9	6,7
السويد	502,5	%2,7	37762	40,6	3,5	1,8	5,2
بولونيا	450,6	%2,4	17493	45,2	2,0-	2,2	7,5
النمسا	418,7	%2,3	39847	59,1	0,5-	1,6	4,1
اليونان	361,6	%2,0	30745	94,5	2,8-	3,2	7,8

الدانمارك	349,2	%1,9	38864	26,0	4,4	2,0	2,7
ايرلندا	290,7	%1,6	44415	25,4	0,3	2,4	6,0
فنلندا	273,1	%1,5	36777	35,4	5,3	1,5	6,1
البرتغال	248,9	%1,3	22357	63,6	2,6-	2,5	7,5
جمهورية التشيك	211,7	%1,1	25765	28,7	1,6-	2,9	4,4
رومانيا	187,9	%1,0	12285	13,0	2,5-	4,5	6,0
المجر	155,2	%0,8	20700	66,0	5,5-	6,4	7,6
سلوفاكيا	88,9	%0,5	22024	29,4	2,2-	2,4	9,9
لوكسمبورغ	57,0	%0,3	83456	6,8	2,9	2,1	4,2
سلوفينيا	53,3	%0,3	28848	24,1	0,1-	2,7	4,3
بلغاريا	49,3	%0,3	12252	18,2	3,4	5,3	5,7
ليتوانيا	48,1	%0,3	19216	17,3	1,2-	3,5	4,3
ليتونيا	35,8	%0,2	18496	9,7	0,0	7,3	5,6
استونيا	25,4	%0,1	22205	3,4	2,8	4,8	4,1
قبرص	24,5	%0,1	28673	59,8	3,3	2,1	3,5
مالطا	8,4	%0,1	23663	62,6	1,8-	2,4	5,8
ايطاليا	2330,0	%12,6	31022	104,0	1,9-	2,1	6,5

المصدر: http://fr.wikipedia.org/wiki/economie de l'union européenne

يوضح الجدول رقم (2-5) أن النجاعات الاقتصادية تختلف من دولة لأخـرى داخـل منطقـة الأورو، والملاحـظ أن **15** دولـة أوروبيـة حققـت نسـب مـن نصـيب الفـرد مـن

النـاتج المحـلي الـداخلي أعـلى مـن المتوسـط في الاتحـاد، بالمقابـل **4** دول هـي هولنـدا، السويد، فنلندا ولوكسمبورغ تقع فوق المتوسط الأوروبي.

بالنسبة لدول جنوب أوروبا (**اسبانيا، ايطاليا، اليونان، كرواتيـا**) وبعـض دول وسـط أوروبا (**جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر**)وحتى **ايرلندا** وا**سـتونيا**، اسـتفادوا بفضل انضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي من دفع قـوي للنمـو الاقتصـادي، حيـث أصـبحت هذه الدول مصدرا لليد العاملة للمدن الصناعية لوسط أوروبا.

تعاني بلدان الاتحاد الأوروبي من مشكل التباين الإقليمـي، وتختلـف الاسـتفادة مـن النهضة الاقتصادية بين إقليم وآخر داخل كل بلد عضو في الاتحـاد بحيـث يـزداد تصـنيع ونمو بعض الأقاليم في حين يظل نمو أقاليم أخرى ضعيفا مثل الجنوب الأوروبي.

ومن أجل الحد من هذا التباين الإقليمي نصت معاهدة روما عـلى ضرورة الحفـاظ على النمو المنسجم لجميع الأقاليم وتأكـدت هـذه الفكـرة بإحـداث الصـندوق الأوروبي للإنماء الجوي**1975**، إلا أن هذه الجهود لم تستطع الحد من هذا المشكل.

كما يظهر التباين كذلك بين بلد وآخر من بلدان الاتحاد حيث يلاحـظ بصـفة عامـة بين بلدان شمال الاتحاد المزدهرة وبلدان جنوبـه المتـأخرة نسـبيا ففـي الشـمال تتمركـز الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة بينما يعرف الجنوب بالمقابل تمركز الأنشطة الأقل تطورا.

تعرف **الزراعة** في إطار الاتحاد الأوروبي عدة مشـاكل حيـث يواجـه تطبيـق مبـادئ السياسة الزراعية المشتركة :

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية؛

- تزايد الإنتاج الزراعي لبلدان الاتحاد نتيجة لدعم أسعار المنتجات محليا، أدى إلى تقليص حجم الواردات وبالتالي قلة الاقتطاعات التي كانت تفرض على الواردات والتي تشكل المورد المالي الأساسي لدعم الصادرات من هذه المنتجات.

ولعل أهم ما يميز الاتحاد الأوروبي أن التكامل فيه يستمد صلابته الحقيقية من أسسه المحددة في معاهدة ماستريخت، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية الواجب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل، لذلك تصاعدت وتزايدت قوته ليصبح أحد أهم التكتلات الاقتصادية الراهنة.

البحث الثالث

التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(النافتا)

يسمى التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية النافتا وهـي الحـروف الأولى لاتفاقيـة التجـارة الحـرة لأمريكـا الشـمالية(North American Free Trade Agreement) و"النافتا"[1] هي منطقة التبادل الحر فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وكنـدا والمكسـيك أو اتفاق التجارة الحرة لمنطقة أمريكا الشمالية:(N.A.F.T.A) وقد تأسست عام 1994.

وبالتالي فإن هذا التكتل الاقتصادي يختلف عـن التكتـل الاقتصـادي الأوروبي كونـه يتوقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمـركي أو سوق مشتركة، ويضم هذا التكتل كلاً من الولايات المتحدة وكنـدا ولمكسـيك، وهـي دول متباينة اقتصادياً واجتماعياً، وهو مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلـك بعـض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه مستقبلاً.

ويعتبر هذا التكتل من أكبر الأسـواق العالميـة حيـث يتسـع لــ 360 مليـون نسـمة، وحجم ناتجها القومي لإجمالي يصل إلى 7 تريليونات دولار.

إن النافتا تكتل اقتصادي جديد يظهر مع التحولات العميقة التي يشهدها عالمنـا في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديـد أو ظـاهرة العولمـة، ويعنـي هـذا الاتفـاق الرغبـة الطموحه من جانب الأمريكيين لخلق كيان تجاري إقليمي يتيح لهم المزيد مـن التوسـع في الأسواق التصديرية ويوفر لهم أيضاً قدراً كبيراً من حركة الاستثمار.

---

(1) قاسم الشريف،" النافتا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"، مجلـة معلومـات دوليـة، دمشـق، مركـز المعلومات القومي، العدد 64، السنة الثامنة، 2000،ص 52.

ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة وكندا والمكسيك تشكل خطاً متواصلاً على المحيط الهادي، تنظر إليه الولايات المتحدة الأمريكية باهتمام خاص ليس كونه يشكل المنفذ الآخر للولايات المتحدة في حالة الانعزال عن أوروبا فحسب بل أيضاً من حيث أنه يشكل قاعدة انتقال لطرق جيدة للتجارة العالمية لا يمر بغرب أوروبا إنما يمتد عبر الشمل مروراً ببحار روسيا ووصولاً إلى اليابان والصين، ومن هذا المنطلق يمكن القول:

إن ترتيب العلاقات على شواطئ المحيط الهادي وإن لم يكن مجزياً كثيراً للولايات المتحدة في المدى المنظور لكنه جزء ثابت من مشروع كبير منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً-نشأة النافتا:

نشأت فكرة النافتا NAFTA وهي اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية – في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، وقد تزامنت هذه الفكرة مع فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش خاصة بعد وكان في الواقع أهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية** [1] تعثر مفاوضات جولة أورجواي باعتبارها المحرك الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، لذا فقد فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حتى تشجع التجارة البينية وتعمل على زيادة الاستثمار، ومن تم انخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى. وقد ساعد على طرح هده الفكرة إسراع دول المجموعة

(1) ** كانت الدول الأعضاء في الجات تناقش في تلك الفترة بعض الموضوعات المتعلقة بتسهيل عمليات التجارة الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بإزالة العوائق في وجه التجارة الدولية، مثل تخفيض التعريفات الجمركية على بعض السلع والحد من بعض الإجراءات الحمائية التي تتبناها بعض الدول. وقد كان هناك خلاف لا سيما بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية وبصفة خاصة فرنسا.

الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي، مما سيجعلها قـوة اقتصـادية تنـافس الولايات المتحدة الأمريكية[1].

والمكسيك في 12/08/1992م إلى توقيـع اتفاقيـة مبدئيـة تهـدف إلى إقامـة منطقـة تجارة حرة فيما بينها. وبناءا على هذه الاتفاقيـة يـتم إلغـاء معظـم الحـواجز الجمركيـة وغير الجمركية بصفة تدريجية بين هذه البلدان خلال فترة انتقالية بدأت من أول ينـاير 1994 م وهو تاريخ سريـان هـذه الاتفاقيـة، وتنتهـي في أول ينـاير 2008 م، كـما تحـرر وتيسر الاستثمار عبر الحدود وتوسع التعاون بشأن البيئة والعمالة[2].

وتعتبر هذه الاتفاقية "النافتا" في الواقع مكملـة لاتفاقيـة التجـارة الحـرة بـين كنـدا والولايات المتحدة والتي تـم التوصـل إليهـا في عـام 1988 م، لضـمان التبـادل الحـر بـين الدولتين وزيادة القدرة التنافسية لشركاتها الإنتاجية والخدميـة وزيـادة معـدلات النمـو الاقتصادي في البلدين[3].

مما يؤكد أهمية هذا التكتل هو سعي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في حجـم قـارة ودولـة عظمـى إلى الارتفـاع بمسـتواها إلى مسـتوى التكتـل الاقتصـادي، كـما تحـاول أن تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمـريكيتين لفـتح منطقـة تجـارة حـرة مـع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا اسـتوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة. وتمثل اتفاقية النافتا تجمعا قويـا يبلـغ عـدد سـكانه 363 مليـون نسـمة، وناتجـه المحـلي الخـام 6404 بليـون دولار وفقـا لتقـديرات

(1) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سـابق، ص 71.

(2) محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 416

(3) سمير محمد عبد العزيز" التجارة العالمية و" الجات" "94 "، ط2، مكتبة الإشـعاع للطباعـة والـنشر، مصر، 1997، ص 29

عام1992، ويكون بـدلك تكتـل دول النافتـا يقـترب مـن الاتحـاد الأوروبي[1] . وعـن هـذا التكتل يرى البعض أن أمريكا هي التي دعت إليه ورعت إنشاءه للدواعي التالية[2] :

1. المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة.
2. القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان.
3. القلق الأمريكي من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع تنازلات تجاريـة مـن أمريكـا إذا ما بقيت منفردة.

مزايا الاتفاقية بالنسبة لكل دولة فهي على النحو التالي[3]:

***بالنسبة للمكسيك:**

تشير الكثير من الآراء إلى أن المكسيك قد تكون المستفيد الأكبر مـن هـذه الاتفاقيـة حيـث أن التكتـل الاقتصـادي لأمريكـا الشـمالية يـدعم عمليـة الإصـلاح الاقتصـادي في المكسيك، ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مسـتقبل الـبلاد وتطورهـا الاقتصـادي، وبالتالي يمكن أن تجني المزايا التالية:

1) زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا التي تحتاجها، وفي نفس الوقت تصدير الأيـدي العاملة المتوافرة لديها.
2) إن تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي وغيره مـن المجـالات سيزيد معدلات النمو ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية.

---

(1) فرج عبد العزيز فرج، التطورات الاقتصـادية واقتصـاديات البنـوك، جامعـة عـين شـمس، مصر، 2000، ص 233

(2) حربي موسى عريقات- التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصـادي العـربي، مـؤتمر التجـارة العربيـة البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر، ص 317.

(3) د. حبيب محمود، علم الاقتصاد، الجامعة الافتراضية السورية، 2012

3) التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك وخاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها.

4) الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

5) زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظراً لتقدم التكنولوجيا الأمريكية.

مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية وبالتالي إمكانية إصلاح أوضاع العاملين في المكسيك بما يتلاءم مع القوانين الأمريكية.

* **بالنسبة للويلات المتحدة الأمريكية:**

1) فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك وكندا حيث يعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية.

2) تعتبر الأراضي الكندية الشاسعة مجالاً للاستثمار الأمريكي يمكن حجزه مستقبلاً في معركة المنافسة مع الاتحاد الأوروبي أو التكتلات الأخرى.

3) زيادة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي سنوي.

4) زيادة معدلات التوظيف وزيادة متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة مع القطاعات التي تنتج سلعاً للسوق المحلية.

5) اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتوجات الأمريكية المصنعة في المكسيك وخاصة من السيارات حيث تملك المكسيك سوق سيارات يشهد أعلى معدلات نمو في العالم ونظراً للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور

بالمكسيك بالمقارنة مع الولايات المتحدة وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنوياً لتصبح حوالي ضعف معدل نمو الإنتاجية للعامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو الآسيوي.

***بالنسبة لكندا:**

من المتوقع في ظل تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة وكندا أن يحقق التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(النافتا) عدداً من المكاسب لكندا مثلما تتحقق للولايات المتحدة.

حيث يؤدي هذا التكتل الاقتصادي إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية، وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بحرية بين دول التكتل، ويسمح ذلك أيضاً بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوافرة في المكسيك، كما تستطيع شركات النفط الكندية المشاركة مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج.

ثانياً-مبادئ النافتا:

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت كما يلي[1] :

- إلغاء الرسوم على معظم المنتجات عند سريان الاتفاقية. وقد ألغيت معظم قيود الاستيراد والتصدير، خاصة الحصص وأذون الاستيراد.

(1) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 201-202

- ضرورة أن تحتوي المنتجات على 60-50 في المائة على الأقل من القيمة المضافة الإقليمية.

- وضع إجراءات موحدة للجمارك تنص على شهادة المنشأ، وإجراءات التحقق، والأحكام المسبقة، ,والمراجعة واستئناف أحكام تحديد المنشأ والأحكام المسبقة، والتعاون الجمركي وإنشاء فريق عمل.

- يسمح بالإجراءات الصحية أو المتعلقة بالصحة النباتية السارية أو التي تدخلها أي دولة من دول "النافتا" بشرط ألا تكون قناعا للقيود التجارية وأن تعتمد على المبادئ العلمية وتقييم المخاطر.

- تتفق جميع الأطراف على إلغاء جميع الحواجز غير الجمركية أمام التجارة وتحويلها إلى رسوم جمركية أو المزج بين الحصص والرسوم الجمركية.

- تتضمن الاتفاقية مجموعة شاملة من الأحكام التي تتعلق بحماية براءات الاختراع وحق التأليف والنشر والعلامات التجارية.

- تتعهد كل دولة بالمحافظة على القوانين التي تنظم الممارسات التي تحد من المنافسة.

- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية.

- يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر. والسماح بانضمام أعضاء آخرين.

- العودة إلى قيد من القيـود الجمركيـة في حالـة تعـرض الصـناعة المحليـة لدولـة معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق.

- تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية الزراعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البينية

ثالثاً-أهداف النافتا

تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيـق مجموعـة مـن الأهـداف نذكر منها[1] :

- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاسـتثمارات بصـورة تـؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقـت زيـادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء.

- قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاسـتثمارات في المكسـيك وهـذا مـا يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السـوق المكسـيكية التـي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

- زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوربي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصـفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

(1) حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصـادية، أطروحـة دكتـوراه غـير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 100.

- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوربا وآسيا وبالتحديد في اليابان[1].

- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل.

- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه كان من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05% من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0,3%في الولايات المتحدة و0,87% في كندا وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات[2].

- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.

- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين. وكذلك دعم التنمية المستدامة وحماية حقوق العمال وتحسين ظروف العمل داخل دول الإقليم.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد،" النظام الاقتصادي العالمي الجديد.."، مرجع سابق، ص 129

(2) عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 64.

- إزالة عوائق التجارة وتشجيع المنافسة الحرة وزيادة فرص الاستثمار وتوفير حماية مناسبة للملكية الفكرية، وإتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات. وكذلك تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم[1].

وتتمثل توجهات النافتا في تحرير التجارة المتبادلة لحوالي 900 سلعة من التعريفة الجمركية بشكل متدرج، فالفئة(أ) من هذه السلع تتمتع بتحرير فور، والفئة (ب) بتحرير بعد خمسة سنوات، والفئة (ج) بعد عشر سنوات والفئة (د) بعد خمسة عشر سنة هذا مع السماح بحرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أن تجمع النافتا اتخذ شكل منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى قيام اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، إلا أنه يعتبر تطبيقا للإقليمية الجديدة، وليس للنظرية التقليدية، فزيادة على تفاوت أعضاءه في مستويات النمو، فهو يجمع بين دولة نامية ودولتين من أكثر دول العالم تقدما، كما أن هذه الاتفاقية لا تمنع أعضاءها من عقد اتفاقيات تجارية مع دول أخرى. ومن الواضح أن هذه التجربة كانت في صالح الدول المتقدمة أكثر منها في الدولة النامية (المكسيك)، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا حلا لمعظم مشاكلهم في تصريف منتجاتهم عبر المكسيك إلى أمريكا اللاتينية، ومعالجة مشكلة الهجرة الغير الشرعية وقضايا التهريب، كما سعت هذه الاتفاقية أيضا إلى تأمين واردات الولايات المتحدة الأمريكية من البترول والغاز الطبيعي من المكسيك التي تملك احتياطيا كبيراً منه.

مما سبق ذكره نجد أن أهم الدروس المستفادة من هذا التكتل الاقتصادي أنه أبرز أمام دول العالم الأخرى، إمكانية إقامة تكتل اقتصادي في شكل منطقة تجارة حرة شاملة،

---

(1) محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 340-341

حتى لو كان هناك اختلاف وتفاوت اقتصادي واجتماعي بين الـدول الداخلـة في التكتـل، والأهم من ذلك أنه سيعود بالمنافع والمكسب لكل أطراف التكتل.

المبحث الرابع

التكتل الاقتصادي الآسيوي(الآسيانASEAN)

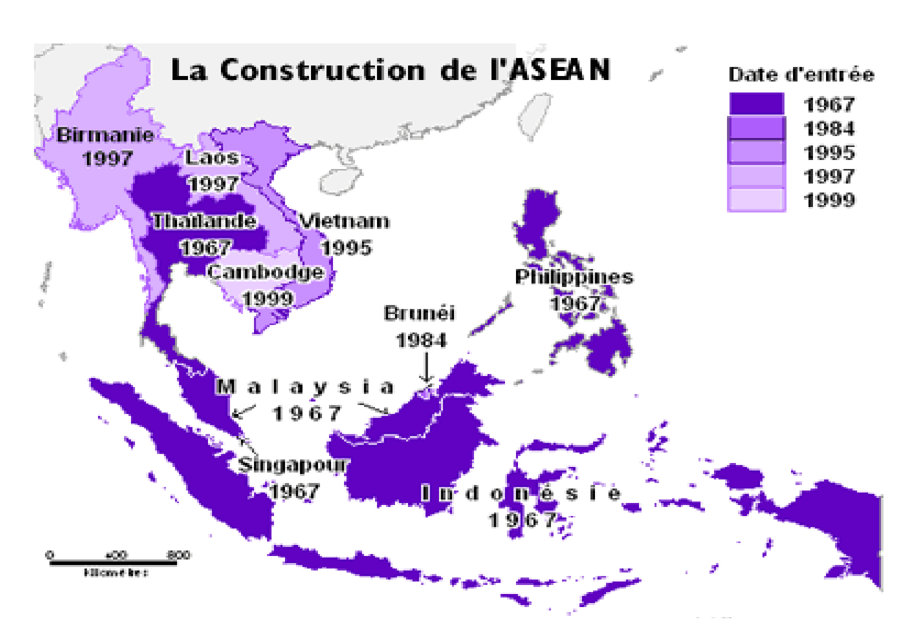
لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير ونمو اقتصادياتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية[1]، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا[2] التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وأهمها في القارة الآسيوية تهدف إلى تحقيق تكامل أمتن بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين، لعل يكون لها من وراء ذلك موقف موحد إزاء القضايا الاقتصادية في المحافل الدولية، ويكون لها صوت مسموع ومؤثر في التكتلات الاقتصادية المنتثرة في أقاليم عدة من العالم والتعامل المتوازن معها.

---

(1) أطلق عليها أيضا الدول حديثة التصنيع والتي شهدت معدلات نمو سريعة، مما جعل البعض يطلق عليها معجزة شرق آسيا، حيث يجمعها إقليم واحد، إلى جانب افتقارها إلى مصادر الطاقة والموارد الطبيعية وتوفرها على الأيدي العاملة الرخيصة.

(2) تضم هذه الرابطة كل من :بروناي، أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاندا، كمبوديا، ميانامار لاوس، فيتنام.

الشكل رقم (2-3) خريطة الآسيان



المصدر: http://fr.mapsofworld.com/world-aseanmember-map.htm

أولاً-التأسيس والأعضاء:

إن الشراكة بين أمم جنوب شرق آسيا أو ما يعرف اختصاراً ASEAN Association of Southeast Asian Nations تأسست في 8 آب عام 1967 في بانكوك انطلاقاً من المصالح المشتركة لخمس دول هي: اندونيسيا، ماليزيا، فيليبين، سنغافورة، وتايلاند. انضمت إليها بروناي في 8 كانون الثاني عام 1984، فيتنام في 28 تموز 1995، لاوس وميانمار فيلا 23 تموز 1997 وأخيراً انضمت كمبوديا إلى هذه الشراكة في 30نيسان 1999 ليبلغ عدد سكان الدول المنتمية إلى الآسيان حوالي 500 مليون نسمة.

أي بمعنى آخر نشأت الآسيان كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكومبوديا ولاوس وبورما،لذلك ركّزت

فر بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهـذا التكتـل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجـارة البينيـة عـلى أسـاس قـوائم سـلعية وتنفيـذ سياسـات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصـة بعـد الأضرار الشـديدة، التـي لحقت بهـا نظـرا للحمايـة المطبقـة مـن طـرف الـدول المتقدمـة كأمريكـا وأوربـا تجـاه صادرات تلك الدول.

ثانيا-أهداف وأهمية تكتل الآسيان :

أكدت دول الآسيان في مؤتمر التأسيس في بانكوك على أن جميع القواعد العسـكرية الأجنبية وجودها مؤقت ولن تستخدم للاعتداء على مصالح أي دولـة مـن دول جنـوب شرق آسيا وأن الهدف الرئيسي من هذه الشراكة يتمثل في:

أ- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة لـدول المنطقـة مـن خلال روح التعاون والمساواة بين أبناء هذه الدول.

ب- العمل على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تطبيق المبادئ التـي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

ج- رفـع مسـتوى التعـاون في الأنشـطة التـي تهـم جميـع الأطـراف سـواء كانـت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وثقافية.

د- الاهتمام بمراكز البحث العلمي المشتركة والتي تعمل على رفـع مسـتوى منطقـة جنوب شرق آسيا.

هـ- العمل على تطوير علاقات التعاون مـع الهيئـات الدوليـة. وقـد أكـد السـكرتير العام للآسيان سنة 1995 أن السلام والتنمية يجـب أن يكونـا الهـدف الـرئيسي لهذه الشراكة بين أمم جنوب شرق آسيا.

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الآسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دولا أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها. وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي. وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي.

أهمية تكتل رابطة الآسيان :حول أهمية تكتل الآسيان وزيادة أهميته في الاقتصاد العالمي فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين لها، واحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

- تتجه دول رابطة الآسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وبالتالي تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.

- تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الآسيان وخارجه.

أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان : تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الآسيان وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية يجعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية :

- النمو السريع في المنتجات الزراعية.
- ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية.
- معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري.
- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة.
- انخفاض نسبة التفاوت في الدخول وانخفاض معدلات الفقر.
- زيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية.

ثالثاً- مبادئ الآسيان:

وقع في المؤتمر الأول للآسيان، الذي عقد في 24شباط 1976، معاهدة الصداقة والتعاون بين دول الشراكة تقوم على عدة مبادئ رئيسية تتمثل في:

أ. الاحترام المتبادل لاستقلالية دول المنطقة وصيانة هويتها القومية.

ب. حق كل دولة بقيادة شعبها بحرية دون أن تتعرض لأي تدخل في شؤونها الداخلية.

ج. تسوية النزاعات والاختلافات بين دول الآسيان بالطرق السليمة.

د. رفض أي تهديد باستعمال القوة.

ه. تفعيل التعاون بين هذه الدول على جميع الأصعدة.

رابعاً- التعاون السياسي:

عملت الآسيان منذ إنشائها على تحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة من خلال تفعيل روح التعاون والمساواة والاحترام المتبادل للاستقلالية في اتخاذ القرار، **ومن أهم المؤتمرات التي اتخذت منحنى سياسي كان:**

- مؤتمر التأسيس في بانكوك عام 1976.
- منطقة السلام إعلان الحرية والحياد في مؤتمر كوالا لامبور عام 1971.
- معاهدة دول جنوب شرق آسيا لنزع السلاح النووي بانكوك عام 1997.

في عام 1992 أجمع رؤساء حكومات دول الآسيان على ضرورة تكثيف التعاون السياسي مع بقية دول العالم، وبعد عامين أي عام 1994 أعلن عن إنشاء منتدى آسيان الإقليمي الذي يهدف إلى بناء الثقة بين دول المنطقة وبين باقي دول العالم، ويتميز هذا المنتدى بمشاركة دولية فعالة.

خامساً-التعاون الاقتصادي:

عندما أنشئت الآسيان كان التبادل التجاري بين أعضائها لا يذكر، لذلك كان على الدول الأعضاء وضع خطة عمل لتفعيل التعاون الاقتصادي فيما بينها وبالفعل أعلن عن الصياغة الأولية للاتفاقية التجارية عام 1977 وبعد 10 أعوام أجمع الأعضاء على القبول بصيغة معدلة. وفي عام 1992 أنشئت منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا بمخطط زمني لإلغاء جميع القيود الجمركية وغير الجمركية بعد 15 عام، وخفضت إلى 10 أعوام في مؤتمر بانكوك الخامس عام 1995 كما تبنت الدول الأعضاء الخطوات اللازمة للوصول إلى التكامل الاقتصادي.

وبالفعل استطاعت هذه الدول أن تحوّل الاتفاقيات التجارية إلى واقع ملموس فبعد 3 سنوات فقط من إنشاء منطقة التجارة الحرة ارتفع معدل التبادل بين دول الآسيان إلى 25% من مجمل التبادل التجاري ليصل إلى 90 مليار دولار في عام 1996.

إضافة إلى ذلك فقد شمل التعاون مجالات عديدة: الاستثمار، الصناعة، النقل، الاتصالات، الزراعة، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشتركة، المصارف والسياحة.

سادساً- العلاقات الخارجية:

اهتمت الآسيان منذ إنشائها بالعلاقات الدولية بين أعضائها وباقي دول العالم وخاصة مع دول الجوار، ففي عام 1997 وقعت مع كل من الصين، اليابان وكوريا اتفاقية التعاون لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وفعّلت هذه الاتفاقية في نوفمبر من عام 1999 حيث وضع الإطار العملي لمجالات التعاون بين هذه الدول. كما أن المؤتمر لوزراء الآسيان عادة ما يضم وزراء من دول مختلفة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الاتحاد الأوروبي، كندا، واستراليا، طبعاً إضافة إلى الصين، اليابان، وكوريا الذين يولون الآسيان اهتماماً خاصاً.وللآسيان علاقة قوية مع عدة منظمات إقليمية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي، مجلس التعاون الخليجي، مجموعة الريو ومنتدى جنوب الباسيفيك، علماً أن معظم الدول الأعضاء في الآسيان أيضاً مشاركة وبشكل فعّال في اللقاء الآسيوي- الأوروبي ومنتدى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. والواقع أن أغلبية دول آسيا هم شركاء فاعلون في الآبك إلا أنهم أعطوا اهتمامهم الكبير لتنمية الإنسانية والاجتماعية بينما آبك اقتصر اهتمامه بالعامل الاقتصادي فقط.

سابعاً-رؤية للآسيان لعام 2020:

مع اكتمال عضوية الرابطة حدثت نقطة التحول الثابتة بإقرار قمة 1997 غير الرسمية لوثيقة رؤية لعام 2020، تتضمن تطلع الرابطة لأن تكون منطقة سلام وحرية وحياد، تزول منها الموارد البشرية والطبيعية الغنية في التنمية والرفاهية التي تتحقق للجميع، وكمنبر تسوده الديمقراطية، وإن تتحول إلى (مشاركة في التنمية الديناميكية) تنطوي على تكامل أوثق داخل الإقليم، وتحقق اندماج امتن وتكامل اقتصادي يضيق الفجوة بين مستويات التنمية للدول الأعضاء، مع التأكيد على بقاء نظام التبادل التجاري عادلاً ومنفتحاً، وبلوغ تنافسية عالمية، كما تعهدت بالعمل على تحقيق

الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي بالتشاور الوثيق حول السياسات الاقتصادية الكلية والمالية، وعلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين وذلك بإتباع (الاستراتيجيات) الآتية: استكمال إقامة منطقة التجارة الحرة وتسريع تحديد تجارة الخدمات، إقامة منطقة الآسيان للاستثمار بحلول 2010 وتحديد تدفق رأس المال بحلول 2020، تكثيف وتوسيع نطاق التعاون، تجميع وتوسيع الروابط الإقليمية الخارجية،تعزيز نظم التجارة متعددة الأطراف، تعزيز دور قطاع الأعمال كمحرك للتنمية.

كما أوصت بتشجيع قيام قطاع منشآت صغيرة ومتوسطة يساهم في التنمية الصناعية وكفاءة الإقليم، وتسريع حرية الانتقال للخدمات المهنية، وتشجيع تحرير القطاع المالي وتوثيق التعاون بين أسواق النقد ورأس المال، وشؤون الضرائب والتأمين والجمارك، والتشاور حول المعلومات بإنشاء شبكة معلومات إقليمية ومراكز تمييز لنشر وإتاحة البيانات والمعلومات وإقامة ترابط في مجال الطاقة ويرافق الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه وكفاءة وحفظ الطاقة وتنمية مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ورفع درجة الأمن الغذائي والتنافسية العالمية في الغذاء ومنتجات الزراعة والغابات لتصبح الآسيان منتجاً رئيسياً فيها وتطوير قطاع الغابات ليصبح نموذجاً في إدارتها، والمحافظة عليها والتنمية المتواصلة، والنهوض بالبنية الأساسية وشبكة النقل وتنسيق تكنولوجيا الاتصالات والطرق السريعة للمعلومات، وتنسيق نظم المواصفات لتسهيل التبادل التجاري مع مراعاة متطلبات الصحة والأمان والبيئة ومعالجة الفقر والتباينات الاقتصادية الاجتماعية والتنموية، والنهوض بالإجراءات الجمركية، والنهوض بالاستثمارات في القطاع المعدني والتعاون مع الشركاء في تكنولوجياته.

المبحث الخامس

منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي – الباسيفيكي " آيبك APEC"

يعتبر هذا التكتل من بين التكتلات الاقتصادية القارية، حيث أن معظم التكتلات التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت بعدا إقليميا (داخل إقليم قاري واحد أو منطقة جغرافية واحدة) مثل الاتحاد الأوربي أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ونظراً للتقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين انتقلت حركة التكامل الاقتصادي من إطارها الإقليمي إلى نطاقها القاري، بمعنى أن قارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى بهدف تحرير التجارة الخارجية بين القارتين. فاتسع نطاق التكامل الاقتصادي القاري بين الدول المتقدمة في قارتي أمريكا الشمالية وأوربا من ناحية، وقارتي أمريكا الجنوبية وآسيا من ناحية أخرى، ومن الأمثلة البارزة على التكامل الاقتصادي القاري (تكتل الأمريكيتين)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC **Coopération économique Asie-Pacifique** الذي يضم في عضويته عددا من الدول المتقدمة والنامية والواقعة في قارات أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا، إفريقيا، أستراليا.

أولاً- نشاة الأبيك APEC

ظهرت منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي(أبيك) للوجود في عام 1989 بناءا على دعوة أستراليا، التي قامت باستضافة الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته 21 دولة **[1] ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام 2020، ويضم ثلاث قوى اقتصادية

(1) ** هذه الدول هي: أستراليا، برناي، كندا، الشيلي، الصين، هونغ كونغ الصينية، أندونيسيا،اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، بابوانيو غينيا، البيرو، الفلبين، رويا، سنغافورة، تايبيه الصينية، تايلاندا، الولايات المتحدة، فيتام.

في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والصين)، تنتمي جغرافياً إلى منطقة المحيط الهادي وآسيا، إضافة إلى هذا فإن المنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما " النافتا " لأمريكا الشمالية و" أسيان " لدول شرق آسيا[1]. (أنظر الشكل رقم 2-4)

الشكل رقم (2-4) خريطة الأبيك



المصدر:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Coop%C3%A9ration_%C3%A9conomique_pour_l'Asie-Pacifique

ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد حوالي 2,6 مليار نسمة لها حوالي60 % من الناتج المحلي العالمي، أي حوالي 19 تريليون دولار أمريكي وحوالي 47% من تجارة العالم،

كما يمثل المنتدى أكثر مناطق العالم ديناميكية اقتصادية حيث تمثل حوالي 70% من النمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية. وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع -

(1) جمال الزعبي،" التكتلات الاقتصادية في العالم(أبيك نموذجاً)"، مجلة السياسة الدولية، العدد 64، سوريا، ربيع 2000، ص 57.

أبيك القائمة على التجارة – على أكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيا تقدما وأسرع الأسواق نموا[1].

ويعد الآبيك المنظمة الوحيدة غير الحكومية في العالم التي تعمل على أساس تعهدات غير ملزمة، وحوار منفتح، واحترام متكافئ لآراء جميع المشاركين. وفي عام 1994 خلال اجتماع القادة الاقتصاديين في بوجور بإندونيسيا، تم تبني إعلان الحل المشترك لقادة الآبيك، والتي تعهدت فيها بتحقيق تجارة واستثمارت حرة ومنفتحة بحلول عام 2010 للاقتصاديات الصناعية، وعام 2020 للاقتصاديات النامية[2].

ولقد عقدت قمة منتدى الأبيك حتى الآن 24 اجتماعا، وتعقد هذه الاجتماعات كل سنة على صعيد وزاري وأحيانا على صعيد رئاسي يشارك فيها رؤساء الدول الأعضاء، وكان أولها الذي عقد في أستراليا (كانبرا) سنة 1989، وهو العام الذي تأسست فيه الأبيك، وآخرها عقد في روسيا (فلاديفوستوك) عام 2012 .

ومن أهم القمم السنوية، مؤتمر سياتل في الولايات المتحدة في خريف 1993، والذي صدر عنه إعلان يتضمن تشجع على المشاركة وانضمام أعضاء جدد إليها، بالإضافة إلى الهدف الأساسي هو إزالة العوائق التي تقف أمام التجارة والاستثمار حتى يمكن ممارسة المزيد من التجارة في المنطقة ومع بقية دول العالم، مما يؤكد سعي المجموعة لإقامة منطقة حرة، وليس لإقامة وحدة اقتصادية ونقدية، أي أنها تريد أن تكون أقرب إلى نموذج نافتا منها إلى نموذج الاتحاد الأوروبي. ومؤتمر فانكوفر في كندا عام1997،

(1) أسامة المجدوب، " العولمة والأقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001ن ص 85

(2) www.arrabic. people. Com. Cn /31659/html.7191500

تقرر فيه ضم روسيا والفيتنام والبيرو إلى المنظمة[1]، وقد جاء هذا المؤتمر في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، وأقر فيها الرؤساء خطة لإنقاذ ومساعدة اقتصادات الدول على تخطي الأزمة. وكذلك القمة السابعة التي عقدت في شهر سبتمبر 1999 في مدينة أوكلاند عاصمة نيوزيلاند، والقمة السنوية الثامنة التي عقدت في سلطنة بروناي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر[2] 20014.

ثانياً-أهداف الأبيك

أصدر الاجتماع الوزاري الثالث سنة 1991 إعلان سيول أسس وأهداف الأبيك التي حددها كما يلي[3]:

- تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوب منظمة الأبيك، والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي.
- تعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي الناتجة عن تزايد الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والاستثمار والتكنولوجيا.
- تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات الأخرى.
- تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد " الجات " وبدون إلحاق إضرار بالاقتصاديات الأخرى.

(1) محمد المجدوب،" التنظيم الدولي النظريات العامة والمنظمات الدولية والإقليمية، دار الجمعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ط1، ص 431.

(2) سامي عفيفي حاتم،" التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 456

(3) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق، ص 249-250

- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الأبيك، وذلك من أجل زيادة وتعظيم المنافع من التعاون الإقليمي.

كما تضمن الإعلان أيضا التزام وزراء المنتدى بالالتقاء سنويا وإجراء مناقشات غير رسمية لتقوية وتأكيد الالتزامات المتفق عليها، وتحقيق أهداف التجارة الحرة المفتوحة.

ثالثاً- بعض مؤشرات وأرقام الأبيك الاقتصادية والتجارية

مند تأسيس الأبيك عام 1989، نما إجمالي الناتج المحلي والتجاري بشكل مطرد، ويمكن إدراج بعض الحقائق والأرقام التي تخص هذا التطور فيما يلي[1] :

- تضاعف إجمالي الناتج المحلي للآبيك بالقيمة الشرائيةة ثلاثة أضعاف من 11.8 تريليون دولار أمريكي في 1989 إلى 37.3 تريليون دولار في عام 2006

- في 2006 كان أبيك يمثل 56 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي بالقيمة الشرائية مقارنة ب 51 في المائة في 1989

- نما إجمالي الناتج المحلي للآبيك بالقيمة الشرائية بنسبة% 6.6 في المتوسط سنويا منذ 1989 وهي أسرع من النمو المتوسط العالمي(6 %) في نفس الفترة.

- وارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد بالقيمة الشرائية في الآبيك من 5205 دولار أمريكي في عام 1989 إلى 13994 دولار أمريكي في 2006، وأعلى من المتوسط العالمي الذي يقدر بـ 10305 دولار أمريكي في 2006.

(1) www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-09/03/content_482664htm

○ ومند 1989 نمت تجارة الآبيك مع العالم بنسبة 8% سنويا في المتوسط وارتفعت من 3 تريليون دولار أمـريكي في 1989 إلى 13.2 تريليـون دولار في 2006. وتمثـل الآبيـك 44 % من صادرات العالم، و45 % من واردات العالم.

○ وارتفعت السلع والخـدمات التـي تصـدرها الـدول الأعضـاء في الآبيـك مـن 1.5 تريليون دولار أمريكي في 1989 إلى 6.5 تريليون دولار أمريكي.

شهدت التجارة السلعية بين اقتصاديات الآبيك نشاطا، ونمت بسبة 8% في المتوسـط سنويا منذ 1989 .وارتفعت صادرات التجارة السلعية في المنطقة مـن 842 مليـار دولار أمريكي إلى. 7.3 تريليون دولار أمريكي في 2006

○ في عام 2006، مثلـث التجـارة السـلعية في المنطقـة 69 % مـن إجـمالي التجـارة السلعية للآبيك.

ويلاحظ أن تطور الأبيك واتجاه الدول الأعضاء فيه إلى إقامـة تكتـل اقتصـادي يـأتي من رغبة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة، والاتفاق فيما بينهما على أنه مـن المهـم الإشارة إلى أن استيعاب دول النمور الصاعدة في جنـوب شرق آسـيا وحـوض الباسـيفيك، واحتوائها في منتدى اقتصادي يتطور إلى تجمع اقتصـادي قـد يحقـق مكاسـب للجميـع، كما يضمن لليابـان أن تقـود التكتـل الاقتصـادي لجنـوب شرق آسـيا لمواجهـة التكـتلات الاقتصادية الأخرى، ويضمن السيطرة الأمريكية على آسيا في نفس الوقت[1].

يتضح لنا مما سبق أن تكتل الأبيك يعتبر من اكـبر التكـتلات والتجمعـات الإقليميـة مرونة وديناميكية بوضعه أهدافا محددة زمنيا لإزالة مختلـف العوائـق التجاريـة وغـير

(1) www.bordain.com

التجارية بين الدول أعضاء التكتل، والوصول إلى تعريفة جمركية موحدة، ودعم عمليات التنمية وتطوير المنطقة عن طريق تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء.

وإن **ما يميز منتدى التعاون الاقتصـادي لآسـيا والمحـيط الباسـيفيكي** عـن الترتيبـات التكاملية والتكتلات الأخرى هو اشتماله على جميع أنواع الترتيبات الإقليمية والتكامليـة في العالم، إذ يجمع في عضويته بين الدول المتقدمة والد ول النامية من جهة، ويضم أيضا من جهة أخرى الدول الواقعة في أقاليم من القارات الأخـرى. وهـو بهـذا الشـكل يتبنـى ويطبق صيغة الإقليمية الجديدة في معظـم جوانبهـا، فهـو يضـم عـدة أقـاليم، ويسـمح بالتبـاين والاخـتلاف في المسـتويات الاقتصـادية، وهـو يجمـع بـين التجـربتين الأوروبيـة وتجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

رابعاً-أهم الصعوبات التي تواجه منتدى (آيبك):

من المتوقع أن تمثل المفاوضات لتحرير التجارة في الخدمات أصعب التحديات التـي تواجه(آيبك) في عامي 2010 و2020 حيث وضع المنتدى جـدولاً زمنيـاً لتحريـر التجـارة بحلول عام 2010 للدول المتقدمة من أعضائه، وفي عام 2020 للدول النامية منها ووفقـاً لإجراءات وترتيبات تتوافق مـع أحكـام منظمـة التجـارة العالميـة وفقـاً لمقـررات إعـلان بوجور عام 1994. وتوقع هذه التحديات نظراً لوجود توتر لـيس بخفـي بـين الشـقيقين المتقدم والنامي في التجمع، والمتوقع أيضاً وجود خلاف في القضايا الحساسـة مثـل قـدرة الدول النامية على المنافسة وخاصة في مجالي الاتصالات والخدمات المالية.

البحث السادس
صور التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا

شهدت قارتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا عدداً من صور التجمعات أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ذات الأوزان الضعيفة الأثر على الاقتصاد العالمي الجديد، لأنها كانت تتشكل من دول نامية لا تمثل وزناً كبيراً في التجارة الدولية، ولا في درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أهم تلك الصور من التكتلات أو التجمعات الاقتصادية على النحو التالي:

أولاً-صور التكتلات في أمريكا اللاتينية:

1-السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية:

وتتكون من كوستاريكا والسلفادور، جواتيمالا وهندوروس ونيكاراجوا، وكانت تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي، مع محاولة الوصول إلى وحدة مع رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة LAFTA لتكوين سوق مشتركة في أمريكا اللاتينية في عام 1985، غير أن كل هذه الأهداف توقفت فقط عند مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة.

*** رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة لافتا :LAFTA**

وتتكون من الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الإكوادور، المكسيك، بارجواي، بيرو، أوروجواي، وفنزويلا، وكانت تهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة ومحاولة الوصول إلى وحدة مع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ولكن هذه الأهداف لم تتحقق..

***مجموعة الأندين :ANDEAN**

وتتكون من بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو وفنزويلا وكانت تهدف إلى تمويل المشروعات الصناعية، والإسراع بالتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينها للوصول إلى اتحاد جمركي وفي عام 1968 تم إنشاء هيئة تنمية الأندين، وفي عام 1969 اتفق على تكوين السوق المشتركة للدول ميثاق كارتيجنا التي أنشأت ما يعرف باسم مجموعة الأندين غير أن فنزويلا لم تنضم إلى هذه السوق.

***منطقة الكاريبي للتجارة الحرة:**

وتتكون من انتيجوا، بارباروس، جيانا، ترينداد، توياجو، جاميكا، جزر وارد، جزر ندوارد، وتهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك التجارب لم تحقق أهدافها المخططة والتي تركزت أساساً في تحرير التجارة للوصول إلى سوق مشتركة، ولم يتحقق أي نجاح في تعميق فرص التعاون والتكامل بين الدول حيث أن كثيراً منها قرر الانسحاب من تلك الاتفاقيات، وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت مجموعة الأندين بعض النجاح والانجازات التي تؤكد إمكانية إيجاد مدخل إقليمي للتكتل الاقتصادي أكثر ملائمة لظروف الدول النامية.

ثانياً-صور التكتلات في أفريقيا

لقد شهدت أفريقيا على غرار باقي قارات العالم- نشاطاً تكاملياً إقليمياً واسع النطاق، فلا يكاد يخلو مكان فيها من الدخول في محاولات تكاملية وفيما يلي نستعرض بعضاً من تلك التجارب التكاملية:

أ- التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا:

أنشئ هذا التجمع في 28/مايو/1975، ويضم ثماني عشرة دولة هي : بنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، جامبيا، غانا، غينيا، وغينيات بيساو،

النيجر، ليبريا، مالي، موريتانية، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو، بالإضافة إلى دولتين عُلقت عضويتهما، وقد سعى هذا التجمع إلى تحقيق مجموعة أهداف تلخصت في: تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين الدول في مجال السياسات الزراعية والمشروعات ذات العائد المشترك وفي مجال البحوث الزراعية والمائية والنقل والمواصلات والطاقة، ولكن لم يتحقق من هذه الأهداف إلا القليل

ب- الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا:

وقد أنشى هذا الاتحاد في عام 1983 ودخل حيز التنفيذ في أوائل 1985 وضم كلا من بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيات الاستوائية، الجابون، ساوتومي، برنسيت، زائير،وقد كان هذا الاتحاد يهدف إل حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، وتطبيق ضرائب إقليمية موحدة وتنسيق التعريفات الجمركية ونظم الضرائب والنهوض بالسياسات الصناعي والنقل، مع العلم أن هذا الاتحاد جاء على أنقاض الاتحاد الجمركي والاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه سنة 1964 بين الدول الخمس(جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، الكامرون، الجابون) والذي فشل بعد عامين من إنشائه نتيجة أزمات بينية.

ج- منظمة الإيجاد:

وهي معروفة باسم الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر، وقد أنشئت سنة 1986 ثم تحولت إلى الهيئة الحكومية للتنمية فقد منذ عام 1995، وتضم كلاً من: جيبوتي، أريتريا،أثيوبيا، غينيا، الصومال، السودان، تنزانيا، وراوندا، يوروندي، ويوجد مقرها الرسمي في جيبوتي، وتهدف إلى تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء بشكل عام.

د- التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي في المغرب العربي منذ الستينات من القرن المنصرم، إلا أن طموح تلك الشعوب في تكوين اتحاد اقتصادي خاص بها لم يتجسد إلا في السابع عشر من فبراير 1989 في مدينة مراكش، وتمثل أهداف الاتحادي توثيق العلاقات في كافة المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، وقد عرفت السنوات الأخيرة التي عقبت تأسيس الاتحاد تطوراً هاماً في مجالات العلاقات الاقتصادية إلا أن الاتحاد المغاربي ومنذ فترة واجه عدة مشاكل منها ما هو اقتصادي كتفاقم أزمة المديونية ومشكلة البطالة التي بلغت في الجزائر 28% وفي المرغب 21% وقرابة 16% في تونس،هذا بالإضافة إلى الخلافات السياسة خصوصاً على القضية الجوهرية في المنطقة المتمثلة في مشكلة الصحراء الغربية.

هـ- السوق المشترك للشرق والجنوب الأفريقي(الكوميسا):

يضم هذا التجمع 20دولة تقع في شمال وشرق وجنوب القارة الأفريقية، وهو ثاني أكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى القارة وقد بدأت الإرهاصات الأولية لتكوّن هذا الاتحاد منذ 1996 إلا أنه لم يشهد تكوين مؤسسات تكاملية إلا منذ إنشاء منظمة التجارة التفضيلية في عام 1981 حيث تم إنشاء ثلاث مؤسسات لتنفيذ التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول.

يمكن أن نستخلص من هذا العرض المختصر لأهم التجارب في العالم الثالث التي قد يطلق عليها البعض التكتلات الاقتصادية غير الناجحة أنها ظاهرة ليست بالحديثة نسبياً، فقد عرفت بدايتها منذ الحرب العالمية الثانية وبلغت ذروتها في الخمسينات والستينات من القرن المنصرم، وأهم ما ميزها أنها طالت مختلف قارات العالم، لم تميز بين الرأسمالي منه ولا الاشتراكي ولا بين المتقدم منه من النامي أي أنها توجه عام وجذري، إلا أنه ولأسباب عديدة لم تنجح معظم هذه التكتلات رغم وجاهة دوافعها.

فمثلاً: في أفريقيا باءت التجربة التكاملية بالفشل، وخيبت الآمال نظراً لأسباب كثير أهمها غياب الآليات السليمة والفعالة والسياسات الرشيدة، والإدارة الدافعة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والهيكلة الاقتصادية الضعيفة التي تميز معظم تلك الدول إلا أن الفشل بأي حال من الأحوال لا يمكن أن يقضي على محاولات تكاملية جديدة، أو تصحيح بعض المحاولات القديمة باعتبار أن العيب ليس في فكرة التكامل نفسها وإنما العيب في الطرق والآليات التي اتبعت في والوصول إليها، وهذا ما سعت إليه تجارب تكاملية عملاقة حجزت مكانها في مصاف التكتلات الاقتصادية العملاقة مؤذنة بإحياء التوجه التكاملي من جديد باعتباره ضرورة في ظل العولمة الاقتصادية ومؤسساتها.

إن نجاح هذه التجارب التكاملية المذكورة في الدول المتقدمة بالشكل الذي سبق ذكره يشكل لا محالة إضافة إلى عوامل أخرى محفزاً أساسياً للدول النامية بصفة عامة والأفريقية بشكل خاص لتحذو حذوها في إقامة فضاءات تكاملية تكون على مستوى من النية والقدرة التنافسية يخولها البقاء في عصر لا حياة فيه للضعفاء، والسؤال المطروح هنا: إذا كان هذا هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة- أي السعي إلى الدخول في تكتلات اقتصادية- أليس من الأولى بالدول النامية أن تحرص على الدخول في أكبر قدر من التكتلات الاقتصادية، إن لم يكن من باب الانتفاع من مزايا التكتلات فليكن- على الأثقل- فليكن من باب الحفاظ على النفس من شر تلك التكتلات التي تلتهم الأخضر واليابس متخذة من الدول المارقة عن التكتل سوقاً لها مستندة إلى ما توفره لها اتفاقيات – من نوع الجات- من حماية قانونية ومساءلة في حال اتخاذ أي إجراءات حمائية بخصوصها.

ولعل هذا الوضع هو ما جعل القارة الأفريقية مجدداً تنفض غبار الماضي وتعلن عن إنشاء اتحاد أفريقي يضم كافة الدول الأفريقي منطلقاً من إمكانيات هذه القارة الغنية بالموارد الطبيعية والعقول النيرة، ومسايراً التوجه العالمي من ناحية أخرى الذي يرى في سياسات التكتل الاستراتيجية الجديدة في عصر العولمة من أجل الوصول إلى تنمية

شاملة، وفي المحور التالي سوف نبحث كيف نشأ هذا الاتحاد وما هي أهدافه؟ ومراحل تطوره؟ ثم فرص نجاح الاتحاد في ظل تنامي التكتلات الاقتصادية.

ثالثاً-الاتحاد الأفريقي:

1-3-نشأة الاتحاد الأفريقي:

لقد ظل الحلم بالوحدة الأفريقية الشغل الشاغل لدعاة الوحدة الأفريقية لاسيما في عصرنا الحالي وما يرافقه من ظروف دولية- سبق الحديث عن بعضها، كما أن التخلف والتهميش الدولي وعدم الاهتمام بما ينتاب القارة من مشاكل تتعلق بالنزاعات المسلحة، كل ذلك أكد ضرورة تحقيق هذا الحلم، ويمكن القول أن إنشاء الاتحاد الأفريقي قد مر بعدة خطوات حتى وصل إلا المستوى الذي هو عليه الآن: حيث يعتبر المؤتمر الذي عقد في الجزائر بين الرؤساء الأفارقة في (12يوليو 1999) هو الخطوة الأولى في طريق الاتحاد، حيث قبلت فيه دعوة القائد الليبي معمر القذافي إلى استضافة بلاده مؤتمر قمة استثنائي في الفترة ما بين (6-9) سبتمبر 1999 وذلك لمناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية بما يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، وإعداد القارة بما يضن لها الحفاظ على مقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار العولمة. وفعلاً تمخضت هذه القمة الاستثنائية عن "إعلان سرت" الذي نص على إنشاء الاتحاد الأفريقي طبقاً لأهداف ميثاق الوحدة الأفريقية، وأحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية في"ابوجا" كما أوصى هذا المؤتمر بالتعجيل بإنشاء كافة المؤسسات المنصوص عليها في معاهدة أبوجا، وتكليف وزراء المنظمة بإعداد الوثيقة القانونية المنشئة للاتحاد، والتي تم تقديمها فيما بعد إلى القمة 36 المنعقدة في (لومى 10-12- يوليو 2000) حيث تم اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد وقد وقعت عليه وقتها 27 دولة، وقد ركزت أهداف هذا الاتحاد على الجوانب الأمنية وتقليص الخلافات بين دول المنطقة مع أنها لم تهمل الجوانب الاقتصادية مراعية البعد الدولي ومدى أهميته وتأثيره في النهوض بمختلف تلك الجوانب.

2-3- أهداف الاتحاد الأفريقي:

تُعد مقاصد الاتحاد الأفريقي، بصفة عامة، مختلفة، وأكثر شمولية، من مقاصد منظمة الوحدة الأفريقية، فقد أدت منظمة الوحدة الأفريقية مهمتها، وحان وقت استبدال هيكل بما، يمكنه التعامل مع حاجات القارة السائدة، ذلك أن أهداف منظمة الوحدة الأفريقية، حين قيامها، تمثل في:

1) تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية.
2) تنسيق التعاون بين دول القارة، وجهودها في تحقيق حياة أفضل لشعوبها.
3) الدفاع عن سيادة دول القارة، وسلامة أراضيها واستقلالها.
4) القضاء على كافة أشكال الاستعمار في أفريقيا.
5) تشجيع التعاون الدولي.

وقد أوى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اهتماماً ملائماً، وتعهدت دولها، فضلاً عن ذلك، بالتنسيق بين توجهات أعضاء المنظمة، وبالمقارنة تتمثل مقاصد الاتحاد الأفريقي، التي اشتمل عليها الميثاق التأسيسي، في:

1) تحقيق مزيد من الوحدة والتضامن، بين الدول الأفريقية وشعوب القارة.
2) حماية سيادة الدول الأعضاء، وسلامة أراضيها واستقلالها.
3) الإسراع بعملية التكامل، السياسي والاجتماعي- الاقتصادي، في أفريقيا.
4) تعزيز المواقف الأفريقية المشتركة، حيال قضايا مصالح القارة وشعوبها، والدفاع عنها.
5) تشجيع التعاون الدولي، مع إيلاء ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الاهتمام المناسب.

6) تعزيز السلام والأمن والاستقرار، في القارة.

7) تعزيز المبادئ والمؤسسات الديموقراطية والمشاركة الشعبية وحسن الحكم.

8) حماية حقوق الشعوب والإنسان تعزيزها، وفقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الشعوب والإنسان.وغيره من أجهزة حقوق الإنسان الأخرى.

9) وضع الشروط اللازمة، التي تمكن القارة من أداء الدور المنوط بها، في الاقتصاد العالمي، والمفاوضات الدولية.

10) تعزيز التنمية المستدامة، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك التكامل بين الاقتصاديات الأفريقية.

11) تعزيز التعاون، في كافة مجالات النشاط الإنساني، لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية.

12) تنسيق سياسات الجماعات الاقتصادية الإقليمية، القائمة والمستقبلية، لتحقيق مقاصد الاتحاد تدريجاً.

13) دفع تنمية القارة، بتشجيع البحث، في المجالات كافة، ولاسيما في مجالي العلوم والتقنية.

14) العمل مع الشركاء الدوليين ذوي العلاقة، للقضاء على الأمراض، التي يمكن مكافحتها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة. ويُلاحظ أن مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، قد استُبقت في إعلان سرت، كجزء من الأساس التوجيهي للاتحاد الأفريقي.

وللتمييز بين مقاصد منظمة الوحدة الأفريقية، ومقاصد الاتحاد الأفريقي، ولتقدير الزخم الجديد، في منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، الذي أدى إلى تبني القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، لابد من الرجوع إلى الإعلان، الذي صدر، في العاصمة البوركينية، واجادوجو في 10يونيه 1998، للعمل على إقامة نظم

ديموقراطية فاعلة وتعزيزها، بإشراك جميع العاملين في المجتمع المدني، وقد عُدّ تغيراً في اتجاه منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، إذ كان التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، مرفوضاً، قبل ذلك وقد تعزز الاعتراف بهذا التغيير، في إعلان سرت، حيث يشير إلى ".. شعوبنا ومنظماتهم الشعبية..." وقد ركز الإعلان واجادوجو، بصفة خاص في التعامل مع القضايا، الاقتصادية والتنموية، بينما تميزت القمم السابقة بتركيز قوي في القضايا السياسية. عقب إعلان واجادوجو، أشارت قمة منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، التي عُقدت في الجزائر، عام 1999، إلى نقطة تحول حاسمة في تاريخ المنظمة، كما تميزت اجتماعاتها بإحساس جديد بالعجلة والرغبة في إعداد المنظمة للقرن المقبل، وإنشاء إطار جديد للألفية الجديدة، **وقد ركزت قمة الجزائر في موضوعين، هما:**

الأول: الأمن الجماعي، ومشكلة الصراعات في أفريقيا(قدمه الرئيس النيجيري، أوباسانجو).

الثاني تحدي العولمة، وإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية(قدمه الرئيس الجنوب الأفريقي، تابو مبكي).

وهكذا، أبدى الزعماء الأفارقة عزماً متجدداً، وإرادة مشجعة لمواجهة القضايا والمشكلات المهمة، ببسالة في أسلوب كلي ومتكامل، وأصبحت المساندة القوية للمبادرات والمناهج الجماعية، لإقامة قيادة أفريقية جديدة، ثاقبة الرؤى، وعملية- أكثر وضوحاً، وانعكست الروح الجديدة، في إعلان الجزائر، الذي رحب بالعمل الأفريقي المخطط، في القضاء على الاستعمار في القارة الأفريقية، ويمكن في إيجاز تلخيص الإعلان في الآتي:

أ- دعا الإعلان الأمم المتحدة إلى تحمل كامل مسؤولياتها لكونها راعياً للسلم والأمن الدوليين، كما دعا الدول الأفريقية إلى تعزيز حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، ووضع قوانين لها وتنفيذها.

ب- أقر الزعماء الأفارقة، في الإعلان، توحيد رغباتهم، وتجميع جهودهم ومـواردهم، حتى يتمكنـوا مـن مواجهـة تحـديات الألفيـة الجديـدة، مثـل:العولمـة، ونـزع الأسـلحة النووية، والقضاء عـلى أسـلحة الـدمار الشـامل الأخـرى، والإرهـاب، وتجـارة المخـدرات، والجريمة المنظمة، والاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي.

ج- سعى الزعماء الأفارقة سعياً حثيثاً، إلى إيجاد حلـول لحـالات الصراع في أفريقيـا، التـي منهـا: جمهوريـة الكونغـو الديموقراطيـة، وأنجـولا، ويورونـدي، وجـزر القمـر وإثيوبيا/إريتريا، وغينيا، بيساو، وسـيراليون والصـومال، كـما أكـد قـادة منظمـة الوحـدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، أنهم سيقفون أنفسهم، من جديد، للقضاء على الصراعات المسلحة في أفريقيا، بنهاية عـام 2000ولهـذا الغـرض، أعلـن هـذا العـام، عـام سلام، وأمن، وتضامن، في أفريقيا.

د- قُبـل اقـتراح بطـرد الـزعماء، الـذي جـاءوا إلى السـلطة عـن طريـق الانقلابـات العسكرية بدءاً من قمة عام 2000، إذا لم يعيدوا بلـدانهم إلى الحكـم الدسـتوري، وكـان هذا القرار علامة على تعهد واضح من منظمة الوحـدة الأفريقيـة/ الجماعـة الاقتصـادية الأفريقيـة/ بعـدم التسـامح تجـاه التغـيرات القسريـة، وغـير الدسـتورية، في الحكـم، في المستقبل.

د- اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقيـة، موقفـاً صـارماً من جرائم الإرهاب، وانتشار الأسلحة الخفيفة، ويمكن ملاحظة ذلك، في تبنيهـا معاهـدة مكافحة الإرهاب ومنعه، وقبول قرار خاص، تبنته جنوب أفريقيا، يحظر انتشار الأسـلحة الخفيفة، وتداولها، والتجارة فيها.

و- وأخيراً اتفقت منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، على أن قضية العولمة، تمثل تهديداً لسيادة الشعوب الأفريقية ومحافظتها على هوياتها، الحضارة والتاريخية، كما أنها تعمل على إضعاف فرص التنمية في أفريقيا ضعفاً شديداً، وفي هذا الصدد أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، أن تحديات العولمة، يمكن مواجهتها، من خلال التكامل الاقتصادي الأفريقي، وفقاً لنصوص معاهدة أبوجا، التي تقضي بإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية. تبعت لقمة الاستثنائية الرابعة، التي عقدت في سرت، في 9 سبتمبر 1999، قمة الجزائر، وقد تبعت قمة سرت، بدورها القمة الأوروبية- الأفريقية، التي عقدت تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي، في القاهرة في يومي 3 و4 أبريل عام 2000، وتُعد جنوب أفريقيا عضواً في الجماعة الأساسية، التي نيط بها إجراءات المتابعة، ولم تخرج موضوعات هذه القمة عن الموضوعات المشتركة للمؤتمرات الدولية الأخيرة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، واجتماع رؤساء حكومات الكومنولث CHOGM، وقمة الجنوب، وقمة وزراء دول حركة عدم الانحياز NAM، وقمة الأمم المتحدة الألفية، وتضمنت الموضوعات التالية:

1) **الإعفاء من الديون:** على الرغم من التقدم، الذي أحرز، من خلال مبادرة الدول الفقيرة، المثقلة بالديون HIPC، كان هناك تعبير عن الاهتمام باستمرار الديون الخارجية، وعلاقتها بنقص التنمية، وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، عن نيتهما إلغاء جميع ديون الدول الأقل نمواً، وغالبيتها في قارة أفريقيا.

2) **مساعدات التنمية الرسمية:** كان هناك اتفاق عريض، على الحاجة إل عكس اتجاه هبوط مساعدات التنمية الرسمية، وحث الدول المانحة على الوفاء بالمستهدف، المتفق عليه دولياً، وهو 0.7% من مجمل الناتج المحلي لحل قضي تخفيف الفقر الملحة، في أفريقيا.

3) **التجارة الدولية:** أقرت القمة الأفريقية- الأوروبية، التزام الاتحاد الأوروبي بالبـدء بعملية خلال عام 2000، تضمن وصول الدول الأقل نمواً إلى السوق الحـرة، بحلـول عـام 2005، كما أكدت الحاجة إلى عقد جولة أخرى، لمفاوضـات منظمـة التجـارة العالميـة، في خلال اجتماعات القمة.

4) **تدق الاستثمارات والتقنية إلى الدول النامية:** قررت القمة الأفريقية – الأوروبية تشجيع زيادة الاستثمار ونقل التقنية، وكذلك دفع تنمية التقنيات المحلية.

5) **تطوير البنية الأساسية الاجتماعية:** من المعلوم أن اجتماعات القمة كانت إقراراً بالحاجة الملحة إلى تطوير وضع المرأة وتعزيزه، في حياة الدول الاقتصادية.

6) **الحاجة إلى إصلاح المؤسسات المتعددة الجنسيات:** في ضوء أحداث، مثل الأزمـة المالية الدولية، وقمة سياتل الفاشـلة لمنظمـة التجـارة العالميـة، خـلال السـنوات الـثلاث الماضية، تتزايد الحاجة إلى ضرورة إصلاح المؤسسات الاقتصـادية والماليـة، مثـل: منظمـة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك لدولي، ومنظمة التجارة العالميـة، وفي هـذا الصدد كُلف رئيس قمة الجنوب، بالتعاون مع رئيس حركة عدم الانحياز، ومشاركة دول مجموعـة الـثماني الصـناعية G-8، والاتحـاد الأوروبي، ومؤسسـات الخشـب البريطانيـة، وغيرها من المـنظمات الدوليـة ذات العلاقـة، بـإعلان الحاجـة إلى تمثيـل الجنـوب تمثـيلاً عادلاً، في مداولات تلك المؤسسات.

7) **حسن الحكم والاستقرار:** تقر الدول النامية بأهمية تعزيز الديموقراطية، وحسن إدارة الحكم، بالنسبة إلى تحقيق السلام والاستقرار، وفي المستقبل، وقـد قُـدم قـرار قمـة منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، التـي عقـدت في الجزائـر، عـام 1999، تبني أسلوب إنذار الدول، التي تتغير حكوماتها بطرق غير دسـتورية، أو طردهـا، بدرجة معينة، إلى قمة رؤساء حكومات الكومنولث، والمؤتمر الوزاري الثالث عشر لحركة عدم الانحياز.

8) التعاون الإقليمي: جرى تأكيد التعاون الجنوبي- الجنوبي، والتعاون الجنوبي- الشمالي، في جميع اجتماعات القمة، ولمزيد من تعزيز المشاركة البناءة، مع الدول المتقدمة، اتفقت القمة الأفريقية – الأوروبية، على تعزيز مساندة التعاون الإقليمي والتكامل، في أفريقيا. وقد أقر عنصر مهم في عملية تنشيط الهياكل التنظيمية للقارة كلها، في إعلان سرت، بتبني "مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا" "CSSDCA"، يصفه جزءاً لا يتجزأ من آليات القارة وهياكلها، وقد اعترف، ضمناً، بوجود مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا بصفته عملية مستقلة، ينبغي أن تكون حافزاً على تطوير سياسات هذه العناصر الأربعة: الأمن، والاستقرار، والتنمية، والتعاون.

فرص نجاح الاتحاد الأفريقي في ظل تنامي التكتلات الاقتصادية:

مع أن أفريقيا تصنف عالمياً من أكثر قارات العالم تخلفاً، فإنها من حيث الموارد الاقتصادية تعتر غنية ولا أدل على ذلك من الأرقام التالية: تمتلك أفريقيا اليوم 40% من إجمالي الطاقة المائية الكامنة في القارة، كما أن عدد سكاها قرابة 600 مليون نسمة، أما بالنسبة للموارد الزراعي فهي من أهم النشاطات بالنسبة للسكان وتحتل أفريقيا نسباً معتبرة في إنتاج بعض المحاصيل على المستوى العالمي حيث أن إنتاجها من البن يمثل 29% من الإنتاج العالمي، ومن زيت التخيل 75% من الإنتاج العالمي، ومن الزيتون 15% من الإنتاج العالمي، ومن الكاكاو 70% من الإنتاج العالمي، كما أن أفريقيا تعتبر غنية بالثروة الحيوانية بمختلف أنواعها، كذلك فإن أفريقيا تنتج:

75% من إنتاج الذهب في العالم و70% من إنتاج الماس.

2/3 إنتاج العالم من الكوبالت و50% من إنتاج المنغنيز.

30% من إنتاج اليورانيوم و1/4 خام الفوسفات.

1/4 إنتاج العالم من النحاس و15% من إنتاج العالم من البوكسيت.

10% من إنتاج النفط و8% من إنتاج الكروم.

ولديها 90% من الاحتياطي العالمي من الكروم، و20% من الاحتياطي العـالمي مـن النفط كما تنتج 10% من الحديد، و40% من الطاقة الكهربائية.

هذا فضلاً عن موقعها الاستراتيجي فهـي تطـل عـلى البحـر المتوسـط وعـلى أمـاكن هامة (قناة السويس، مضيق جبل طارق)، كما تطل على البحر الأحمر من مضـيق بـاب المندب، هذا إضافة إلى أن القارة تحوي أنهاراً عديدة.

إن استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني يفتح المجال لتنوع اقتصـادي واعـد في هـذه القارة، ومن الأمور المشجعة في هذا المضمار، عمليات تحويل الفوسفات إلى سماد في كل من الجزائر، ومراكش وتونس، وتحويـل النحـاس وتنقيتـه في الكونغـو، وصـنع الاسـمنت والطوب والبلاط من الرمال المحلية وحجر الجير في معظم الأقاليم الأفريقيـة، كـل ذلـك يمثل نماذج قليلة تدل على التنوع الذي يمكن أن يحدث، وهـذا مـا جعـل جـل المحللـين الاقتصاديين يجمعون عـلى المسـتقبل المـبشر لهـذه القـارة، خصوصـاً نبـذ ظـل جـو نبـذ الخلافات ومحاولة حلها بالطرق السلمية الذي أصبح يسود القارة.

وحسب دراسة أجريت مؤخراً تعتبر القارة الأفريقية من المناطق الاستثمارية الأكـثر جدوى مقارنـة ببقيـة دول العـالم، عـدا القـارتين الأوروبيـة، والأمريكيـة الشـمالية، وقـد عكست هذه الدراسة ما اتخذتـه الـدول الأفريقيـة مـن إجـراءات لتحسـين اقتصـاداتها، خصوصاً في ظل وجود مؤشرات مشجعة كتزايد نسبة الشباب إلى عدد السكان، كما نجد أن هناك مؤشرات مستقبلية عن فقطاعات ستكون أكـثر جـدوى خـلال الفـترة القادمـة وهــي السـياحة، والصـناعات الغذائيـة، والنسـيج والصـناعات الجلديـة، والاتصـالات، والزراعة، والتأمين، والاستثمارات المالية.

إن كل تلك العوامل جعلت من القارة الأفريقية هدفاً حـاضراً ومسـتقبلاً للعديـد مـن المستثمرين الأجانب الذين يحاولن الاستفادة من القوانين الاسـتثمارية الصـادرة مـن جهـة،

وثروات القارة الوفيرة من جهة أخرى، كما أنها هي التي دعـت الغيـورين عـلى مصـالح هذه القارة إلى المناداة باستغلال تلك الموارد بالشـكل الـذي يخـدم سـكان هـذه القـارة مدركين أن ذلك لن يتحقق إلا بتوحيد الجهـود والتكـاتف جنبـاً إلى جنـب بعضـهم مـع البعض الآخر، في ظل مناخ دولي لا مجال فيـه للـدويلات أو حتـى التكـتلات الاقتصـادية الصغيرة، بل لابد من مواكبه الركب والسير في عصر التكتلات الاقتصادية جنبـاً إلى جنـب مع تلك التكتلات إن لم يكن من باب الحفاظ على المصالح الشخصية للقارة فلـن يكـون من باب الدفاع عن النفس في عصر التنافس الاقتصادي على الأسواق " السائبة"..

المبحث السابع
مجموعة دول البريكسBRICS
رؤية بديلة للنظام العالمي



أبدت دول العالم، منذ وقت طويل، اهتماماً كبيراً بالتعاون الاقتصادي بصفته منهجاً لتحقيق التنمية؛ ومن أجل الوصول إلى هذا الغرض أطلّ العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية، ومن أبرزها خاصة بعد انتهاء مرحلة الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بريتون وودز صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ثم توسّع المجال ليشمل التكتلات العالمية الإقليمية، مثل اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا نافتا**NAFTA**، والمجموعة الأوروبية (**EU**)، والمجموعات الآسيوية، والأفريقية، والعربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها كما مر معنا سابقاً.

ويأتي تكتُّل دول " بريكس" Brics باعتباره أحد تلك التكتُّلات، وذلك في ظل موقف القوى التقليدية الكبرى- مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي- التي تحاول عرقلة أي محاولات لتقاسم النفوذ الدولي، بما في ذلك التمثيل في المؤسسات الدولية مثل

الصندوق الدولي والبنك الدولي، حيث يتعارض ذلك مع إستراتيجيتها ومصالحها في العالم. لذا، جاء سعي مجموعة " بريكس"، والتي تضم كل من : البرازيل والهند والصين وروسيا وجنوب إفريقيا، إلى ضرورة إحداث تغيير في هيكلية النظام الاقتصادي العالم وبنيته التحتية، ومحاول خلق واقع جديد في النظام الدولي، على أن يستتبعه تغيير في موازين القوى الدولية.

أولاً- تعريف ونشأة مجموعة دول البريكس[1]**:**

تكتل **بريكس** منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولاً إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية.

بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة الاقتصادية، التي أطلق عليها أولا تسمية **البريك** وضمت في بدايات مراحل تكوينها كلا من وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين في سنة 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وانضمت إليها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011، بدافع من الصين، ليزداد اسمها حرفاً آخر وتصبح **"بريكس"**، وهي مختصر للحروف الأولى(باللغة الإنكليزية)المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا[2].

عقدت مجموعة **"البريك"** أول قمة لها في يوليو عام 8002 باليابان على هامش قمة الثماني الكبار، وهي القمة التي شهدت أول تنسيق عملي بين الدول الأربع حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية، وبعد هذه القمة صارت مجموعة "بريك" موضع تكهنات

---

(1) الطيف عبد الكريم.مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 2014-30 جامعة الجزائر.

(2) البريكس وإفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، القاهرة، العدد الرابع، أفريل3102 ، ص1

وتوقعات عدة، خاصة حول احتمالات تشكيلها لمنظمة اقتصادية ستكون الأقوى في تاريخ الاقتصاد العالمي.

خلف النظام الاقتصاد العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها الدول المتقدمة الكثير من الانتقادات والمعارضة نتيجة للمبادئ المهيمنة التي تمثل جوهره وأساسه، وشكلت في نظر الكثير من المفكرين الاقتصاديين السبب المباشر في تعميق مظاهر التخلف والفقر والأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، والتي كانت من أبرزها وآخرها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وما خلفته من آثار مدمرة على تطور ونمو الاقتصاد العالمي وعلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة وتوجيه الاقتصاد العالمي.

كان نتيجة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، أن شهد الاقتصاد العالمي هزات وارتدادات متتالية، كانت السبب المباشر لتراجع وانهيار الكثير من الاقتصاديات المتقدمة، والسبب في صعود وتعاظم مكانة اقتصاديات صاعدة ونامية استطاعت الصمود وتفادي آثار هذه الأزمة، مثل روسيا والبرازيل وجنوب افريقيا والهند والصين وماليزيا واندونيسيا وغيرها من الاقتصاديات الناشئة، بعدما أن كان بعضها يعيش تحت رحمة القروض والمساعدات الدولية.

شكل هذا التراجع والصعود معادلة جديدة في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية الدولية، بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على العالم، ما مهد لتلاقي مفاهيم ومصالح دولية مشتركة قامت على محاولة تشكيل نظام اقتصادي متعدد القطبية جمع كلا من دول روسيا والصين والهند والبرازيل ودفعهم لعقد أول اجتماع قمة بين رؤساء الدول السابق ذكرها(البرازيل، روسيا، الهند، والصين)في مدينة ييكاتيرينبرغ، في روسيا 2009 حيث تم الإعلان عن ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن، واتفقوا على

مواصلة التنسيق في القضايا الاقتصادية العالمية الآنية، بما فيها التعاون في المجال المالي والتجاري والسياسي.

يوما بعد يوم يتصاعد الدور الدولي والاقتصادي لدول مجموعة البريكس**BRICS** فهي أسرع دول العالم نموا حاليا وأقلها تأثرا بالأزمة الاقتصادية والمالية، ما إذا استمرت هذه المجموعة في زيادة معدلات نموها الاقتصادي **وامتداد توسعها التجاري**، ستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم إن ما حافظت على وتيرة تطورها ونموها الاقتصادي، وفي مدى زمني قصير نسبيا مقارنة بتاريخ النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية التقليدية.

فمن حيث الحجم يقطن مجموعة دول البريكس حوالي **ربع سكان العالم**، وهي من هذا المنطلق تمثل أكثر دول العالم كثافة من الناحية السكانية، الأمر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث أعداد المستهلكين[1]، ومن ثم فإنه من المتوقع مع استمرار ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول إلى المستويات العالمية أن تصبح أيضا أكبر أسواقه الاستهلاكية، الأمر الذي سيمنح هذه الدول فرصا أكبر للنمو. فمن المعلوم اقتصاديا أن هناك علاقة قوية بين حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن، فكلما ازداد حجم السوق كلما ازدادت معدلات النمو بسبب توفر أسواق تصريف السلع المنتجة، لذلك ينظر إلى أكثر دول العالم سكانا حاليا على أنها ستكون أكثرها نموا من الناحية الاقتصادية في المستقبل، وهناك دعوات حاليا للاستثمار الأجنبي المباشر للتوجه نحو أكثر دول العالم سكانا.

---

(1) البريكس وإفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، القاهرة، العدد الرابع، أفريل3102 ، ص1

ثانيا- الوزن الاقتصادي والسياسي لدول مجموعة البريكس:

أظهر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ارتفاع حجم هذه الاستثمارات المباشرة لدول البريكس بأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل الى 263 مليار دولار، وقد بلغت حصة الصين منها46% والبرازيل 10% وروسيا 17% والهند 10% وجنوب أفريقيا 2%، وأثار التقرير أن استثمارات دول البريكس في الدول الأخرى قفز من 7 مليار دولار عام 2000، إلى 126 مليار دولار عام 2012 وبلغت نسبة الأموال المستثمرة في أفريقيا إلى 25% من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية[1].

ووفقاً لما ذكر صندوق النقد الدولي، فإن التقديرات تشير إلى أن المجموعة الخماسية التعاونية، والتي تشكل قرابة **ثلث سكان العالم** وتمثل ما يزيد على **ربع مساحة المعمورة**، حققت ناتجاً محلياً إجمالياً اسمياً مجمعاً يقدر بحوالي 13.6تريليون دولار أميركي عام 2011، وهو ما يقدر ب 19.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في العالم، وقد نمت التجارة في ما بين دول البريكس بمتوسط سنوي نسبته 28 في المئة من 2001 إلى 2010 ووصلت إلى239 مليار دولار في 2010، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية. وستتجاوز البريكس الدول الغربية الأكثر تقدماً، وفي الوقت ذاته، تصبح البريكس أكثر جذباً لرأس المال الدولي غير المستخدم، وهو ما يبرهن على قدرتها التنافسية المتصاعدة.

وقال يوري موسيكين، نائب عميد معهد الاقتصاد والأعمال العالمية في موسكو إن "البريكس تجذب رؤوس الأموال "الساخنة " من المناطق الأخرى، حيث لا تستطيع تلك الموارد المالية إيجاد موطن للاستثمار، وتعتبر أسواق البريكس أكثر جذباً للشركات

(1) محمد العسومي، **مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية**، مجلة أفاق المستقبل جويلية2013 ، العدد 19 ص **65**.

بسبب تمتعها بقوة عمالة أرخص ". وأضاف أن "الحوادث الأخيرة تظهر أن نمو البريكس يؤثر في الاقتصادات الغربية على نحو أكثر مباشرة، وتعمل البريكس هناك من خلال اتفاقات صندوق النقد الدولي، عبر زيادة حصص البريكس في الصندوق ». ووفقاً لما ذكرته «رويترز » حول آفاق الاستثمار التي عقدت في كانون الأول 2010، قد تصبح البريكس بحجم مجموعة الدول السبع (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا)بحلول عام 2027.

وتظهر التوقعات طويلة الأجل أن البريكس ستسهم بقرابة 50 في المئة من أسواق الأسهم العالمية بحلول 2050، وسيتجاوز ناتجها الإجمالي المحلي المجمع مثيله في الولايات المتحدة بحلول عام 2020، وفقاً للأرقام الصادرة من القمة، وقد اتخذت مجموعة البريكس، إضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، خطوات لدعم التنسيق السياسي الداخلي، لزيادة أرباحها وتأثيرها في الساحة الدولية.

ويرى ماريانو تورزي، الأستاذ في جامعة توركواتو دي تيلا في بوينس آيرس أنه "في غضون السنوات ال 10 إلى ال 15 المقبلة، ستعيد البريكس هيكلة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الدولية، وفي تلك الفترة سيكون من الصعب أن ترتد قوتها إلى الوراء مرة أخرى

اتخذت مجموعة البريكس، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، خطوات لدعم التنسيق السياسي الداخلي لزيادة أرباحها وتأثيرها على الساحة الدولية، وتجلت أهم مظاهر هذا التنسيق **في الأزمة السورية** عندما وقفت الصين وروسيا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية ومارست أمامها حق النقض(الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لأكثر من مرة.

وفي مناسبات عديدة، وافقت الدول الخمس على موقف موحد بشأن القضايا الدولية الرئيسية، وعلى سبيل المثال أكدت الكتلة في إعلان **سانيا** الحاجة إلى إصلاح

شامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي سعيا لتحسين تمثيل أصوات ومصالح الاقتصاديات الصاعدة.

التأثير الأكثر أهمية للدول البريكس على السياسة الدولية هو مشاركتها في الجهود الدولية من أجل الحكم الرشيد، فقد كانت الدول الصناعية السبع تسهم منذ عقدين بأكثر من 70% من الناتج الاقتصادي الدولي، ولكنها الآن تسهم ب 50%

يتعين على الدول المتقدمة مواجه حقيقة تغير الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي، ومحاولة إعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها في ظل نظام اقتصادي جديد متعدد الأقطاب وأكثر توازنا، وقد أخذت مجموعة البريكس طابعا مؤسساتيا بالتدريج عبر تنظيم قمم سنوية وتوسيع العضوية وتعميق التعاون،

وتطورت من مجرد مفهوم اقتصادي إلى تكتل متعدد الأطراف للتعاون لا يمكن تجاهل قوتها وتأثيرها في الجانب الاقتصادي والسياسي.[1]

القوة النشطة الدافعة للنمو من الأسواق الصاعدة قد لعبت، لاسيما في البريكس دورا هاما للغاية في جذب الاقتصاد العالمي للخروج مما كان سيصبح ركودا عميقا، وفى الوقت ذاته لم يكن لأزمة الديون الأوربية وتأثيراتها المتزايدة تأثير شديد على مجموعة دول البريكس، لما تمتع به من قوة نشطة دافعة للنمو، ويتوقع بعض الخبراء أنها ستتجاوز حتى القوة الاقتصادية للدول المتقدمة في النهاية، ما سيعجل بتحويل سلطة النظام الاقتصادي الدولي الراهن التي تهيمن عليها الدول المتقدمة بشكل مؤكد إلى وضع أكثر توازنا.

(1) براهما تشلاني، **بريكس تبحث عن هوية موحدة و تعاون مؤسسي**، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 3103،ص 1-2

دول المجموعة، هي كبيرة ومهمة في العالم، من حيث عدد السكانها(الصين 1.3 مليار نسمة، الهند 1.2 مليار نسمة، البرازيل 193 مليون نسمة، روسيا 140 مليون نسمة، جنوب أفريقيا 49 مليون نسمة)، ومساحتها الجغرافية، وثرواتها الطبيعية الهائلة، وطاقاتها الإنتاجية القوية. فحالياً تستحوذ الدول الخمس على نحو 18% من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي يقارب 10 تريليونات دولار أمريكي

سنوياً. فحسب إحصائيات عام 2010، بلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الآتي: الصين 5 تريليونات ونصف تريليون دولار والبرازيل 2 تريليونات دولار، وكل من الهند وروسيا تريليون و200 مليار دولار، وجنوب أفريقيا 285 مليار دولار.

***البريكس وتأثيرها في التجارة الدولية:**

في أيلول 2012، قال وانغ تشاو نائب وزير التجارة الصيني: "إن حجم التجارة السنوية بين الأعضاء الخمسة في البريكس قد زاد بنحو ست مرات في العقد الماضي ليصل إلى 300 مليار دولار أميركي العام الماضي."

إن حصة التجارة البينية لدول البريكس بناء على الرقم المعلن في 2012، وهو 300 مليار دولار يضعها في موقع متأخر بالنسبة إلى تكتل يراد له أن ينتج بديلاً نقدياً، ولكن معدل نمو هذه التجارة البالغ(600) في المئة في عقد واحد يعطي أفقاً واسعاً لاحتمالات نوعية، إذ أسست بلدان البريكس بنكاً للتمويل يبلغ رأسماله(100) مليار دولار في هذا العام. كما أن حصة هذه البلدان من تبادلاته التجارية مع العالم الخارجي آخذة في النمو خلافاً لتراجعات حصص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية.

الدولة	حجم التجارة السلعية بمليارات الدولارات	مسبة مساهمتها (في المئة)
الصين	3867	10
روسيا	864	2
الهند	748	2
البرازيل	476	1
جنوب إفريقيا	211	1
الولايات المتحدة	3882	10
الاتحاد الأوروبي	4468	12

أي أن حصة دول البريكس في التجارة الدولية السلعية هي 15 في المئة تقريباً و11 في المئة تقريباً من الخدمات التجارية العالمية، وهي لا تقيّم كلها بالدولار طبعاً، فمنها ما يتم وفق عملات محلية لشركاء البريكس التجاريين، لكن هذه التعاملات لا تزال قليلة نسبياً، ولكن تنامي حصة البريكس في التجارة الدولية ونمو تجارتها البينية بهذا التسارع يضع سيناريوهات قاتمة بالنسبة إلى الدولار.

الدولة	حجم الخدمات التجارية بمليارات الدولارات	مسبة مساهمتها (في المئة)
الصين	470	5
روسيا	162	2
الهند	268	3
البرازيل	116	1
جنوب إفريقيا	رقم قليل جداً	
الولايات المتحدة	1032	12
الاتحاد الأوروبي	1482	17

إن تأمين طلب متزايد على الدولار أمن استقراره لعقود سابقة، وبذلك الطلب استطاعت الولايات المتحدة أن تؤمن كل ديونها لتزيد من نفقاتها وتؤجل بذلك انفجار "أزمة الدين العام " ولكن اليوم ووفقاً لما بينا لم يعد تأمين الطلب على الدولار أمراً متيسراً كما في السابق، فالركود العالمي في بلدان الغرب يؤدي إلى تراجع التجارة العالمية، وهو ما يؤدي إلى تراجع الطلب على الدولار هذا من ناحية، كما أن ظهور بدائل نقدية في الآفاق المنظورة هو أمر ممكن لا بل ضروري، فعلى الأقل هناك اليورو حتى اللحظة، وإن كان ليس أفضل حالاً بسبب أزمة المديونية الأوروبية، إلا أن هيمنة الدولار باتت على المحك في مجمل كل هذه العوامل.

تعمل دول البريكس بخطى جدية لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرت الدول المتقدمة، وإبراز نفسها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه ورسم السياسات الاقتصادية العالمية، فقد بات من الواضح بما لا يدع مجالا للشك أن الصين أصبحت اليوم واحدة من أقوى الدول الاقتصادية، فطبقاً لأرقام صندوق النقد الدولي لسنة 2012 ومجلس الذهب العالمي تحتل الصين المرتبة الخامسة عالميا بين أكبر الدول المالكة للذهب برصيد 1054طن من الذهب، في حين توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الصينى في عام 2012 بنسبة 8.2% على أساس سنوي، ومن المتوقع أن تحتفظ الصين بالمركز الأول في قائمة أكبر دول العالم من حيث حجم التجارة بنمو سنوي قدره 7% في المتوسط، وبحلول 2025 ستصل حصة الصين من إجمالي تجارة العالم إلى 13% بما يقارب 6.32 تريليون دولار، وسوف يزداد حجم تجارة آسيا بنسبة 96% إلى 14 تريليون دولار بحلول 2025، مسجلاً زيادة سنوية بنسبة 4.8 %، كما ستساهم البرازيل والفيتنام واندونيسيا في نمو حجم التجارة العالمية، حيث

من المتوقع زيادة حجم تجارة الدول الثلاث بنسبة 144% حتى عام 2025 في حين ستنمو تجارة الهند بنسبة% 156.[1]

حقق الاقتصاد الهندي نمواً بلغ بنسبة 8.4% خلال سنة 2011، ثم انخفضت النسبة إلي 6.9%خلال سنة 2012، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 7% في سنة 2013، ثم إلى 7.5% خلال 2014، في حين نمت الصادرات الهندية بنسبة 10.1 %في شهر جانفي من سنة 2012 لتصل قيمتها إلى 25.34 مليار دولار، ووفقاً لبيانات وزارة التجارة والصناعة الهندية فإن القيمة المجمعة للصادرات للفترة من أفريل 2011 إلى جانفي 2012 بلغت 242.79 مليار دولار.

وقد سجلت الهند سنة 2012 رقماً قياسياً في تصدير القطن حيث صدرت 11.5مليون بالة من القطن البالة 170 كغ. وحسب تقديرات المجلس الاستشاري الهندي فإن مجمل إنتاج القطن سيبلغ 34.7 مليون بالة بداية من مطلع العام 2013 وحتى شهر سبتمبر القادم، في حين يبلغ الطلب المحلي الهندي على القطن 25.2 مليون بالة، وتعتبر الهند ثاني أكبر دولة منتجة ومصدرة للقطن في العالم حيث تقوم بإنتاج 13% من مجمل صادرات القطن عالمياً، وتعتبر الصين أكبر دولة مستوردة للقطن الهندي.

وجاء في دراسة تمت مؤخراً أن صادرات الهند من الشاي قد سجلت ارتفاعاً نسبته 15% خلال العامين الماضيين 2010 و2011، وتعبر الهند أكبر ثالث دولة منتجة ومصدرة للشاى علي مستوى آسيا والرابعة علي مستوى العالم، علماً بأن الدول الآسيوية من أهم الدول المصدرة لهذه السلعة على مستوى العالم، حيث تمثل صادرات سريلانكا 21.46%، والصين 12.41%، والهند 11%

---

(1) نفس المرجع.

وقد بلغت صادرات الهند من الشاي خلال العامين الماضيين ما قيمته نحو 685 مليون دولار. [1]

كما أتت الهند 2012 في المركز الرابع في ترتيب الدول العشر الأولي برابطة صناعة الصلب العالمية بعد الصين واليابان والولايات المتحدة، وأظهرت بيانات رسمية وفقاً للملحق الإحصائي لبنك الاحتياطي الهندي وهو البنك المركزي في البلاد، أن احتياطي الهند من العملات الأجنبية قد ارتفع إلى 293.140مليار دولار في منتصف شهر أفريل 2012، في حين ارتفعت الموجودات بالعملات الأجنبية وهي أكبر عنصر من عناصر احتياطي النقد الأجنبي إلى 258.76 مليار دولار، كما ارتفعت قيمة حقوق السحب الخاصة إلى 4.45 مليار دولار، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي إلى 2.90 مليار دولار، وبلغت احتياطيات الذهب 27.02 مليار دولار.

وأشار تقرير للأمم المتحدة عن تحويلات المهاجرين إلى الدول النامية، أن الهند أكبر الدول التى تتلقى التحويلات المُسجلة رسمياً علي مستوى العالم، حيث تلقت نحو 58 مليار دولار حسب تقديرات عام 2011

أما البرازيل فهي تستعد اليوم لاحتلال مقعدها بين القوي البترولية علي مستوي العالم، فقد جاءت التقديرات الخاصة بحجم الاحتياطي الذي اكتشفته حديثا من النفط لتضعها في المرتبة الثامنة بين الدول المنتجة للنفط ومن المؤكد أن حجم الاحتياطيات النفطية الجديدة يضيف الم زيد من الثقل إلي نفوذ البرازيل المتزايد علي الصعيد العالمي، ويبدو أنه لن يؤدي إلي تطوير الاقتصاد البرازيلي فحسب، بل إن من شأنه أيضا أن يغير من دورها الذي تضطلع به في العالم.

(1) أحمد رجب، **الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو**، لمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 3102

في الأسبوع الأخير من العام الماضي 2011 تناولت عناوين معظم المواقع الإخبارية والصحف المحلية البرازيلية أن البرازيل قد تخطت المملكة المتحدة واحتلت المركز السادس بين أقوى اقتصاديات العالم،

في حين نشرت صحيفة الجارديان البريطانية في عددها الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2011 تقريراً ذكر فيه مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال(CEBR) أن البرازيل تختتم العام كقوة اقتصادية عالمية سادسة مع 2.5تريليون دولار. وفي نفس التوقيت صرح "جويدو مانتيجا" وزير المالية البرازيلي بأن بلاده قادرة على أن تصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم خلال الأعوام الأربعة المقبلة، وأن وتيرة نمو الاقتصاد البرازيلي ستتجاوز خلال الأعوام المقبلة نظيراتها الأوروبية بمرتين، مرجحاً تجاوز اقتصاد البرازيل للاقتصاد الفرنسي وربما حتى الألماني، وأن اقتصاد بلاده سينمو في الأعوام المقبلة بمتوسط يتراوح ما بين 4% و4.5% سنوياً، في حين أن نمو إجمالي الناتج المحلي الأوروبي لن يتجاوز 2% سنوياً.

وقد أظهرت تقديرات حكومية برازيلية، تراجعاً واضحاً للغاية في معدلات الفقر، حيث أشارت التقديرات إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم بنحو 68% خلال العقد الماضي، وقد اعتمدت البرازيل ذات 194 مليون نسمة، على التصدير بشكل كبير، فقامت بالعمل على التوسع فى الزراعة وعدد كبير من الصناعات، مثل البن، والفاكهة ومنتجات الحديد والمعادن الخام والمصنعة، كما تعد من أكبر مصدري المواد الغذائية فى العالم حالياً، إضافة إلى المواد الجلدية وصناعة النسيج، والطائرات، والسيارات.

وقد تلقت البرازيل نحو200 مليار دولار كاستثمارات مباشرة خلال الفترة من 2004 إلى 2011، ما عكس ارتفاع درجات الثقة فى الاقتصاد البرازيلي، ورغبة من الشركات العالمية فى فتح أسواق لها فى هذا السوق الواعد السريع النمو، وبدأ الأجانب يتوافدون على البرازيل بكثرة، حيث بلغ عدد الأجانب المقيمين في البرازيل بنهاية العام

الماضي 2011 قرابة 1.5 مليون أجنبـي، مقارنـة ب 961ألـف أجنبـي في عـام 2010، كـما ارتفعت رخص العمل بنحو 32% خلال الأشهر التسعة الأولى من2011 مقارنة مع الفترة نفسها من 2010، كما عاد نحو مليوني مهاجر برازيلي بالخارج إلى بلادهم، ووصل حجـم النشاط الاقتصـادي للـبلاد إلى نحـو 2.5 تريليـون دولار، مـع تسـجيل نسـبة نمـو بلغـت 2.7%في عام 2011.

استطاعت روسيا الاتحاديـة القـوة العسـكرية العظمـى المصـنفة الأولى مـن حيـث احتياطات الغاز والثانية من حيـث احتياطـات البـترول مـن تحقيـق نجاحـات كبـيرة في تطوير اقتصادها وتحسين ترتيبها ضمن الاقتصاديات المتطورة في مواجهة، ذلك ما أكدته تقارير وتصنيفات الهيئات الدولية، فحسب معطيـات البنـك الـدولي لسـنة 2012، وفقـا لمؤشر الناتج الإجمالي المحلي مع أخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية، فإن روسيا الاتحادية تجاوزت جميع دول الاتحاد الأوروبي، بما فيها ألمانيـا التـي تشـغل المرتبـة السادسـة بـين اقتصاديات العـالم، حيـث جـاءت في المرتبـة الخامسـة بعـد كـل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكية والصين والهند واليابان على الترتيب، الأمر الذي مكنها من الانضمام لمجموعـة الدول ذات الدخل الوطني المرتفع (حصة الفرد المرتفعـة مـن الـدخل الـوطني)، بعـدما كانت على مدى السنوات العشر الأخيرة مصـنفة في عـداد الـدول ذات مسـتوى الـدخل فوق الوسط.

وتجدر الملاحظة أن تصنيف صـندوق النقـد الـدولي يؤكـد معطيـات البنـك الـدولي الختامية للعام2012، بهـذا الخصـوص، مـع ملاحظـة أن روسـيا في سـلّم صـندوق النقـد الدولي جاءت في المرتبة السادسة، بعد ألمانيا.

خفض صـندوق النقـد الـدولي توقعـه لنمـو الاقتصـاد الـروسي إلى 2.5 %في العـام 2013، بينما توقعات البنك الدولي كانت أقل من ذلـك بقليـل عنـد 2.3%، رغـم هـذا تبقي هذه الأرقام المقدرة أحسن في ظل الركود الاقتصـادي العـالمي وتـداعيات الأزمـة

الاقتصادية والمالية العالمية، وخاصة على خلفية اقتصار آفاق تطور الناتج الإجمالي المحلي الأمريكي المتوقع على 1.7%، وعلى خلفية النمو السلبي في الاتحاد الأوروبي (0.6%) لنفس الفترة.

تبقى معدلات النمو الاقتصادي التي من المقدر أن يسجلها اثنان من دول البريكس أعلى بكثير مما يتوقع من الاقتصاد الروسي، فمعدل نمو الناتج الإجمالي المحلي في الصين 7.8%، وفي الهند 5.6% على الرغم من تباين مستويات وإمكانات دول البريكس والفروق الواضحة بين مكوناتها إلا أنها تجتمع في كونها دول اقتصادية تمتلك طاقات وموارد كبرى، فمسار التعاون الذي يجمعها يقوم على أساس التكامل الاقتصادي فيما بينها، حيث تعتبر روسيا الأقل في النمو الاقتصادي، مع العلم أنها الأقوى سياسياً وعسكرياً، والمصدّر الأكبر للمحروقات والغاز والمواد الغذائية، وتصنف الصين بأنها البلد الأكبر نموا اقتصاديا وتجاريا وهي تختص بتصدير السلع الصناعية، ويتميز اقتصاد الهند بالتطور في مجال التكنولوجيا الرقمية وصناعات النسيج ويمتاز بطاقة موارد بشرية هائلة،مع العلم أن البرازيل تصدر المواد الأولية والسلع الصناعية على حد سواء، والقاسم المشترك بين هذه البلدان إن اقتصادياتها ناشئة، وتتميز بجاذبية وكبر أسواقها، وهي تتوزع على أربع قارات مما يمنحها فرص أكبر للتغلغل والانتشار عبر كافة أنحاء العالم[1].

على الرغم من الظروف الاقتصادية العالمية القاسية والركود الاقتصادي الشامل، فإن نسبة النمو لهذه الدول مدهشة ومشجعة، وقد بلغ معدل النمو في الصين 10% وفي الهند والبرازيل وروسيا 7%، في حين لم يتجاوز النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية التقليدية 1.6%وذلك حسب بيانات البنك الدولي لعام 2011.

---

(1) محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد6763 ، أفريل2012

تأمل المجموعة إلي زيادة التجارة فيما بينهم وبقية إفريقيا من نحو 340 مليار دولار في سنة 2012إلي أكثر من 500 مليار دولار في سنة 2015 ويتوقع الخبراء أن يصبح اقتصاد البلدان الأربعة مجتمعة عند نقطة ما من هذا العقد بنفس ضخامة اقتصاد الولايات المتحدة، حيث سيبلغ الناتج المحلي الإجمالي الصيني وحده نحو ثلثي نظيره في الولايات المتحدة، وسوف تكون البلدان الأربعة مسؤولة عن ما لا يقل عن نصف نمو الناتج المحلي الإجمالي علي مستوي العالم، بل وربما يصل إلي 70% منه.

ثالثاً- دول البريكس وخطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي:

لقد بدأت جهود جمع دول البريكس الأربعة في شكل تكتل اقتصادي عالمي، حين التقي زعماء البلدان الأربعة في إطار أول قمة جمعت بينهم في جوان من سنة **2009 في ايكاترينبرج بروسيا**، الذي أسفر عن هجوم مركز ضد الولايات المتحدة، حيث أعلن كل عضو عن رغبته في إسقاط الدولار كعملة احتياطية عالمية. وقبل ذلك ببضعة أشهر أصدر الزعماء الأربعة بيانا مشتركا قبيل انعقاد قمة مجموعة العشرين معربين عن عزمهم المشترك على تغيير قواعد النظام الاقتصادي العالمي، فقد أعلن **الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف** في ايكاترينبرج عن ضرورة تغيير نظام العملة العالمي لقائم على عملة واحدة.

الخطوة الأكبر لمجموعة البريكس ضمن خطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي تمثل في الاتفاق على إنشاء بنك للتنمية بهدف خلق هيئات تمويل عالمية مبتكرة تخدم مجهودات تمويل التنمية في الاقتصاديات الصاعدة علي النحو الذي يعكس أولويات المجموعة وإمكاناتها. ففي ختام قمتهم التي استضافتها ديربان في جنوب أفريقيا، الأربعاء 26 و27 مارس 2013، وأشارت الكلمات التي ألقاها الزعماء الخمسة إلى نظام عالمي متحول، وإمكانات تطور لا نهائية.

يذكر أن مقترح إنشاء بنك التنمية لدول بريكس تم طرحه في القمة الرابعة الذي عقد بالهند سنة 2012 لهذه المجموعة، وكان من المخطط أن يكون هذا البنك مؤسسة عابرة للقارات، والتي دعت إلى إنشائها الأسواق الناشئة وذلك لأن المنظمات الدولية مثل البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، أو المنظمات الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الأوروبي، قد أنشأتها وقادتها الولايات المتحدة، وكندا وأستراليا، وأوروبا الغربية وغيرها من الدول المتقدمة.

ولكن بنك التنمية الذي ستنشئه دول البريكس الخمس سوف يصبح أول جهاز مالي دولي لا يخضع لسيطرة الدول المتقدمة.

يري بعض الخبراء أن من المفترض أن يعمل البنك كثقل موازن لبنوك التنمية العالمية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي لكن البعض الآخر يري أنه سوف يعمل علي الحد من هيمنة الأمريكية والأوروبية علي مؤسسات بريتون وودز فهذا القرار يعكس النجاحات الهائلة في التنمية الاقتصادية علي مدي العقدين الماضين، ويظهر قدرة مجموعة البريكس علي العمل الجماعي ضمن إطار الأهداف المشتركة. يعتقد الخبراء أنه إذا تم نجاح إنشاء بنك البريكس، فسوف يصبح هذا البنك أول جهاز ثابت في ظل آلية البريكس، مما سيساعد على إقامة نظام عالمي جديد، وسيكون بمثابة المؤسسة المالية الدولية الموازية لصندوق النقد الدولي.

وأعلن سنة 2013 نائب محافظ البنك المركزي الصيني أن دول البريكس قررت إنشاء صندوق مشترك لاحتياطيات النقد الأجنبي بقيمة 100 مليار دولار، وستقدم الصين أكبر حصة للصندوق لكنها لن تتجاوز 50%.

وقال إن إنشاء صندوق الاحتياطيات الطارئة سيساعد على تعزيز ثقة الدول الخمس الأعضاء بالبريكس في ظل تدفقات رأس المال بشكل متكرر في الاقتصاديات الناشئة وتقلبات كبيرة في حركة السوق، وأضاف أن الدول الأعضاء قد توصلت إلى

توافق شأن حجم الاحتياطيات والحصة التي تتحملها كل دولة والآليات التنفيذية وهيكل الحكم وغيرها من المشاكل.

إن إقامة صندوق الاحتياطات وكذلك بنك دولي للتنمية تموله مجموعة دول البريكس ويكون للصين وحدها مساهمة تصل إلى 41% يعني أن دول البريكس ماضية قدما في تكوين اقتصاد عالمي مواز للسوق الرأسمالية.

عكست أولويات البيان الختامي لقمة جنوب أفريقيا 2013، أهمية ربط علاقات تعاون وشراكة وتبادل تجاري مع القارة الأفريقية من أجل المساهمة في التنمية وتوسيع التجارة بين البريكس وأفريقيا، وضرورة تسليم الدول المتقدمة بالدور الاقتصادي والسياسي الذي أصبحت تمثله الاقتصاديات الصاعدة، مما يفرض عليها إعادة عكس هذا الدور في المؤسسات العالمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما يتوافق مكانتها، وإشراكها في عمليات وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية لإحراز الثقة والاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

أهم الموضوعات التي طرحت بالقمة والتوصيات الخاصة بها:

1. أوصت القمة بإقامة مصرف ائتماني للمجموعة على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برأسمال أولي مقداره 50 مليار دولار، يوزع بالتساوي على دول المجموعة، بوصفه خطوة مفصلية في عملية تكامل العلاقات الاقتصادية لهذه المجموعة من جهة، وتعزيز حضورها الاقتصادي الدولي من جهة ثانية.

2. يتفاءل خبراء مبادرة نيباد بشأن امكانية إسهام بنك تنمية بيركس في تمويل مشروعات إنمائية مشتركة في عموم القارة الأفريقية،وكذلك الإسهام في مجال الطاقة الخضراء البديلة في أفريقيا وإنتاج الوقود الحيوي(البايوفويل)كبديل عن

البنـزين وتطـوير مشروعـات البنيـة التحتيـة المشـتركة عـلي خطـوط الـتماس الحدودي لبلدان أفريقيا.

3. تناولت القمة الملفات الساخنة التي يشهدها العالم في جدول أعمالها، وبخاصة الملف النووي الإيراني، والأزمـة السـورية، والملـف الفلسـطيني، وآليـات تطـوير العلاقة مع القارة السمراء وقد تجلى ذلك في البيان الختامي للقمـة عـلي النحـو التالي:

4. أكدت القمة علي حق إيران في امتلاك الطاقة النوويـة السـلمية، وضرورة حـل خلافاتها مع المجتمع الدولي عبر الحوار والمفاوضـات السياسـية ورفـض سياسـة العقوبات الأحادية التي تنتهجها بعض الدول.

5. ضرورة الحـوار والحـل السـياسي للأزمـة السـورية، ورفـض التـدخل الخـارجي الإقليمي والدولي، وأعمال العنف والاقتتال الداخلي الذي لن يشكل مدخلا لحل هذه الأزمة، بل يزيدها تعقيداً.

6. أعلنت القمة عـن رفضـها لسياسـة الاسـتيطان الإسرائيليـة ووصـفتها بالمخالفـة للقرارات والمعاهدات الدوليـة والجهـود السـاعية إلى حـل عـلى أسـاس دولتـين فلسطينية وإسرائيلية، ورحبت بانضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحـدة عضـوا مراقبا(صوتت دول بريكس لصالح هذا القرار في دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة الأخيرة).

البحث الثامن

التكتل الاقتصادي العربي

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة، توجب على الدول النظر مرة أخرى في مساراتها، فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات مسألة لا يؤمن عواقبها، حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة، ولذا نجد هذا التوجه الدولي نحو الإقليمية، فنجد التكتلات الإقليمية منتشرة في كل منطقة من العالم، في الدول المتقدمة والنامية- على حد سواء.

فالدول الكبرى تلوذ بمحيطها الإقليمي وتوسعه فنجد أمريكا تنشئ منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية(نافتا)، وتدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين، وتجعل المحيط الباسفيكي امتداداً إقليمياً لتنشئ تكتلات إقليمية مع بعض الدول الآسيوية واستراليا وهو تكتل" الأيبك" الذي يمتلك حوالي 54% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من 50 % من التجارة في السلع، و37% من تجارة الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك هناك مبادرة العمالقة عبر الأطلنطي (المبادرة الأوروبية الأمريكية)، التي تعد من أهم المبادرات التكاملية التي شهدتها عقد التسعينات،وهناك أيضاً الدعوة الأمريكية لإنشاء سوق شرق أوسطية يكون لها فيه دور فعال تضمن فيه مصالحها.

ولم يقتصر هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية على أمريكا، بل تعد إلى أوروبا التي كانت أول من سلكت طريقه، حيث الاتحاد الأوروبي في أوروبا الذي يرغب في التوسع ليشمل أوروبا كلها بدولها الغنية والفقيرة والمتقدمة والمتخلفة، بل تريد أوروبا أن تستغل إطارها الإقليمي عبر البحر المتوسط لإنشاء تكتل بينها وبين دول جنوب المتوسط، وهناك القمة الآسيوية التي تسعى في النهاية لإحداث نوع من التكتل مع آسيا وأيضاً المبادرة الأوروبية الأمريكية التي سلف ذكرها.

وقد كان للدول النامية نصيب كبير في إقامة تكتلات إقليمية نذكر منها في آسيا "**الآسيان**" وفي أفريقيا "**الكوميسا**" وفي أمريكا اللاتينية السوق الجنوبي "**ميركوسور**" **ومجموعة الأنجية**، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والسوق الكاريبي.

وبالإضافة لهذه التكتلات: هناك التكتل الاقتصادي العربي الذي يواجه أخطر أزماته وأحرج مساراته- بعد عقود عديدة من محاولات التكتل الاقتصادي العربي- في وقت تتعاظم فيه المخاطر والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية وفي وقت تلوذ فيه الدول الكبرى قبل الصغرى بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية كذراع واقية من هذه المخاطر التي تعصف بها. ويواجه الوطن العربي، في هذا الوقت بالذات، الكثير من التحديات التاريخية والخارجية من أهمها: أزمة الثقة التي خلفتها حرب الخليج الثانية، ووهن العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها، وضآله ما حققته مشاريع التكامل العربي من منجزات، وهناك أخطر تحد يواجهه الوطن العربي، ألا وهو الدعوة لإنشاء مشروعات إقليمية بديلة في المنطقة العربية، ومن أهم هذه التكتلات التكتل المتوسطي التي تدعو له أوروبا والتكتل الشرق أوسطي الذي تتزعمه أمريكا وإسرائيل وتروج له المؤسسات الدولية، وهناك أيضاً بالإضافة إلى هذه التحديات تحدي العولمة، ذلك التحدي القادم الذي لم نعُد له العدة ولا نعرف كيف نواجهه أو نتعامل معه، كل هذا يؤكد لنا أهمية وجود تكتل اقتصادي عربي فعلي وفعال نستطيع أن نواجه به كل هذه التحديات.

أولاً- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

من المعروف في نظرية التكتل الاقتصادي أن منطقة التجارة الحرة هي أبسط الصيغ وأدناها مرحلة في أي مشروع للتكامل، فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدماً في مدارج التكتل والاندماج الاقتصادي، ولا تثير منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم تلك التعقيدات الفنية أو القانونية في التطبيق التي تثيرها مرحلة السوق المشتركة أو الوحدة الاقتصادية، ولهذا شهدت كثير من دول العالم وأقاليمه

خلال العقد الأخير خاصة من القرن الماضي تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاماً مع توجهات تحرير التجارة الدولية لاسيما بعد توقيع اتفاقات مراكش 1994 في أعقاب اختتام جولة أورجواي للجات وقيام منظمة التجارة العالمية مطلع عام 1995.

ينطلق الفكر الاقتصادي لتحرير المبادلات التجارية من فرضية ترى أن اتساع الأسواق يؤدي إلى نتائج اقتصادية هامة للتجارة كمحرك للتنمية وقاطرة للاستثمارات ذلك أن نمو التبادل التجاري يساعد على تحقيق وفورات الحجم ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج ورفع معدلات النمو مما يجعل المنطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المصحوب بالتكنولوجية الأمر الذي يدعم القدرات التنافسية للإنتاج داخل وخارج المنطقة ويزيد من فرص التوظيف ورفع كفاءة القوى العاملة واستيعاب الزيادة المستمرة فيها.

على صعيد المنطقة العربية انتعشت الآمال مجدداً لإحياء مشروعات التكامل الاقتصادي في إطار جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكانت صيغة المنطقة الحرة للتجارة الأكثر قبولاً وترحيباً وقد اقترنت بموافقة القمة العربية بالقاهرة عام 1996، واستناداً إلى العديد من القرارات والاتفاقات الجماعية التي أبرمت على مدى سنوات النصف الثاني من القرن العشرين، إن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كما دعت إليها قمة القاهرة 96 يمكن أن تكون نواة للتعامل الجماعي العربية مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية المتلاحقة ممثلة في تطورات الانفتاح التجاري على الأسواق العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية وتعاظم أهمية ودور التكتلات الاقتصادية في عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة.

(1): نشأة منطقة التجارة الحرة العربية:

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في شهر شباط من العام 1997 قراراً تضمن الإعلان عن إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، خلال عشر سنوات تبدأ من أول يناير 1998 ووافق المجلس في نفس القرار على البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة متضمناً الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وصولاً لإزالتها بالكامل في نهاية العشر سنوات(ثم تقرر تخفيضها إلى مدة 8 سنوات)، والتي تعتبر بمثابة فترة انتقالية تقوم الدول الأعضاء خلالها بتكييف أوضاعها لتتواءم مع متطلبات وشروط إقامة هذه المنطقة الحرة.

وقد كان إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربي تتويجاً لقرار القمة العربية المنعقد في القاهرة في تموز 1996، الذي كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإسراع في إقامة هذه المنطقة، وقد اعتبرت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية عام 1981، كإطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وذلك بهدف الإسراع في قيامها دون الدخول في خضم التعديلات والتشريعات وإجراءاتها المعقدة والطويلة، وعليه فإن الدول العربية الأعضاء في هذه الاتفاقية هم أعضاء حكماً في منطقة التجارة الحرة العربية، أما الدول غير الأعضاء فيترتب عليها أولاً الانضمام إلى الاتفاقية لكي تصبح طرفاً في منطقة التجارة الحرة العربية، وتلتزم بتطبيق البرنامج.

(2): الدول الأعضاء:

منذ بداية عام 1998، بدأت الدول العربية في الانضمام إلى هذه المنطقة، باستجابات متفاوتة، وقد تطلب ذلك من بعض الدول العربية غير المنضمة إلى اتفاقية

تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الانتهاء من الإجراءات التشريعية والتنفيذية للانضمام إلى هذه الاتفاقية، والتي كان عدد أعضائها عند إعلان منطقة التجارة الحرة العربية(16) دولة هي: المملكة الأردنية الهاشمية- دولة الإمارات العربية المتحدة- مملكة البحرين- الجمهورية التونسية- المملكة العربية السعودية- الجمهورية العربية السورية- جمهورية العراق- سلطنة عمان- دول قطر- دولة الكويت. الجمهورية اللبنانية- الجماهيرية الليبية – جمهورية مصر العربية- المملكة المغربية- جمهورية السودان – دولة فلسطين،بعد ذلك انضمت في عام2005 كلاً من اليمن والجزائر، أما الدولة التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكانت قد أعلنت رغبتها بالانضمام ومن المتوقع أن يتم انضمامها قريباً حيث تقدمت بطلبات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم الترحيب بها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية فتشمل كل من: موريتانيا والصومال، وأما الدول التي انضمت إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فقد بلغت عشرين دولة تشمل جمع الدول العربية باستثناء جيبوتي وجزر القمر.

(3): الالتزامات المتعلقة بالعضوية:

ويمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

***الرسوم الجمركية:** إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع 10% سنوياً اعتباراً من عام 1998، ويستثنى ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.

***الضرائب:** إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها، ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أو تحميل البضائع في الموانئ، وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة كالضرائب على الدفاع

وأيضاً الضرائب التي تسري على المنتجات المستوردة دون المنتجات المحلية كالرسوم القنصلية، وحسب البرنامج التنفيذي يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكلة التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للتخفيض.

***القيود الكمية**: إلغاء القيود الكمية، وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فوراً، إنها الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة كالرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية.. وبالتالي فإن المنطقة الحرة تفترض سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء، وقد وافقت دول الخليج الستة على هذا المبدأ، وقدمت البلدان الأخرى قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها.

وحسب تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة يتضح أن عدد السلع المستثناة يبلغ 832 سلعة، وهذا يؤدي إلى التقليل من مصداقية المنطقة وتراجع دورها في تنمية التجاري البينية.. كما أن استثناء سلعة معينة من قبل دولة ما يعطي الحق لدول أخرى في استثناء سلع مماثلة وبالتالي تتسع دائرة الاستثناءات، ولكن حتى لا تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة تؤدي إلى فشل المنطقة الحرة، تم وضع ضوابط تحكم الاستثناءات، واشترط أن تقدم الدولة المعنية المبررات المقنعة من الناحية الاقتصادية وألا تتجاوز مدة الاستثناء أربع سنوات وألا تزيد قيمة السلع المستثناة على 15% من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة.

ومن ناحية أخرى فإن الالتزامات المذكورة تقتصر على السلع المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهذا أمر متعارف عليه بالمناطق الحرة في العالم لأن سريان التحرير على بضائع ذات منشأ أجنبي يقود إلى التهرب الضريبي،

كأن تستورد دولة عربية تطبق أسعاراً جمركية منخفضة سلعة من بلد أجنبي وتعيد تصديرها لدولة عربية أخرى تطبق أسعاراً جمركية مرتفعة.. ولكن متى تعتبر السلعة عربية فتعفى من الرسوم الجمركية ومتى تعد أجنبية لا يسري عليها الإعفاء؟ هذا السؤال معقد لتشابك العمليات الإنتاجية من جهة ولتباين درجات الإنتاج في البلدان العربية من جهة أخرى.

(4): مزايا اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

يعد العديد من المزايا والجوانب الإيجابية لاتفاقية منطقة التجارة الحربة العربية الكبرى، التي تساعد على حماية المصالح الاقتصادية العربية، وتفعيل التجارة البينية بينها، بشكل يعمل على رفع مستوى الاقتصاد العربي، خاصة وأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر انطلاقه مهمة أمام تحرير تدريجي يؤدي إلى تأمين حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول العربية والاستخدام الأمثل لها، وتفعيلها بشكل ناجع يعمل على انتقالها إلى اتحاد جمركي عربي وصولاً إلى سوق عربية مشتركة.

وتكمن أهمية هذه المنطقة في توحيد الأسواق العربية وتكاملها من خلال استيعاب التقنيات الحديثة والتوجه نحو الإنتاج الواسع، وخفض التكاليف، وخلق فرص عمل جديدة، وتوزيع أمثل للموارد، وتكامل أفضل للصناعات، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة، ومن فوائدها أيضاً أنها تسهل عملية التكامل التدريجي بين النظم التجارية الجديدة، وتخلق توجهاً عربياً موحداً للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات التجاري الدولية، خاصة وأن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، واستقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا، بما يسهم في ترسيخ التنمية الاقتصادية العربية التي ستؤدي إلى تحقيق

الآمال المتعلقة بالسوق العربية المشتركة وإنجاز التقدم والازدهار الاقتصادي المنشود لجميع الدول العربية.

ومن القرارات المهمة المرتبطة بشكل غير مباشر بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لها وقع إيجابي على البيئة الاستثمارية العربية وعلى تشجيع حركتي التجارة والاستثمار البينيين في إطار المنطقة، ما يلي:

- إعادة تشكيل محكمة الاستثمار العربية.
- استمرار التنسيق بشأن توحيد القواعد العربية للمنافسة والسيطرة على الاحتكارات.
- رفع كفاءة النقل البيني.

ومن المزايا الأخرى لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تهدف إلى تيسير التجارة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الـ72 قراراً بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المرافقة من قبل سفارات وقنصليات الدول الأعضاء في المنطقة وفق مبدأ المعاملة بالمثل، حيث يطبق القرار حالياً في(12) دولة عربية، في حين ألغيت رسوم التصديق في كل من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وتم الإبقاء على التصديق نفسه، أما الدول التي تطبق قرار إلغاء التصديق على شهادات المنشأ فهي: (السعودية، مصر، السودان، سلطنة عمان، البحرين، الكويت، لبنان، المغرب، تونس، سوريا، الإمارات العربية المتحدة).

أما من حيث التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل فقد اعتمد أسلوب تحرير جميع السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي بدأ العمل به اعتباراً من 1998/1/1، وذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل والسارية في

كل دولة طرف مع بداية تطبيق الاتفاقية بنسبة مئوية مقدارها(10%) سنوياً، وبشكل أدى إلى إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع بداية العام 2005، ولقد قامت ليبيا بإلغاء جميع هذه الرسوم منذ بداية تطبيق الاتفاقية، كما أن فلسطين أعفيت من تطبيق التخفيض التدريجي(قرار القمة العربية غير العادية رقم 355 تاريخ 2000/10/22)، أما السودان فقد بدأت بتخفيض الرسوم على الصادرات ذات المنشأ السوداني بنسبة 60% اعتباراً من 2003/1/1، وصولاً إلى نسبة 100% اعتباراً من 2005/1/1، وبالنسبة للواردات ذات المنشأ العربي في السودان فقد تم تحصيل كافة الرسوم الجمركية عليها كاملة حتى 2004/12/31، ومن ثم بدأت بالتخفيض التدريجي بنسبة 20% سنوياً ابتداء من 2005/1/1 وصولاً إلى التحرير الكامل في 2010/1/1) قرار القمة العربية رقم 233 تاريخ 2002/3/28)، وفيما يخص اليمن فستبدأ التخفيض التدريجي اعتباراً من 2005/1/1 بنسبة 16% سنوياً حتى 2009/1/1، ومن ثم بنسبة 20% في مطلع عام 2010 لتزال كلياً بنهاية العام ذاته.

ثانياً-تجربة مجلس التعاون الخليجي

يعد هذا المجلس من أقدم التجمعات الإقليمية الجزئية في الوطن العربي، حيث تم الإعلان عنه رسميا في مؤتمر القمة الخليجي في أبو ظبي (الإمارات العربية) بتاريخ 25/05/1981، يتميز هذا المجلس بمقومات الترابط المكاني وعامل الامتداد والتواصل مما جعل هذه المنطقة وحدة جغرافية استراتيجية واحدة ذات مصالح ومخاوف أمنية مشتركة، ناهيك عن التجانس السياسي الذي أعطى هذا المجلس بعدا آخر، فالدول

الستة [1](06) تتمتع بدرجة عالية من التجانس، وتتبع أنظمة داخلية متشابهة وفلسفة اقتصادية متقاربة فضلا عن تقارب الخطوط العريضة لسياستها الخارجية[2].

1- نشأة المجلس :

بدأت بوارد إنشاء هذا المجلس سنة 1975 من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين، وتجتمع بصفة دورية على الأقل مرتين كل سنة، وفي سنة 1978 قامت الكويت بتحركات مكثفة بهدف توحيد الجهود لتحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون الست، وفي 14/02/1981 تم عقد مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس لمناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت، وقد أسفر الاجتماع عن الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، باعتباره مؤسسة دولية إقليمية تتمتع بشخصية قانونية كباقي المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية. وقد اقتصر عضوية المجلس على الدول الست الأعضاء فقط، فهي غير مفتوحة أمام انضمام أعضاء جدد، حيث لم تحدد الاتفاقية شروط الانضمام أو الانتساب أو حتى الانسحاب.

أما بخصوص أهداف المجلس فتتمثل فيما يلي[3] :

- تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

---

(1) المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، وسلطنة عمان.

(2) هند عبد اللطيف المصري، أثر التغير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل الإقليمي العربي في التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص 80.

(3) عمورة جمال لمجد، دراسة تحليلية تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية – مرجع سابق، ص 284

- توحيد السياسات والأنظمة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية.
- ودفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين ,والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة المشروعات المشتركة.
- تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية لدول مجلس التعاون بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي, والسعي إلى توحيد الأنظمة المتعلقة بالاستثمار, ووضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توحيد الاستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية تخدم مصالح هذه الدول وتطلعات شعوبها.
- تنسيق السياسات المالية والنقدية، بالتنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المنطقة تمهيدا لإنشاء عملة خليجية موحدة.
- حرية تنقل الأموال والأفراد ومممارسة النشاط الاقتصادي وذلك بوضع الأسس الكفيلة لمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس المعاملة دون تمييز، وهذا من حيث حرية الانتقال والعمل والإقامة، حرية التملك والإرث.
- العمل على إزالة كل العراقيل التي تقف أمام تدفق الموارد، رؤوس الأموال, وكل عناصر الإنتاج، بتوحيد الأنظمة والتشريعات التجارية والمالية والجمركية.
- تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول بإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى توثيق المصالح الاقتصادية لهذه الدول.
- تدعيم التعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات وإنجاز البنى الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء والماء وشبكات الطرق...إلخ.
- العمل على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بين دول المجلس.

- اهـتم المجلـس بخصـوص تنسـيق سياسـات دول المجلـس في مجـال الصـناعة النفطية بجميـع مراحلهـا (اسـتخراج وتكريـر, نقـل واسـتغلال الغـاز الطبيعـي وتطـوير مصادر الطاقة).

ولبلوغ هذه الأهداف شكل مجلس التعـاون الخليجـي في إطـار هيكلـه التنظيمـي أجهزة أساسية تحرص على تطبيق هذه الاتفاقية وهي:

المجلس الأعلى بصفته السلطة العليا للمجلس ويتكون مـن رؤسـاء الـدول الأعضـاء ويشرف على باقي الأجهـزة، أمـا الجهـاز الثـاني يتمثـل في المجلـس الـوزاري وهـو بمثابـة الجهاز التنفيذي للمجلـس ويتشـكل مـن وزراء خارجيـة الـدول الأعضـاء أو مـن ينـوب عنهم، حيث أن من مهامه اقتراح السياسات وتقـديم التوصـيات والدراسـات والمشـاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الـدول, كـما يعمـل عـلى تشـجيع وتطـوير الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلـف المجـالات، أمـا الجهـاز الثالـث يتمثـل في الأمانة العامة وهي الهيئة الإدارية المركزية للمجلس التي تتشكل من أمـين عـام وأمنـاء مساعدين، وأخيرا الجهاز الرابع وهي لجان مجلس التعاون المتكونـة مـن خمسـة لجـان قطاعية مـن الـوزراء والمختصـين تعمـل مـع الأمانـة العامـة لتحقيـق أهـداف المجلـس، وتنسيق أوجه التعاون بين دول المجلس (لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعـي، لجنـة التعاون المالي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية).

(2)- تقييم اتفاقية مجلس التعاون الخليجي :

يمكننا تلخيص أهم الإنجازات لاتفاقية المجلس فيما يلي[1] :

(1) محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشـترك، معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، القـاهرة، 2001، ص 486- 488

♦ حل مسألة الخلافات الحدودية بالطرق الودية، والتي كثيراً ما كانت السبب في عرقلة العملية التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن ذلك حل الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر وتوقيع كل من السعودية وقطر للخرائط النهائية لترسيم الحدود بينهما، وفي الوقت ذاته نجاح السعودية واليمن في تسوية خلافهما الحدودي الذي دام فترة طويلة من الزمن، وكذلك تسوية الخلاف الحدودي بين الإمارات وعمان، والكويت والسعودية فيما يخص الحدود البحرية وخاصة ما تعلق بحقل الدرة البحري النفطي[1].

♦ السماح لمواطني المجلس (الماديين والمعنويين) من ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية ومساواتهم بمواطني الدول التي يمارسون فيها هذه الأنشطة.

♦ إعطاء مواطني دول المجلس الحق في الحصول على قروض من أي بنك.

♦ السماح لمواطني المجلس بحق تملك العقار لغرض السكن.

♦ مساواة دول المجلس في المعاملات الضريبية, نفس المعاملة التي يعامل بها مواطنو البلد العضو.

♦ السماح لمواطني دول المجلس بامتلاك الأسهم (أسهم الشركات المشتركة في بداية الأمر والشركات الجديدة التي تنشط في مجال النشاطات الاقتصادية المسموح بها) ونقل ملكيتها، وممارسة تجارة الجملة والتجزئة في الدول الأعضاء.

♦ إلغاء الرسوم الجمركية على المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتوجات الصناعية ذات المنشأ الوطني وهذا إبتداء من سنة 1983 , وتوحيد التعريفة الجمركية على السلع الأجنبية وهي %4 إلى %20

---

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 97

♦ معاملة وسائل النقل المملوكة لمواطني دول المجلس نفس معاملة وسائل النقل الوطنية عند مرورها بإقليم أي دولة عضو ,وإقرار نظام موحد للعبور (الترانزيت).

♦ تقريب وتوحيد سياسات دول المجلس، حيث تم الاتفاق على إقرار السياسة الزراعية المشتركة ,والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، وخطة الطوارئ الإقليمية للمنتوجات البترولية وتبادلها بين دول المجلس.

♦ تطوير الهياكل الأساسية المتعلقة بالطرق البرية بين دول المجلس والشبكة الكهربائية وربط شبكة الاتصالات بين هذه الدول.

♦ السماح للشركات والمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بتصدير منتجاتها إلى بقية دول المجلس دون إلزامها بتعيين وكيل محلي.

وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة والانجازات المحققة، فقد ظلت درجة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس محدودة، حيث أن تشابه هياكل الإنتاج واعتمادها على إنتاج وتصدير النفط والغاز إلى الدول الصناعية، والحاجة المستمرة إلى استردادها السلع المصنعة من الدول الصناعية بالدرجة الأولى، مما جعل نمط منطقة التجارة الخليجية الحرة يعتمد على الأسواق من الخارج دون المجلس بالدرجة الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن دول المجلس قامت منذ عقد الثمانينات بإتباع استراتيجيات تنويع الإنتاج والصادرات غير النفطية، ونجح عدد منها في اكتساب ميزة نسبية قوية في قطاعات عديدة مثل البتر وكيماويات والألمنيوم والحديد والاسمنت، لكن هذه ليست كافية بالقدر الذي يكون بديلا لقطاع النفط، والذي يسيطر على النشاط الاقتصادي لهذه الدول، حيث يمثل المصدر الرئيسي للناتج الوطني لهذه الدول، وبالتالي لم يتم التفكير فيما بعد النفط.[1]

---

(1) محمد غانم الرميحي، معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة، دار الجديد، الطبعة الثالثة، لبنان، 1995، ص 219.

ثالثاً- تجربة اتحاد المغرب العربي

إن من أبرز مظاهر العولمة اليوم، هو تصاعد وتنامي الوزن السياسي والاقتصادي والمالي والجيوإستراتيجي للتجمعات الإقليمية والتي أصبحت بمثابة أقطاب نمو وتنمية بشرية زائدة، ومن جهة أخرى شكلت السياسات التنموية أبرز خصائص البلدان النامية غداة مرحلة التحرر السياسي، ومن ضمنها الدول المغاربية التي تزايدت حولها التأثيرات التي تفرزها الإندماجات المتسارعة للاقتصاديات المتطورة في مجالات أصبحت بدورها عوامل ستزرع سيرورة الاندماج، كتكنولوجيا المعلومات وأتمتة الأنشطة الصناعية والتداخل القوي لرؤوس الأموال على نطاق عالمي، ونتيجة لذلك أصبح الاتحاد تحديا حقيقيا للدول المغاربية، لضمان سيادتها الاقتصادية، وهو ما تجسد في تجربة اتحاد المغرب العربي UMA كفرصة لتقوية وتعزيز مكانة الدول المغاربية، وتثبيت وتأكيد سيادتها الاقتصادية على نطاق إقليمي كجواب للعولمة.

(1) تعثر البناء المغاربي

لقد كانت ندوة طنجة[1] بالمغرب أول بادرة تجمع من حولها اتفاق زعماء الدول المغاربية الثلاث آنذاك : **المغرب، الجزائر وتونس**، لإرساء أسس البناء المغربي، وهو الحلم الذي يراود لقرون أبناء هذه المنطقة وهي بادرة تزامنت مع أولى الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية، وهي معاهدة روما في 1957 والتي تعد الخطوة الأولى في طريق الاندماج ثم تم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمس (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) في زرالدة بالجزائر في 12 جوان 1988، للاتفاق على مشروع مراكش والذي عرف فيما بعد باتفاقية مراكش (المغرب)والتي تم توقيعها في 17 فيفري 1989

(1) و هي الندوة التي لم تنعقد بسبب اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي في 22 أكتوبر1956

وقام مجلس الرئاسة المغاربي (وهو أعلى هيئة في مؤسسات الإتحاد) في أول لقائه في جويلية 1990 بوضع التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية، تتمحور أهدافها حول: تحقيق الأمن الغذائي المغاربي وترقية الموارد البشرية والطبيعية والتعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات مع وضع سياسات مشتركة في كل الميادين. وأوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداء من سنة 1992 وفق المراحل الأربعة التالية:

- إقامة منطقة تبادل حرفي. 1992
- إقامة اتحاد جمركي في 1995.
- إنشاء سوق مشتركة مغاربية في 2000
- ثم الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر وأسمى مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي[1].

وسبق ذلك محاولات للتقارب الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي كان أشهرها قرار تحرير المبادرات بين دوله بين سنوات 1964 و1970، غير أنها آلت إلى الفشل. ودول اتحاد المغرب العربي تتمتع بموقع جيوسياسي على غاية من الأهمية لإشرافه على الضفة الجنوبية للمتوسط وكذا إشرافه على قسم كبير من المحيط الأطلسي، وصلته بالشرق الأوسط وقربه من أكبر سوق في العالم والمتمثل في الاتحاد الأوروبي، وهو يمتد على مساحة تقارب 6 ملايين كم 2، وعدد سكانه يناهز 75 مليون نسمة، ويحقق ناتج محلي خام (باستثناء ليبيا) وصل سنة1998 إلى 105 مليار دولار[2]. وقد أبرم الاتحاد

(1) Fathallah Oualallou, Après Barcelone :le Maghreb est nécessaire,Ed , L'Harmattan ,1996,p.144.

(2) الجدير بالذكر هنا أن هذا الناتج هو أقل من نظيره لدولة كالبرتغال، والذي يتجاوز لنفس السنة 106 مليار دولار، والبرتغال تعد أضعف دولة من الناحية الاقتصادية في الإتحاد الأوروبي، بعد أن كان هذا الناتج سنة 1983 (أي قبل انضمام البرتغال إلى المجموعة الأوروبية) لا يتجاوز 9,5 مليار دولار منها بلغ الناتج المحلي للجزائر 46 مليار دولار والمغرب 13,3 مليار دولار وتونس 7,7 مليار دولار.

منذ تأسيسه 37 معاهدة واتفاقية أولها وقعت في23 جويلية 1990 وآخرها في 24 أفريل 1994، قبل قرار تجميد مؤسسات وهياكل الاتحاد سنة1995، على إثر الخلاف الذي تفاقم بين المغرب والجزائر.

وتتميز اقتصاديات دول الاتحاد بالتنافس النسبي من حيث طبيعتها الهيكلية، بسبب الاختلاف في التوجهات الاقتصادية والسياسية التنموية التي اعتمدتها كل دولة عند الاستقلال، وخاصة في مرحلة الستينات والسبعينات. ففي الوقت الذي طور كل من المغرب وتونس سياسات تعتمد على الانفتاح الاقتصادي، يستأثر فيها قطاعي الزراعة والسياحة مكانة مرموقة ضمن الأولويات، اعتمدت كل من الجزائر وليبيا على إستراتيجيات اقتصادية معتمدة ذاتيا، بإقامة صناعات كثيفة رأس المال كان الفضل للعائدات النفطية في تمويلها، إلا أن هذا التنافر بدأ يخف ابتداء من النصف الثاني من عقد الثمانينات بفعل سياسات التصحيح الهيكلي الذي بدأت تخضع لها جل اقتصاديات الاتحاد، بدءا بالمغرب سنة 1983، ثم تونس سنة 1987 وأخيرا الجزائر سنة 1994 وقد استهدفت برامج التصحيح الهيكلي، جملة من الغايات من أهمها:

- إعادة الاعتبار للتوازنات المالية الداخلية والخارجية من خلال التخفيض في برامج الدعم والإنفاق الحكومي.
- تنشيط عملية خصخصة الأنشطة الاقتصادية،وإعادة النظر في سياسات الصرف.
- تحرير أنشطة التجارة الخارجية، وإدماج سياساتها وطرائق عملها ضمن قواعد عمل المنظومة الدولية للمبادلات، وفق ما تنص عليه قواعد عمل المنظمة العالمية

للتجارة، وحققت هذه البرامج أثرا إيجابيا على اقتصاديات الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا) تمثل في تقريب أوضاعها الاقتصادية، كما وجدت دول الاتحاد نفسها تواجه بعض المشاكل المتشابهة وهو الأمر الذي قد يشكل عاملا موضوعيا آخر للتقارب وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية، بما يستجيب لمقتضيات التقارب فيما بين هذه الاقتصاديات.

إلا أن التعثر المتواصل لعمل هياكل اتحاد المغرب العربي ثم الشكل الذي لحق بها، أصبح يقلل أكثر فأكثر من فرص الاستفادة مما توفره اليوم سيرورة التقارب والشراكة الاقتصادية والتجمعات الاقتصادية. فالانخراط في مثل هذه المسارات عبر تكتل إقليمي مغاربي سيمنح لدول الاتحاد المناعة اللازمة لتفادي أكثر ما يمكن من الإفرازات السيئة والسلبية لعملية الالتحاق بالاتفاقيات الدولية، في مجالات المبادلات التجارية، المالية والتقنية، هذا فضلا عن المكاسب التي ستحصل عليها دول الاتحاد كتكتل جهوي يحظى بمزايا السوق الأوسع ويحقق أفضل مستويات النجاعة الاقتصادية باستغلال أفضل لإمكاناته الكامنة والفعلية في مواجهة المنافسة الأجنبية.

(2)- رهانات نجاح اتحاد المغرب العربي

يبقى نجاح بناء اتحاد المغرب العربي رهنا بثلاثة أنساق متداخلة ومتفاعلة في آن واحد وهي :

1-مقتضى الضرورات والمبررات الذاتية لإقامة الاتحاد كأسلوب لزيادة الكفاءة الاقتصادية لدولة والسماح لها بالاستفادة من المزايا المتوفرة في كل منها.

2- التحدي الذي ترفعه أوروبا الموحدة في وجه دول الإتحاد من خلال إقامة منطقة تبادل حر أورو-متوسطية في أفق 2010 ووفق ما تنص عليه قواعد المنظمة العالمية للتجارة في مجال التفكيك الكامل للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام حركة السلع والخدمات.

3-منطق العولمة وتأثيراته الأكيدة على عمل الأنظمة الاقتصادية عبر التدخلات المتزايدة للهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات والنفوذ الذي تتمتع به داخل هذه المؤسسات، من خلال فرضها للمقاييس والمعايير على أساليب إدارة الاقتصاد.

هذا ويبقى نجاح الاتحاد أيضا مرهونا بضرورة التصدي للمعضلات الرئيسية التي تعاني منها الاقتصاديات المغاربية كالاختلافات الفاحشة في مستويات المعيشة، مما انجر عنه بروز ظاهرة العجز الغذائي كظاهرة مزمنة، نتيجة للعجز الهيكلي في الإنتاج الزراعي فقد تجاوزت فاتورة الغذاء لدول الاتحاد سنة 1994 خمس مليارات دولار.[1] أما الاعتماد على الحبوب المستوردة لتغطية العجز الداخلي فقد بلغ %80 بالنسبة للجزائر، و%70 بالنسبة لكل من المغرب وتونس، أما مجموع المواد الغذائية المستوردة فقد شكلت %26 بالنسبة للجزائر و%15 بالنسبة للمغرب%30 بالنسبة لتونس و%30 بالنسبة لموريتانيا بالإضافة إلى ضرورة الحد من معضلة البطالة المتزايدة في دول الاتحاد التي قد تعصف بكل المكاسب المحققة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مع غيرها من المشاكل كثقل حجم المديونية والتبعية في مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي منه للأسواق الخارجية وخصوصا السوق الأوروبي، والاعتماد الشديد على الصناعات الاستخراجية كالطاقة والمناجم والخامات المختلفة الأخرى فنسبة سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة إلى أجمالي الواردات بلغت %52 بالنسبة للجزائر، 60 % بالنسبة للمغرب%55 بالنسبة لتونس و%40 بالنسبة لموريتانيا[2].

(1) Haroun,. T , **Les opportunités d'intégration au Maghreb** : **approche Théorique et perspectives concrètes**.Thèse de doctorat en sciences, economiques NICE Sophia-Antipolis,1998,p.216

(2) Fathallah Oualallou,Op ,Cit.p.102.

وأخـيرا يمكـن القـول إن تخلـف دول الاتحـاد عـن الاسـتجابة لمتطلبـات التحريـر الاقتصادي والاتجاه العاجل نحو أشكال التكامل المعروفة للرفع مـن كفاءتهـا التنافسـية وتصـحيح التشـوهات التـي تعـتري أجهزتهـا الإنتاجيـة وأنظمتهـا في إدارة الشـؤون الاقتصادية والمالية، قد يكون له أوخـم العواقـب عليهـا، إذ أن إقامـة تجمـع إقليمـي في صورة تبادل حر بداية ثم المضي إلى اتحاد جمـركي، وصـولا إلى أرقـى أشـكال التكامـل في صورة اتحاد اقتصادي مغاربي، يعتبر الجواب الناجع أمام التحديات التي يرفعها الاقتصاد المعولم اليوم وغدا في وجه الاقتصاديات المغاربية منفـردة. فتوجـه الاقتصـاد العـالمي إلى مزيد من التحرير وإنفاذ القواعد التجارية التي تنص عليها لوائح عمل المنظمة العالميـة للتجارة والوصفات الليبرالية التي توصي بها المؤسسات المالية والدوليـة كصـندوق النقـد الدولي، لن يترك أي مجال للتردد والتأخر عن الانخـراط في سـيرورة الانـدماج الاقتصـادي العالمي، فالتباين الفادح في درجة التطور الاقتصادي ومستويات الكفـاءة الإنتاجيـة فـيما بين دول الاتحاد المغاربي ودول التجمعات الاقتصادية الأخرى وعـلى رأسـها دول الاتحـاد الأوروبي، سيؤدي – إن تواصلت الأوضاع على حالها – وفي حالة التحاق كل دولة منفردة بالاتفاقيات الدولية في مجال تنظيم وعمـل التجـارة العالميـة والتحريـر الاقتصـادي، إلى اندثار قسم كبير من المشاريع والمؤسسات والصناعات داخل هـذه الـدول مـما سـيفاقم من أوضـاعها الاجتماعيـة والسياسـية.ويبقـى اتحـاد المغـرب العـربي كخيـار اسـتراتيجي بالنسبة لمجموع دوله،وخاصة في جانبه الاقتصادي،والعمل المغـاربي المطلـوب يسـتدعي الكثير من التشاور والتعاون لإرساء قواعد التضامن والتنسيق كأدوات تمنح كل دولة فيه الاستعداد الجيد لمجابهة منطق العولمة ومن ضـمنه التصـور الأوروبي لمسـتقبل المنطقـة الأورو- متوسطية اقتصاديا وسياسيا وجيوستراتيجيا.

جدول رقم (2-6) أهم اتفاقيات التجارة الإقليمية

الاتفاقية	النوع	الدول الأعضاء
مجلس التعاون الاقتصادي المشترك COMECON	اتحاد جمركي	بلغاريا،التشيك،سلوفاكيا،المجر،بولندا، رومانيا،روسيا.
اتفاقية التجارة الحرة الكندية الأمريكيةCUFTA	اتفاقية التجارة الحرة	كندا،الولايات المتحدة الأمريكية
الجماعة الاقتصادية الأورو آسيوية EAEC	اتحاد جمركي	بلا روسيا،كازاخستان، كيركيز، روسيا، طاجاكستان
منطقة الجماعة الاقتصادية EEA	اتفاقية التجارة الحرة	الجماعة الاقتصادية الأوروبية،أيسلندا،ليشينتاين، النرويج
المجموعة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA	اتفاقية التجارة الحرة	أيسلندا، ليشينتاين، النرويج،سويسرا
مجموعة الثلاث	اتفاقية التجارة الحرة	كولومبيا،المكسيك،فنزويلا
مجموعة التكامل لأمريكا اللاتينيةLAIA	اتفاقية تفضيلية	الأرجنتين، بوليفيا،البرازيل، الشيلي،كولومبيا،كوبا، الإكوادور،المكسيك،الباراغواي البيرو، الأورغواي،فنزويلا
السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR	اتحاد جمركي	الأرجنتين،البرازيل،الباراغواي الأوروغواي
NAFTA	اتفاقية التجارة الحرة	كندا، المكسيك،الولايات المتحدة الأمريكية

Source : Guillaume Gaulier , Sebastien Jean and Deniz Unal – Kesenci, « Regionalism and the Regionalisation of International Trade », document de Travail de CEPII , N° : 16, Paris : CEPII , December 1995 , p . 61 .

ملاحظات ضرورية حول أوزان وآثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

لعل من الضروري الإشارة في نهاية هذا الفصل إلى أن هناك مجموعة من الملاحظات الختامية المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها إلى الاكتمال والتكوين من ناحية الأوزان والآثار على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، يمكن تحديد أهمها على النحو التالي:

1-إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير، التي تكونت وتلك التي في طورها إلى التكوين والاكتمال، تقودها الدول المتقدمة، كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية، وآسيا، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن،

وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقـوة عـلى النظـام الاقتصادي العالمي الجديد من حيـث العلاقـات ومراكـز القـوى الاقتصـادية، والمكاسـب وشكل التكوين.

أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية وقادتهـا الـدول الناميـة، فـلا زالت أوزانها ضعيفة، وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامـل والتكتـل الاقتصادي، حتى تزداد درجـة تأثيرهـا، وخاصـة إذا لـوحظ مـن ناحيـة أخـرى أن هنـاك تكتلات اقتصادية أخرى تحللت وانسحب منها أعضاؤها وتحتاج إلى إعادة تكـوين عـلى أسس أفضل كما حدث في قارة أفريقيا، وبعضها تجمد العمل فيها مثل السـوق العربيـة المشتركة.

2- يرتبط بذلك أن الدول النامية في دوائرها الإقليميـة المختلفـة تحتـاج إلى تكـوين تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سـليمة، وهـو مـا تسـمح بـه منظمـة التجارة العالمية، مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتصادية إذا تكونت في الـدول الناميـة، فسيكون لها آثارها الإيجابية عـلى كـل دول التكتـل الاقتصـادي فـيما يتعلـق بالمكاسـب الاقتصادية فيما بينهـا، وكـذلك عنـد التفـاوض مـع التكـتلات الاقتصـادية الأخـرى فإنهـا ستحصل على مميزات ومكاسب في المعـاملات الاقتصـادية الدوليـة أفضـل مـن دخولهـا فرداى، كدولة دولة.

ومن هنا فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عـربي، وتكتـل اقتصـادي إسـلامي، وتكتل اقتصادي في أفريقيا، وكذلك في أمريكـا اللاتينيـة، عـلى غـرار تكتـل الأنـدين، مـع التوسع في عضويته.

ويفضل أن يضم هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية، تكتل اقتصـادي يخـص الـدول النامية في مجموعها ليدعم القوة الاقتصادية للدول النامية عموماً، ويتطلب ذلك وجـود برنامج يمهد لإقامـة هـذا التكتـل الاقتصـادي، يتضـمن إطـار مؤسـسي في شـكل منظمـة

اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الـدول عمومـاً، وأوضـاع كـل دولـة عـلى حدة، وتعمل على التنسيق بين السياسـات الاقتصـادية بـين تلـك الـدول وتقويـة البنيـة الأساسية للتكتل والتكامل الاقتصادي، وتضـع اسـتراتيجية التعامـل مـع العـالم الخـارجي والتكـتلات الاقتصـادية الأخـرى، بـل تـنهض بقيـام المشروعـات المشـتركة والمتعـددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول.

3- لعـل تكـوين التكـتلات الاقتصـادية العملاقـة أو السـعي إلى تكوينهـا واكـتمال بعضها، يعني وجود اتجاهاً قوياً نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصـادي العالمي الجديد، ليكون نطاقاً تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفـرده في الدولـة الواحدة، عند رسم السياسـات الاقتصـادية التـي تتعامـل مـع العـالم الخارجي،بـل يحـل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسـب ممكنـة من التجارة الدولية. وفي نفس الوقـت يضـمن انتعـاش التجـارة البينيـة وتقـدم عمليـة التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم.

4-إن التكتلات الاقتصادية العملاقـة في أوروبـا وأمريكـا الشـمالية، وآسـيا، رغـم مـا سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة، وإلا أن كل التوقعـات تشـير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين، وبالتالي فإنه مـن الممكـن جـداً أ، يحـدث نـوع مـن التنسيق والتعاون الاقتصادي بين التكتلات الثلاثة القوية على اقتسام أسواق العالم التـي لم تتكتل اقتصادياً بعد ومنها المنطقـة العربيـة وغيرهـا. ومـن ناحيـة أخـرى أن حاجتهـا لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل عاملاً ودافعـاً ملحـاً لاسـتمرار وزيـادة الاعـتماد المتبـادل فيما بينه وهو ما سيؤثر بالسالب على باقي أطراف النظام الاقتصادي العالمي.

5- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشـمالية وآسـيا، مـع نموهـا وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها، فإن ذلك قد يؤدي إلى تبدل الأدوار وأوضـاع

دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالم الجديد، وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي.

6-تشير كثير من الدراسات إلى أن نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة سيسفر عن وجود ثلاث كتل نقدية هي الدولار، والمارك أو "اليورو" والين، وقد تجمعها حقوق السحب الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي، بل يشير الكثيرون إلى أن العملة الأوروبية هي التي ستُسقط الدولار من قمته. وأن الاتحاد الأوروبي مع اكتماله هو الذي سيسقط الولايات المتحدة الأمريكية من قمتها.

7- يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ أو مفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشر عبر مناطق العالم المختلفة.

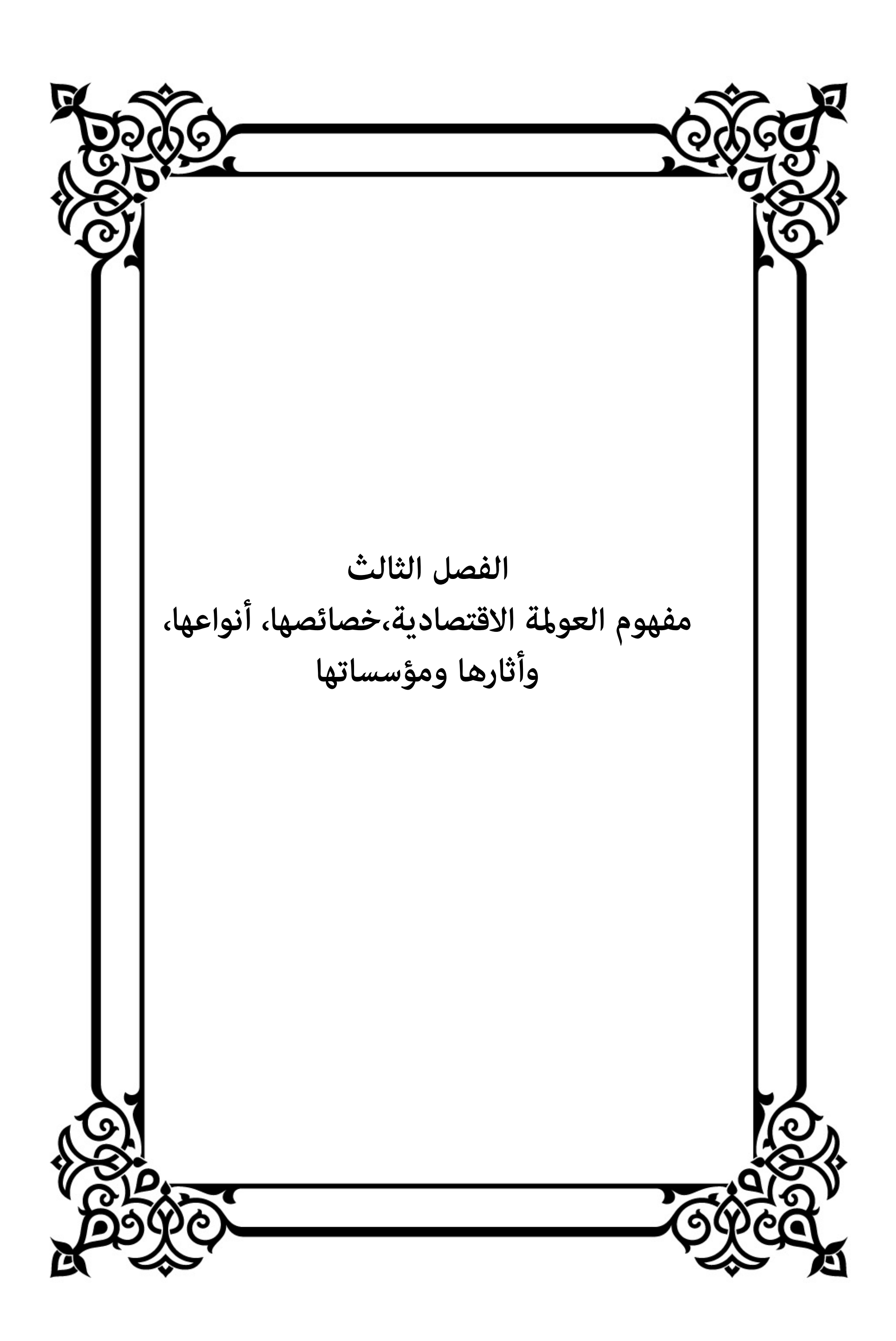
8-إن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، بل أن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل، وبالتالي فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية. بعض الاستنتاجات:

بعد العرض والدراسة لأهم التكتلات الاقتصادية في العالم يمكن ملاحظة أنها تمثل الأعمدة والركائز الإنسانية التي يستند عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد بل والنظام العولمي بصورة عامة.

فإذا كانت العولمة تؤدي إلى التصاق العالم بعضه ببعض ومستقبلاً ربما إلى وحدة الاقتصاد الدولي من خلال حرية تدفق السلع والمواد وانتقال عناصر الإنتاج من رأس

المال والعمل ومن خلال تطور أدوات الاتصالات بصورة لم يسبق لها مثيل،وكل ذلك في إطار الحرية والمنافسة فإن التكتلات الاقتصادية الدولية تمثل بدورها عوامل تنظيمية لظاهرة العولمة بل ومحاولة لتوجيه هذه الظاهرة وفقاً لرغبة ورؤية أقطاب الاقتصاد العالمي: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان حيث يحاول كل هؤلاء أن يصعّد دوره في الاقتصاد الدولي ويزيد من تأثيره على عملية توجيه العولمة من خلال تعظيم قدراته الإنتاجية وقيادته لمجموعة من الدول النامية التي تتحرك في فلكه، كما تتداخل مصالح هذه الأقطاب في هذا المكان وذلك وقد لا يكون هذا الوضع النهائي، فهناك دول وتجمعات كالصين ومجموعة دول جنوب شرق آسيا يمكن أن يكون لها أدوار بالغة الأهمية في المستقبل.

وإذا استطاعت هذه التكتلات أن تحقق تطوراً اقتصادياً وتقنياً على مستويات إقليمية وعالمية وأن تزيد حجم الإنتاج والتراكم العالميين فإن هذه التكتلات قد أدت بدورها إلى زيادة التقسيم الدولي الجائر للعمل وإلى توسيع مقدار الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأكثر من ذلك فقد أدت إلى زيادة الفروقات في مستويات المعيشة بين البلدان النامية، وبين الأثرياء والفقراء، لقد كانت العولمة بل وحركة التصحيح تتم في كثير من الأحيان على حساب تخفيض دخل ومستوى الطبقة العاملة في العالم وارتفاع معدلات البطالة، وعلى حساب التراجع في وضع البيئة والقضاء على الغابات وازدياد مناطق التصحر وزيادة حالة التلوث وهذا يعني الإخلال بالتوازن البيئي وبالنظام الطبقي للعيش والحياة مما يعرض الإنسان والجنس البشري لأعظم الأخطار، وكل ذلك الذي يقود عملية العولمة هو رأس المال والرأسمالية المتوحشة التي تحقق مصلحة الطبقة الثرية الطفيلية.. فإلى أي مقدار يمكن لدول العالم الثالث أن تتقبل المزيد من الإفقار والتهميش؟ وما الموقع الذي يمكن لهذه الدول أن تلجأ إليه لحماية أوضاعها بل لمنع زوالها وانقراضها؟



الفصل الثالث

مفهوم العولمة الاقتصادية،خصائصها، أنواعها، وأثارها ومؤسساتها

الفصل الثالث

مفهوم العولمة الاقتصادية،خصائصها، أنواعها، وأثارها ومؤسساتها

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية، والمعلوماتية، وأصبح الفاعلون في السوق العالمي من تكتلات اقتصادية عملاقة ومنظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات كل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرصة ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات في ظل التحول نحو آليات السوق.

وكل هذه التغيرات التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر ترجع إلى سرعة انتشار ما يسمى بظاهرة العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، وهي الظاهرة التي تتجسد أساسا في جانبها الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها

ورأى أحد الباحثين أن العولمة تشير في جوهرها إلى أمركة العالم (العولمة = الأمركة أي [1]محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها.

(1) إسماعيل صبري عبد الله،" الكوكبة، الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربي، العدد222، 1997، ص 5

أولاً-مفهوم العولمة

كثرت تعريفات العولمة ولم تتفق الآراء والأفكار على تعريف واحد شامل وجامع لها، نظراً لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم، وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية.[1]

أ-المؤيدون للعولمة:

إن المؤيدين يتبنون ويرفعون على وجهة نظرهم بالتركيز على الجوانب الإيجابية للعولمة، وهذه بعض التعاريف:

يرى **بروتون بادي** أن" العولمة تعمل على إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحيد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج الإنسانية ضمن إطاره"[2]، من يفهم من هذا التعريف أن الغرض الأساسي من العولمة هي توحيد المجتمع الإنساني في إطار قالب جاهز تقوده قوة معينة.

وجهته **روبرتسون** يعرف العولمة، فيقول أنها:" انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم، وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط"[3]، بمعنى هناك تراجع أثر الفواصل المكانية والزمنية على المعاملات الدولية.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 16.

(2) فضيل دليو، التحديات المعاصرة، العولمة الأنترنت، الفقر، اللغة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسطنية، الجزائر، 2002، ص 76

(3) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001،ص13

ويحدد **ريكاردو بيتريلا** العولمة في كونها:" مجموعة المسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في الأسواق العالمية، منظمة بمعايير ومقاييس عالمية من طرف منظمات تعمل على أساس قواعد عالمية، وفق ثقافة تتطلع للانفتاح على النظام العالمي وتخضع للاستراتيجيات العالمية"[1].

وترى **الأستاذة بثينة حسين عمارة** أن العولمة:" هي إزالة القيود والحدود الاقتصادية والعلمية والسياسية بيد الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة أو كقرية صغيرة، بضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي".[2]

ويراها **عصام نور**:" اتجاه جديد لطابع الحياة الاقتصادية، والسياسية والثقافية بالصيغة العالمية، لأن ظاهرة العولمة تريد أن تجعل العالم كله يتكلم بلغة واحدة، لأن معاناته الاقتصادية واحدة من منطلق أنه ما من مجتمع قوي يستطيع العيش بمعزل عن المجتمعات الأخرى، ونتيجة زيادة نظم المعلوماتية، والتقدم التكنولوجي، والتقارب الشديد عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وبالتالي أصبح العالم قرية إعلامية صغيرة".[3]

ب-المناهضون للعولمة:

إن الرافضين لفكرة العولمة يعتمدون في تعريفهم لها على أنها استعمار من نوع جديد، تروج له الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يؤكدون أنه

(1) يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، بدون مكان نشر، 1999، ص19

(2) بثينة حسين عمارة، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، ط1، بدون مكان نشر، 2000، ص21.

(3) عصام نور، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعية، الطبعة الأولى، بدون مكان نشر، 2002، ص 16.

يجب الحذر والخوف منها، والاحتياط من أساليبها وأفكارها، وعلى هذا الأساس سنأتي ذكر مجموعة من التعاريف تنفر وتحذر من العولمة فيما يلي:

يرى **تايلور** أن العولمة هي:" عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة وهذا من المنظور الغربي عبر العالم، بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في المشاركة في هذه العملية" [1].

أما الدكتور **عبد السلام أبو قحف** فيصيغ مجموعة من التعاريف على النحو التالي:[2]

- خطة رأسمالية غربية، تستهدف استنساخ العالم على صورتها، أي قولبته وتنميته بالشكل الذي يخدم أهداف القوى العظمى.
- هي محاولة جادة لتكريس أو تجنيد الشرعية الدولية لخدمة مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- هي دعوة لتجاهل التاريخ أو الحضارات.
- هي خطاب ثقافي وسياسي واقتصادي تحت شعار أو أطروحة تسمى بالنظام العالمي الجديد الذي ينطوي في ظاهره على شعارات عديدة مثل: حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية، بينما جوهره هو تعميق فجوة التخلف بين الشمال والجنوب، والقضاء على أي محاولة للثنائية القطبية، والسيطرة على

(1) ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص15.

(2) عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال، دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002، ص ص 14-15.

ثـروات الشـعوب واسـتعمالها لصـالح الـدول العظمـى، وطمـس حضـاراتهم وثقافتهم.

- -هي اسـتراتيجية أمريكيـة التصـميم لـترويج دعـوى قهريـة مـن خـلال آليـات اقتصادية وثقافية وبتوجيـه نفعـي بحـت، لتغيـير هيكـل وتركيبـة المجتمعـات ونسيجها القومي وتحويله نحو الحضارة الغربية إن صح التعبير.
- هي الاستعمار الفكري والثقافي والاقتصـادي مـن جانـب قـوة واحـدة أو تكتـل واحد.

ويرى **مارتين كنون** أن العولمة تمثل ما اصطلحنا على تسميته في العالم الثالـث لعـدة قرون بالاستعمار، ووفقاً لذلك تعد العولمة صورة من صور الإمبريالية الحديثة".[1]

أمـا الـدكتور رمـزي زكي فيقـول:" إن العولمـة ليسـت سـوى إعـادة إنتـاج لجـوهر الرأسمالية المتوحشة، التي انطلقت غرائزها بعد زوال الحواجز الرادعة لها".[2]

ويقول الدكتور **جلال العظـم** أن:" العولمـة هـي حقبـة التحـول الرأسـمالي العميـق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سـيطرتها، وفي ظـل سـيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ".[3]

ويؤكد الدكتور علي جمعة أن العولمـة في صـورتها المتطرفـة تـدعوا إلى زوال الدولـة والأسرة والدين والثقافة واللغة باعتبارها قيوداً على الفكر والعمل معاً.[4]

---

(1) ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص15.

(2) حسين حنفي، صادق جلال العظيم، ما العولمة؟، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 1999، ص80.

(3) نفس المرجع، ص125.

(4) على جمعة وآخرون، الإسلام والعولمة، دار الإشعاع الفني، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002، ص133.

في حقيقة الأمر هناك صعوبة كبيرة لصياغة تعريف شامل للعولمة لأنه هناك مجموعتين من التعاريف، الأولى مؤيدة للعولمة وأفكارها، والثانية رافضة لها وأفكارها، وهذا ما يجعلنا مرغمين على صياغة تعريف لكل مجموعة ثم محاولة التوفيق بينهما.

فالتعريف الأول جاء على لسان **الدكتور عبد المطلب عبد الحميد** حيث يقول أن العولمة هي:

" السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق، وتعميق الثورة فيها الحدود السياسية للدول التي حولت العالم إلى قرية عالمية مترامية الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدولة القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون على قواعد للسلوك، وخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية"[1].

أما التعريف الثاني فجاء على لسان الدكتور **ممدوح محمود منصور** حيث يقول أن العولمة هي:

"عملية مدارة إرادياً، تهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي الاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في التكنولوجيا، الاتصال، المواصلات والمعلوماتية، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة المتمركزة بأيدي الدول المتقدمة، وكل هذا من أجل تحقيق الهيمنة العالمية وذلك من خلال فرض أنماطها السياسية والاقتصادية

(1) عبد المجيد الصالحين وآخرون، من منظور شرعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص21.

والاجتماعيـة والثقافيـة والمعيشـية عـلى بقيـة منـاطق العـالم، خدمـة المصـالح القـوى المسيطرة.[1]

بعيداً عن هذا وذاك (المؤيدون والرافضون)، فإن العولمة تعني بصورة شاملة حريـة انتقـال حركـة رؤوس الأمـوال والسـلع والخـدمات والأيـدي العاملـة والاسـتثمارات والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية دون قيود تذكر.

ثانياً- خصائص العولمة:

يمكن حصر أهم خصائص العولمة فيما يلي:

- حرية التجـارة الخارجيـة مـن خـلال حريـة انتقـال السـلع والخـدمات، رأس المـال، الاستثمار، وعوامل الإنتاج عبر الحدود دون عوائق أو حواجز تعرقل هذه العملية.
- سيادة آلية السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية مـن خـلال الاسـتفادة مـن الثروة التكنولوجية، ثروة الاتصالات، المواصلات والمعلومـات بشـكل يـدعم عمليـة الإنتاج بأقل تكلفة وأحسن جودة وأعلى إنتاجية، والعمل على البيع بسعر تنافسي دون إغفال عملية الاقتصاد في الوقت.
- تزايد التوجه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل نتيجة ما أسفرت عليه الحقبة الأخيرة من القرن العشرين من تحولات، من خلال اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية في ظل وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، التي جعلت من العالم قرية مترابطة الأجزاء، وتتأثر فيما بينها بشكل يدعم عمليـة توزيع العملية الإنتاجية وفق التقسيم الجديد للعمل الدولي.

(1) ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص16.

وقد تترتب عن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة نذكر منها:

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج.
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية إيجابية كانت أم سلبية.
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المتخلفة.
- تزايد درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة.

- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل بحيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تقوم بمفردها بإنتاج منتوج معين بشكل يدعم عملية التخصيص.

- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال التأثير على الاقتصاد العالمي بانتشارها في مختلف أنحاء العالم، ومن خلال الاستثمار المباشر ونقل التكنولوجيا.

- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

من الخصائص الهامة للعولمة تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995، وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له، لتعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إدارة السياسات النقدية والمالية والتجارية في العالم.

- الاهتمام بالتقدم التكنولوجي من خلال العمل على تحفيز الإبداع والابتكار والاختراع بشكل يخدم الاقتصاد في ظل العولمة.

- توحيد الأسواق من خلال التكتلات الإقليمية والجهوية بشكل يدعم حرية انتقال السلع والخدمات والأفكار والعمالة.

- تلاشي دور الدولة في مجالات التدخل من خلال السياسة النقدية والمالية.

- تعاظم دور الاستثمار الأجنبي.

ثالثاً- تعريف العولمة الاقتصادية:

من أهم التعريفات التي تناولت العولمة الاقتصادية هي:

- العولمة تشير إلى عملية تعميق الاعتماد المتبادل بين المؤثرين في الاقتصاد العالمي في المجالات متعددة منها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وخاصة رأس المال.

- العولمة هي تحول العالم إلى سوق واحدة تزداد فيها المنافسة على جميع الأصعدة.

- العولمة الاقتصادية تعني فتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال، وعدم وضع العراقيل والصعوبات على عمليات الاستيراد والتصدير.

- كما يعرفها البعض بأنها:" مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية".

انطلاقا مما سبق، يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها،"كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل وكذلك بروز الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة وتعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم،

وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة"[1].

لذا يمكن حصر أهم العناصر المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية كما يلي:

أ- تحرير التجارة الدولية تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.

ب-التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج-التزايد المستمر لانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

د- التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية وأثارها

تكشف التطورات المتلاحقة للعولمة والتغيرات العالمية المصاحبة لها عن وجود نوعين رئيسين من العولمة هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية وتختلف الآراء بين إيجابية وسلبية آثارها.

أولاً- أنواع العولمة الاقتصادية:

عند البحث بعمق في العولمة الاقتصادية نجدها تحدث على نطاقين رئيسيين فهي تتجسد بقوة في مجال الإنتاج في اتجاهين، يعبر الأول عن عولمة التجارة الدولية واتفاقيات تحرير التجارة الدولية ويعكس ذلك معدلات نمو التجارة الدولية المتسارعة، ويعبر الاتجاه الآخر عن تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات متسارعة أكثر من نمو التجارة العالمية.

(1) د. مصطفى يوسف كافي، عولمة الأسواق المالية المعاصرة، دار الحامد، عمان، الأردن، 2016

أما النطاق الثاني للعولمة الاقتصادية فهو العولمة المالية والتي يعبر عنها النمو السريع للمعاملات المالية الدولية.

1-عولمة الإنتاج

المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نجد أن هناك مجموعة رئيسية من المتغيرات التي تحدث على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية والدولية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل الأسواق العالمية في مجال السلع والخدمات، ومنه تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور من خلال اتجاهين:

- **الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية :** حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين حيث بلغ معدل النمو للتجارة العالمية ضعفي النمو للناتج المحلي الإجمالي العالمي. فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9% عام 1995، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط، وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، فالشركات متعددة الجنسيات تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي،ويضاف إلى ذلك أن 90% من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

- **الاتجاه الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر** : ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

- **خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر** : من الآراء والنظريات التي تناولت محـددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة والتحاليل ومن تلك النظريـات : نظريـة عـدم كـمال السوق،نظرية المنشأة الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكاريـة، ونظريـة الموقع. وقد أوضحت هذه النظريات أنه يلزم توافر جملـة مـن الخصـائص في الاسـتثمار الأجنبي وهي:

- **غياب المنافسة الكاملة في الدول المضيفة** وانخفاض المعروض من السلع في تلـك الدول،مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية.
- **أهمية التفوق التكنولوجي** كمحـدد مـن محـددات الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة.
- احتفاظ الشركات بالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات التي تحقق لهـا التميـز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات المحلية في الدول المضيفة.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج**،يجب أن يحقق أرباحا أكـبر مـن تلـك التـي يحققها في الـداخل مـع امتلاكـه مزايـا احتكاريـة أو شـبه احتكاريـة في مواجهـة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

2-العولمة المالية:

أ-تطور العولمة المالية:

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد مـن الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فـإن العولمـة الماليـة حديثـة النشـأة نسبيا، فعمرهـا لا يتجـاوز أربعـين سـنة عـلى أكـثر تقـدير،حيث تتمثـل في ذلـك التشـابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، وبـدأت تتجسـد أكـثر فـأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحـواجز في الولايـات المتحـدة وبريطانيـا مـا بـين

(1979-1982)،لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى، ومهما **يكـن - فقـد مـرت بالمراحـل التالية :**

1.مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من (1960-1979)

وتميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بوساطة بنكية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيـه الإسترليني، الدولار).
- انهيار نظـام بريتـون وودز في 15 أوت 1971، وإنهـاء ربـط الـدولار والعمـلات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.
- زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض.

2. مرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من (1980-1985)

- المرور إلى مالية التسوق،أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربـط الأنظمـة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي.
- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي عـلى المسـتوى العـالمي، وذلـك بعـد رفـع الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.

- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة، والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.
- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

3.مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة: امتدت هذه المرحلة من 1986إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات من القرن العشرين وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية.
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة(Big-Bang)، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.

ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا، وينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية.

إن مفهوم العولمة المالية لا ينفصل أبداً عن تطورها التاريخي، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العولمة المالية من مرحلة لأخرى تعطي كل منها تصورا معينا للعولمة المالية، **ولكن يمكن إدراج تعريفين مهمين:**

❖ **التعريف الأول:** " العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذالك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر".

❖ **التعريف الثاني:** « العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية ".

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف العولمة المالية على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يخترق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر.

ب-العوامل المفسرة للعولمة المالية:

تظافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان، وكان أهم العوامل المفسرة لها :

1.تنامي الرأسمالية المالية : لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المـال المسـتثمر في الأصول المالية دورا أساسـيا في إعطـاء قـوة الـدفع لمسـيرة العولمـة الماليـة، فأصـبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعـدة أضـعاف عـن معدلات الـربح التـي تحققهـا قطاعـات الإنتاج،وصـارت الرأسـمالية ذات طـابع ريعـي. تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره عـلى الصـعيد العـالمي. لعـب رأس المـال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمـه مـن مـوارد ماليـة (قـروض، اسـتثمارات مالية) بشروطه الخاصة. ولقد ارتبط هذا النمو المطـرد للرأسـمالية الماليـة أيضـا بظهـور (الاقتصـاد الرمـزي) وهـو اقتصـاد تحركـه رمـوز ومـؤشرات الـثروة العينيـة أي : الأسـهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

2.**عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية :** حدثت موجـة عارمـة مـن تدفق رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة مـن المـدخرات والفـوائض الماليـة التي ضاقت الأسـواق الوطنيـة عـن اسـتيعابها، فاتجهـت نحـو الخـارج بحثـا عـن فـرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

3. ظهور الابتكارات المالية:ارتبطت العولمة المالية بظهوركم هائل مـن الأدوات الماليـة الجديدة التـي راحـت تسـتقطب العديـد مـن المسـتثمرين،فإلى جانـب الأدوات التقليديـة المتداولة (الأسهم، السندات)،أصبح هناك العد يد من الأدوات الاسـتثمارية منهـا المشـتقات التي تتعامل مع التوقعـات المسـتقبلية وتشـمل:المبـادلات، المستقبليات،السـقف،الخيارات، وكل هذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة مـن الاختيـارات عنـد اتخـاذ قـراراتهم الاستثمارية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين وهما :

أ-الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين.

ب-المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة.

4. **التقدم التكنولوجي**: ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بىن مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

5. **التحرير المالي المحلي والدولي**: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وقد زادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

6. **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية**: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي،بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي :

أ- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيدين المحلي والدولي.

ب-دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة(1980- 1995) انخفض نصيب البنوك التجارية في

الأصـول الماليـة الشخصـية مـن 50% إلى 18% وفي مقابـل ذلـك ارتفـع نصـيب المؤسساتلاالمالية غير المصرفية إلى نحو 42%

ج -من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير

المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية، قامت بعمليات الاندماج فيما بينها، وتوسيع مجال نشاطها.

جـ. مؤشرات العولمة المالية: في العقد الأخير من القرن المنصرم،أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا حيث قفزت التدفقات المالية بين الأسواق المالية قفزة هائلة ويكفي للدلالة على ذلك أن نتبع مؤشرين هما :

-**المؤشر الأول**: الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980،بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكيةو ألمانيا عام1996،و إلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

- **المؤشر الثاني**: الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي. 1.2 ترليون دولار أمريكي في عام 1995، وهو ما يزيد عن 84 % من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال،ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال،و الحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات

الشخصية، وتحرير حساب رأس المال، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل تـرتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

ثانيا: آثار العولمة

إن مفهوم العولمة ليس مفهوما محايدا، بل هو مفهوم مفعم بالإيديولوجيـة حيـث يـرى الـبعض أن العولمـة كعمليـة هـدفها تحقيـق التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية وزيادة الرفاهية لدول العالم من خلال زيـادة وتنويـع التجـارة والاسـتثمارات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى انتشار المعلومات والحرية الثقافية، فيما ينظر إليهـا كظـاهرة سوف تدمر الثقافات والعادات الوطنية، كما ترسخ تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، مما قد يؤدي إلى تدمير البيئة نتيجـة الاسـتغلال السـيئ للمـوارد المتاحـة وعليـه سـوف نتعرض بإيجاز للآراء المؤيدة والمعارضة للعولمة.

*__الـرأي الأول:__ والـذي يـرى أن العولمـة سـوف تـؤدي إلى زيـادة الرفاهيـة وإعطـاء التنمية دفعة قوية وخاصة في الدول النامية من خلال:

- زيادة الاعتماد المتبادل.
- التبادل والمنافسة العالمية بين الدول مما يؤدي إلى تشابه السياسات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
- إن التقدم التكنولـوجي المـتلازم مـع العولمـة يـؤدي إلى تخفـيض تكلفـة النقـل والصفقات المالية، كما أن إزالة القيود على التجارة سوف تؤدي إلى زيادة فرص الإنتاج للـدول التـي تسـعى لتصـدير منتجاتهـا، ومنـه زيـادة معـدلات الإنتـاج والتصدير ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- إن تدويل الخدمات والزيادة المطردة في التقدم التكنولـوجي يسـاعدان الـدول الناميـة عـلى خلـق فـرص جديـدة للتصـدير وجـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات

الأجنبية، كما أن التقدم التكنولوجي سيساعدها على تحقيق معدلات عالية من التنمية وخاصة في مجالات البنية الأساسية.

- تساعد العولمة الدول النامية على تبني العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادي، فالسياسات التجارية المتمثلة في إزالة القيود والتعريفة الجمركية تؤدي إلى تمكين الصناعات من المنافسة، كما تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية، والاستفادة من الوفورات النسبية، بالإضافة إلى سهولة انتقال التكنولوجيا، وعلى العكس فإن الدول التي تفرض القيود على التجارة تتدهور موازين مدفوعاتها وتتدنى معدلات النمو الاقتصادي لديها، كما أن سياسات الحماية فشلت في تخفيض البطالة في الدول المتقدمة والنامية.

***الرأي الثاني**: يرى أن للعولمة تأثيراها السلبية على التنمية في الدول النامية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تؤدي العولمة إلى تقليص دور الدولة مما قد يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، اليابان، حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وذلك نظرا للدور الهام والفاعل الذي تلعبه الدولة والتدخل في الشؤون الاقتصادية وإعداد القوانين المنظمة للتجارة الخارجية، وكذا التحكم في الاستيراد والاستثمارات الأجنبية.

- إن تسارع فكرة العولمة يؤدي إلى تجاهل العديد من المصطلحات الهامة التي شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين ومتخذي القرار مثل: العالم الثالث، التقدم، حوار الشمال والجنوب، التنمية الاقتصادية، عليه فإن العالم المتقدم أصبح يتجاهل مشاكل دول العالم الثالث، كما أن عملية الانفتاح الاقتصادي

والدعوة إلى استخدام السياسات التي تؤيد تحرير الأسواق المالية والنقدية والتي يدعو إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تؤدي إلى خروج ودخول الأموال على نطاق واسع وبالمليارات وفي لحظات سريعة جدا، ومن ثم فإن السلطات النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات وعليه فإن العالم يتحول إلى رهينة في قبضة حفنة من المضاربين.

- من بين الأهداف التي تسعى العولمة إلى تحقيقها زيادة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وحسب إحصائيات البنك الدولي فإن إجمالي رؤوس الأموال للدول النامية بلغ عام 1997 حوالي 243.8 مليار دولار مقارنة ب 44.4 مليار دولار في عام 1990، أي أن هناك حوالي 549 % زيادة في رؤوس الأموال المتجهة إلى الدول النامية، مع العلم أن% 79 من هذه الأموال في عام 1997 ذهبت إلى الصين والمكسيك وأندونسيا والأرجنتين والهند وتركيا، بينما حصلت دول شبه الصحراء الإفريقية ودول الشرق الأوسط على نسبة متدنية للغاية.

ونستخلص من هذا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العولمة كظاهرة كالقضاء على الفقر والتوسع العادل للمنافع على الدول، وبالمقابل هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول النامية كالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإحداث الإصلاحات الهيكلية أما بالنسبة للدول العربية فهناك إجماع بين المفكرين الاقتصاديين، بأن تحقيق التكامل الاقتصادي والإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات الوطنية سيمكنها من أخذ الوضع اللائق بها في الاقتصاد العالمي، في وقت اكتسبت فيه التكتلات الإقليمية فرصة أكبر للسيطرة على العالم، بسبب توسعها العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، وأصبح الاقتصاد هو الوسيلة الأمثل لإثبات البقاء، أين أصبحت الثورة التكنولوجية في ميدان المعلوماتية، الاتصال والنقل أهم معين

لهذه التكتلات[1]. وقد أعلن ريناتو ريجوريو[2] إن أي فرد يؤمن بإمكانية توقف مسار العولمة، يجب أن يفسر كيفية وإمكانية توقيف التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وهذا ما يعادل بالضبط توقيف دوران الأرض.

وباعتبار كل ما سبق وللتخفيف من عمق الهوة بين الدول النامية والمتقدمة يجب أن تكون كل خطوة مرهونة بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، خاصة بعد تزايد عدد المنخرطين في منظمة التجارة العالمية وزيادة الترابط بين اقتصاديات الدول من خلال التكتلات الإقليمية التي اتخذت محاور مختلفة منها ما هو شمال – شمال)المجموعة الاقتصادية الأوروبية) أو شمال- جنوب(منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية، واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية) أو جنوب – جنوب (رابطة دول جنوب شرق آسيا، والمجموعات الاقتصادية الإفريقية).

المطلب الثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية

إن العولمة الاقتصادية تنطوي على ثلاث نظم رئيسية هي النظام النقدي، المالي والتجاري ويقوم على إدارة هذه الأنظمة الثلاث منظمات اقتصادية عالمية هي ما يعرف بمؤسسات **بريتون وودز (Bretton Woods)** وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى المنظمة العالمية للتجارة.

(1) Dot Keet, “ Globalization and Regionalization, contradictory tendencies ? counteractive tactics ? Or strategic possibilities ? ” In: http://www.idg.org .Za/ ldgdoes/globfinal.doc.

(2) المدير العام لمنظمة التجارة العالمية منذ 1994.

أولاً.صندوق النقد الدولي:

الهدف المعلن من إحداث الصندوق هو تشجيع التعاون النقدي الدولي، والعمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، تجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية والوصول إلى نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات، [1] والعمل على ثبات أسعار تبادل العملات بين الدول الأعضاء.

أما الهدف الحقيقي من إنشاءه يتمثل في تثبيت الأوضاع النقدية في تطلع إلى اقتصاد مفتوح عالمي في ظل غياب قاعدة الذهب، التي كانت قد قامت بهذه الوظيفة حتى الحرب العالمية الأولى.[2]

يصل رأسمال صندوق النقد الدولي في الوقت الحالي إلى 300 مليار دولار، أما عن توزيع التصويت على مستوى هذه المؤسسة فهو ب **% 17** بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من34% بالنسبة للمحافظين الدائمين أو المنتخبين من طرف الاتحاد الأوروبي، أكثر من % 6 لليابان بهذا يظهر بوضوح أن الدول المتطورة تسيطر بصفة كلية على سياسة صندوق النقد الدولي[3].

ويقدم الصندوق للدول الأعضاء التي تتعرض لعجز مؤقت في موازين مدفوعاتها، قروضا في حدود الشريحة الذهبية لحصتها في الصندوق دون شروط، طالما أن السحب

---

(1) Jacques Adda , **La Mondialisation De l'économie** , Alger : Casbah Edition ,tome 2, problèmes , 1998 ,p.91.

(2) Mayeul Kauffmann , **Les actions du FMI, de la Banque mondiale et de l'OMC** , *facteurs de réduction des conflits internes ou internationaux* ? in : http://www.FMI.org. consulté le 23/11/2009.

(3) Jaques Fontanel , **Géoéconomie de la globalisation** , Alger : Office des publications universitaires, Grenoble : Université Pièrre Mendes France , 2005 ,p.176. consulté le 06/03/2009.

المطلوب لا يتجاوز هذه الشريحة، أما إذا أرادت دولة ما من الدول الأعضاء أن تسحب من الصندوق ما يتجاوز شريحتها، فإن عليها أن تبرر طلبها وأن تتعاون مع الصندوق لتطبيق سياسات اقتصادية ونقدية ومالية معينة يراها الصندوق لازمة للقضاء على العجز بميزان المدفوعات.

و لقد توصل صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي، والجهات المختصة في الدوائر الرأسمالية العالمية إلى وضع برنامج ثابت يتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية يقدم إلى جميع الدول دون مراعاة لظروف أي دولة، وتندرج التوصيات الإلزامية للصندوق ضمن المحاور الثلاثة التالية[1]:

- **المحور الأول :** إجراءات خاصة بالقضاء على العجز في ميزان المدفوعات، وتشمل بصورة أساسية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، إلغاء الرقابة على الصرف الخارجي، تحرير الاستيراد من جميع القيود وخصوصا بالنسبة للقطاع الخاص، وإلغاء الاتفاقات التجارية الثنائية وإقامة سوق تجارية للنقد.

- **المحور الثاني :** إجراءات تتعلق بتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتشمل مجموعة من السياسات الهادفة إلى تخفيض الإنفاق العام بشقيه التجاري والاستثماري وزيادة الموارد الضريبية غير المباشرة وإلغاء الدعم الحكومي لأسعار السلع الأساسية. [2]

- **المحور الثالث :يتعلق** بالسياسة النقدية، ويهدف إلى الحد من نمو عرض النقود، تنمية السوق النقدي والمالي، ويشتمل على تعويم أسعار الفائدة، ووضع حدود للائتمان البنكي وتطوير البورصات والأسواق المالية، وتكوين احتياطي لسداد الديون.

(1) منير الحمش، المرجع السابق، ص123

(2) عبد اللـه جندل،" صندوق النقد الدولي :أدوار مختلفة في مشهد واحد" مجلة معلومات دولية، العدد 4، 2000، ص65

ثانياً.البنك الدولي :

البنك الدولي هو المؤسسة الثانية التي انبثقت عن مؤتمر بريتون وودز عام 1944 وتوجد إلى جانبه مؤسسات مالية دولية أخرى هي : بنك التسويات المالية، مؤسسة التمويل الدولية، ووكالة التنمية الدولية.[1]

وقد صاغ البنك الدولي سياسته وبرامجه وتوصياته، في ضوء المبادئ التي وضعها "تقرير بيرسون" حول التنمية والاستثمارات الأجنبية وفي ضوء سياسة صندوق النقد الدولي، لتشكل معا التحرك المشترك للرأسمالية العالمية من أجل إعادة صياغة إستراتيجية تعاملها مع الدول النامية.[2]

و لتكون أساسا لمناهج التكيف وسياسات الإصلاح الاقتصادي بحيث تحمل في جوهرها وطابعها العام أفكار المدرسة النقدية النيوكلاسيكية، المدرسة التي انتقدت تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ونادت بالدعوة إلى حرية السوق والليبرالية الاقتصادية، **وجاءت المبادئ والسياسات المقدمة إلى الدول النامية على هيئة نصائح متضمنة ما يلي[3]:**

- حرية التجارة والاعتماد على قوى السوق والمنافسة؛
- تشجيع السياسات المتجهة للتصدير؛
- التخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية؛
- تنمية وتشجيع القطاع المحلي والأجنبي؛

---

(1) **Accords de Bretton Woods**, in : http:// fr /wikipedia , org/ wiki / accords_de_ Bretton _woods. consulté le 06/03/2009.

(2) ناصر دادي عدون وشعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الاقتصادية،الجزائر : دار المحمدية العامة،2003 ،ص86

(3) منير الحمش، المرجع السابق، ص ص 123-124

- إلغاء الدعم الحكومي للأسعار وتخفيض عجز الموازنة؛
- تطبيق سياسات خوصصة القطاع العام.

وهي تهدف في النهاية إلى تحقيق ما يلي:

- تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد وفي تنميته.
- انفتاح الأسواق وإعطاءها الأولوية في تسيير الاقتصاد، وإطلاق حرية المبادلات التجارية.
- اعتبار اقتصاد السوق ركيزة العمل الاقتصادي والتنموي وإفساح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية.
- دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ويتم التنسيق بصفة كاملة بين الصندوق والبنك الدوليين، فالدول المحتاجة إلى خدمات البنك، يجب أن تقوم بجدولة ديونها، وليحقق لها نادي باريس ذلك عليها أن تأتي بشهادة حسن سلوك من الصندوق الدولي الذي يربط ذلك بتنفيذ برنامجه الإصلاحي في محاوره الثلاثة التي سبق الإشارة إليها[1].

إضافة إلى ذلك، ووفقا لمتطلبات الهيمنة الأمريكية التي تتجلى في **وفاق واشنطن وهو** اتفاق تضمن مجموعة من السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومقر هذه الأطراف الثلاثة واشنطن ولذا سمي هذا الاتفاق بوفاق واشنطن.

(1) Jean Peyrelevade, **Le Capitalisme Total,** France : Ed du Seuil et la république des Idées, 2005, p.55.

ينصب الهدف العام لهذا الاتفاق في تحقيق مشروع السوق الحـرة العالميـة ويقـوم هذا التوافق على مبدأين، يتمثل الأول في حكومة الحد الأدنى والثاني في الأسواق الحرة.

مما يتطلب التثبيت التجاري بغرض السيطرة عـلى التضـخم، وعـدم الحـرص الزائـد على خفض البطالة، وتجنب العمالة الكاملة، وإحلال الـواردات، وعـدم وجـود معـدلات شديدة الارتفاع للادخار وتيسير الخوصصة ودعم حرية الأسـواق، وغيرهـا مـن إجـراءات تهدف إلى رفع يد الحكومة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وأن يقتصر دورها عـلى الأدوار الرئيسية مثل:

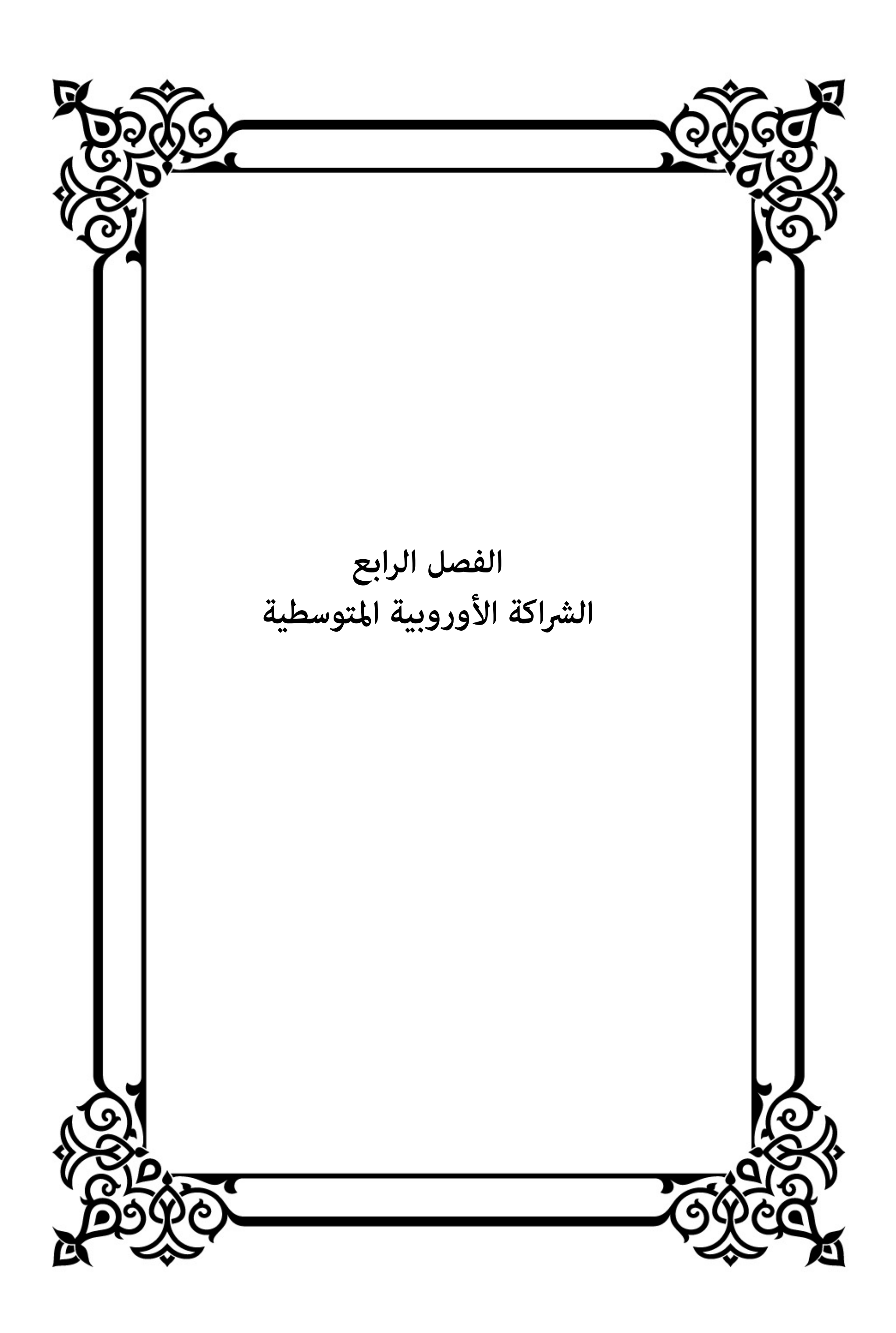
الأمن الداخلي والخارجي والعلاقات الخارجية والقضاء، أي تقليص حجـم الحكومـة بحيث يصبح اصغر ما يمكن[1].

و قد أعادت الأزمـة في الثمانينـات، صـياغة أهـداف وهيكلـة المؤسسـتين في تسـيير العلاقات المالية الدولية[2].

وعليه هناك شروطا سياسية لابد من التقيد بها ولهذا فقـد اسـتبعدت دائمـا الـدول ذات النهج الوطني المناهض للاستعمار والتبعية، من الاستفادة من برامج البنـك الـدولي ومؤسساته.

(1) منير الحمش، المرجع السابق، ص124

(2) Jack Adda , **La Mondialisation de l'économie** , tome 2 ,op.cit., p.91.



الفصل الرابع
الشراكة الأوروبية المتوسطية

الفصل الرابع

الشراكة الأوروبية المتوسطية

لذلك كان لا بد على أوروبا العمل من أجل بقائها الشريك التجاري الأول لدول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط , خاصة وأنها تستأثر على بما يزيد على 40 ٪ من حجم ما تستورده دول المنطقة, كما تستوعب أسواق الدول الأوروبية نحو 28 ٪ من إجمالي صادرات دول المنطقة.[1]

كما دفع تواضع نتائج السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها دول المجموعة الأوروبية, وكذا التحولات التي بدأت تعرفها الساحة الدولية على كافة الأصعدة, وعلى الخصوص تحول الكثير من الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق- بعد سقوط المعسكر الاشتراكي- واتجهت الدول بصورة مطردة نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل تزايد ضغوطات العولمة وترتيبات الإقليمية الجديدة, فأدى بالأوروبيين إلى التفكير بسياسة جديدة تراعي هذه التحولات، توجت بعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 م للشراكة الأورو متوسطية بأبعادها الثلاثة الأمنية والسياسية والبعد الاقتصادي والمالي إضافة إلى البعد الاجتماعي والثقافي[2] .

حيث أصبحت تمثل هذه الشراكة إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الإتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب شرق المتوسط.

(1) شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص93

(2) علي لزكر ,ناصر بوعزيز ,**تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية** ,مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، ص30

المطلب الأول: نشأة الشراكة الأوربية المتوسطية

هكذا عقد مؤتمر برشلونة الأوربي المتوسطي يومي 28-27نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشرة،[(1)(*)] وإثنى عشرة دولة متوسطية،[(2)(**)] إضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب, وكذلك حضور الولايات المتحدة وروسيا, ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق بصفتهما ضيف الجلسة الافتتاحية وقد استبعدت ليبيا نظرا للحصار والعقوبات المفروضة وعليها من قبل الأمم المتحدة وكذلك بسبب الشعور الضمني للدول الأوربية بتورطها قي قضية (لكربي)[(3)].

ويتميز مسار الشراكة بمنهج كلي, مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها سابقا هذا في الستينات والسبعينات والتي كانت تستند الى عوامل اقتصادية بحتة, بالإضافة الى تضمنه من جانب اقتصادي ومالي, فإنه طرح برامج عمل وأهدافا أمنية من أشكال التكتل بين كل من الاتحاد الأوربي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة والشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون دول نامية وهذا في إطار ما يسمى ب "الإقليمية الجديدة " وبمعنى آخر إقامة تكتل أوروبي متوسطي يمكن ان يلعب دورا استراتجيا في لعبة التوازنات الدولية الجديدة التي بدأت في التشكل عقب تفكك الاتحاد السوفيتي كظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والتي تراها الأول الأوروبية تهديدا مباشرا لمصالحها خاصة الاقتصادية منها في السوق الدولية[(4)].

---

(1)* دول الاتحاد الاوربي هي :بلجيكا ,دامارك ,المانيا ,اليونان , اسبانيا ,فرنسا ,إيرلندا ,إيطاليا ,لكسمبورغ , بريطانيا ,النمسا ,البرتغال, فلندا ,السويد ,هولندا.

(2) **هي : المغرب ,تونس الجزائر مصر لبنان , سوريا, السلطة الفلسطينية ,تركيا , مالطا , فيرص , الاردن , اسرائيل.

(3) شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص100

(4) محمد براق ,سمير ميموني ,الاقتصاد **الجزائري ومسار برشلونة : دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية**، الملتقى الدولي حول :آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على اقتصادية الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة - والمتوسطة ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ,جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 13-14**نوفمبر 2006، ص 4**

انتهت أعمال مؤتمر برشلونة بإصدار الإعلان السياسي بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطة على المشروع المقدم من الجانب الاوربي.[1][*]

لقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المشاركة في وضع الأسس العملية لبناء إطار متعدد الأطراف للحوار والتعاون والتضامن الدولتين ويقوم على روح المشاركة, مع مراعاة الخصائص والقيم التي ينفرد بها كل من المشاركين كما أكد أن الهدف العام هو جعل حوض التوسط منطقة للحوار والتبادل والتعاون تضمن السلام والاستقرار والازدهار وترسخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستمرة ومحاربة الفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات والاهتمامات الأساسية لكل المشاركين[2].

وترتكز الشراكة الاوروبية المتوسطة على ثلاثة جوانب رئيسية هي[3]:

1. الجانب السياسي والأمني ويهدف إلى إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في المنطقة.
2. الجانب المالي والاقتصادي ويأمل بإنشاء منطقة للرخاء المشترك.

(1) قد قام وفد من الترويكا الاوروبية) المانيا،فرنسا، اسبانيا (بجولة في المنطقة المتوسطية في افريل و ماي 1995، لعرض الوثيقة و تسجيل ملاحات و آراء كافة الدول المشاركة، و قدمت الترويكا تقريرها، حيث صدر البيان الختامي لقمة الاتحاد الاوروبي بكانً في فرنسا
متضمنا موقف الاتحاد الاوروبي من المؤتمر الاوروبي المتوسطي

(2) Déclaratoin de bracelone: voir le cite:
www.cvce.eu/obj/dechar atoin-de - barcelone-27-et-28-nouembre-1995p 3

(3) Ibid

3. الجانب الإنساني الاجتماعي والثقافي ويهدف الى تطوير الموارد البشرية تعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدينة.

المطلب الثاني: المحاور الرئيسية للشراكة الأوربية المتوسطية

إن هذه المبادرة الجديدة تمثل دعما للجهود السابقة لعملية برشلونة من جانب الاتحاد الأوربي بعد استكماله البناء الداخلي, غير أنها جاءت في إطار اشمل للقضايا المشتركة في المنطقة.

أولاً- الشق الغير اقتصادي للشراكة الاوروبية المتوسطية

(1): الشراكة السياسية والأمنية

قرر المشاركون في مؤتمر برشلونة إجراء حوار سياسي منتظم للاستكمال الحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقيات الشراكة. وبالإضافة إلى ذلك يحدد الإعلان عدد من الأهداف المشتركة في المجال الاستقرار الداخلي والخارجي تعهدت بموجبه جميع الإطراف على العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزام بموجب القانون الدولي واحترام الحريات الأساسية[1].

كما ينص الإعلان على انه من الأهمية بمكان تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما اتفق الطرفان على تطوير وتجسيد سيادة القانون والديمقراطية ونظمها السياسية مع حرية اختيار كل طرف نظامه السياسي والاجتماعية والثقافي والقضائي والاقتصادي وآليات تطويره.

كما تتعهد الأطراف الموقعة على احترام المساواة في السيادة والحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير. واحترام السلامة الإقليمية تكريس مبدأ عدم التدخل في

(1) Ibid

الشؤون الداخلية للشريك الآخر والتسوية السلمية للمنازعات في المنطقـة. بالإضـافة الى الاتفاق على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

كما تعهد المشاركون بالعمل على تعزيز الأمن الإقليمـي والعمـل عـلى منـع انتشـار الأسلحة النووية أسلحة الدمار الشامل من خلال الالتـزام والامتثـال للالتزامـات الدوليـة والإقليمية وعمل جميع الأطراف على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة أمن وسلام.

(2): الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني

وفقـا لإعـلان برشـلونة اتفـق الشركـاء عـلى إقامـة شراكـة في المجـالات الاجتماعيـة والثقافية والإنسانية بغية التقريب بين الشعوب وتعزيز التفاهم فيما بينهـا تقـوم هـذه الشراكـة عـلى أسـاس الاحـترام المتبـادل والإقـرار والاعـتراف بتنـوع التقاليـد والثقافـات والحضارات في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط من ناحية، وتعزيز العلاقات المشـتركة من الناحية الأخرى.

أدخل هذا المجال في السياسة المتوسطية لمعالجة عدد من التحديات التـي تتطلـب التعاون المشترك بين دول الاتحاد الأوربي ودول منطقـة جنـوب البحـر الأبـيض المتوسـط وذلك بهدف تشـجيع التبـادل بـين المجتمعـات المدنيـة في الـدول الشريكـة في مجـالات عديدة كتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي واحترام الأديان لدى شعوب المنطقة وضرورة تنمية الموارد البشرية والنهوض بالقطاع الصحي بالإضـافة الى معالجـة بعـض التحـديات الأخرى كمعدلات النمو السكاني المرتفعة والهجرة والإرهاب[1].

(1) المؤسسة العربية لضمان الاسـتثمارة، **الشراكـة العربيـة الاوربيـة الـدوافع و المنـافع**، سلسـلة الخلاصـات المركزة، السنة الرابعة، إصدار 01/03الكويت، ص4

وتحقيقا لهذه الغاية ينص المؤتمر على ما يلي: [1]

- أهمية الحوار بين الثقافات والأديان.
- تنمية الموارد البشرية في مجال الثقافة والتبادل الثقافي تنفيذ برامج تعليمية وثقافية مع احترام الهويات الثقافية التعرف على لغات الدول الأطراف.
- أهمية الصحة والتنمية الاجتماعية واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.
- التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية مكافحة الإرهاب والتجارة بالمخدرات والجريمة الدولية والفساد.

كما تركز ديباجة إعلان برشلونة بوضوح على ضرورة تكريس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان على أن الهدف العام للشراكة يتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط الى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يضمن السلام وهذا يتطلب تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة ومستدامة, واتخاذ تدابير لمكافحة الفقر وتشجيع المزيد من التفاهم بين الثقافات وهي كلها جوانب أساسية لإنجاح الشراكة[2].

ثانياً: الشراكة الاقتصادية والمالية

لقد شكل البعد الاقتصادي والمالي الركيزة الأساسية لاتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطية والتي بنيت على أساس التعاون التجاري من خلال السعي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة فيغضون عام 2010 وذلك يتكون حوض المتوسط منطقة ازدهار ونمو وتعاون مالي مبني على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوربي للدول المتوسطة

(1) Déclaration de Barcelone .;op.cit, p8.

(2) Ibid,p3.

الشريكة في شكل قروض ومعونات بفرض إنجاح الشق الاقتصادي من الشراكة الأوربية المتوسطة.

(1): اقامة منطقة تجارة حرة

لذلك اتفق المجتمعون على إنشاء منطقة للرخاء المشترك في البحر الأبيض المتوسط من خلال تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة وتحسين الأحوال المعيشية للسكان وزيادة في مستوى العمالة وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين وبغية تحقيق هذه الأهداف فإن الاتحاد الأوربي وشركائه أجمعوا على إنشاء شراكة اقتصادية ومالية على أساس ما يلي[1]:

أ- إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة.

ب - تنفيذ التعاون والتشاور في المجالات الاقتصادية المعينة.

ج- رفع المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوربي لشركائه.

د - إقامة منطقة للتجارة الحرة, وقد حددت الأطراف العام 2010 موعدا للإنشاء

التدريجي لهذه المنطقة التي تشمل معظم التجارة بين الدول المشاركة في اتفاق الشراكة ضمن ما تسمح به المنظمة العالمية للتجارة, ويتم بذلك إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة في المنتجات الزراعية تدريجيا من خلال التفضيلات المتبادلة بين الطرفين وكذلك تحرير التجارة في الخدمات.

ومن أجل العمل على إنجاح أقامة منطقة التجارة الحرة حددت مجموعة المجالات ذات الأولية تذكرها فيما يلي[2]:

(1) Ibid,p5-6.

(2) شريط عابد ,مرجع سبق ذكره، ص136

1. الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية او تحرير تـدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

2. اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشـهادات الخاصـة وحمايـة حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة النافسة، وشهادات العالمي.

3. إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصـاديات السـوق, وتكامـل الاقتصـاد الـوطني آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

4. تحديث وتعـديل البنـى الاقتصـادية والاجتماعيـة مـع إعطـاء الأوليـة لتشـجيع وتطوير القطـاع الخـاص والنهـوض بقطـاع الإنتـاج وإقامـة إطـار إداري ملائـم لاقتصاد السوق الى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبـة على هذا التعديل.

5. إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.

كـما تسـعى الأطـراف المشـاركة في اتفـاق برشـلونة في شـقه الاقتصـادي الى زيـادة التعاون الاقتصادي والعمل المنسق فيما بينها(الاتحاد الأوربي والأطراف الأخرى) وتوسيع ذلك الى عدد من المجالات الهامة نجملها في ما يلي[1]:

- يتوجـب فـيما يتعلـق بالاسـتثمار تقـديم تسـهيلات مـن شـأنها تخفيـف عمـل الشركات المتعددة الجنسيات, وذلـك بإزالـة العقبـات التـي تعـترض الاسـتثمار الأجنبـي المباشر وتشجيع المدخرات الداخلية من اجل دعم التنمية الاقتصادية.

(1) Déclaration de Barcelone, op cit, p 7

- إنشاء بيئة مواتية للاستثمار, يمكن أن تؤدي الى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتـاج والتصدير, ووضع برنامج عمل لوضع حلول للعقبات التي تعترض الاستثمار, بمـا في ذلك إصلاح القطاع المصرفي وتطوير مناخ الاستثمار.
- التعاون الإقليمي باعتباره عاملا رئيساً يشجع على إنشاء منطقة التجارة الحرة.
- التعاون الصناعي, تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكثيف التعاون البيئي.
- تغزيز دور المرأة في التنمية.
- إيجاد الأدوات المشتركة لحفظ والإدارة الرشيدة للموارد السمكية.
- تطوير الحوار والتعاون في قطاع الطاقة.
- تحديث وإعادة هيكلة قطاع الزراعة.

بالإضافة الى مجالات أخرى مثل وسـائل النقـل والبنـى التحتيـة وتطـور تكنولوجيـا المعلومـات وتحـديث الاتصـالات السـلكية واللاسـلكية وتعهـد الشركـاء بوضـع برنـامج الأولويات واتفقا الطرفان أيضا عـلى احـترام مبـادئ القـانون البحـري الـدولي, وتشـجيع التعاون بـين السـلطات المحليـة ودعـم التخطـيط الإقليمـي وتعزيـز التعـاون في المجـال الإحصائيات كما اتفق المشاركون عـلى أهميـة تـأثير العلـوم والتكنولوجيـا عـلى التنميـة الاجتماعية والاقتصادية.

(2) التعاون المالي من خلال برنامج ميدا"MEDA"

يعتبر المشاركون إن إنشاء منطقة التجارة الحرة ونجاح الشركـة الأوربيـة المتوسـطة تتطلب زيادة كبيرة في المساعدات الماليـة المقدمـة مـن الاتحـاد الأوربي حيـث تـم رصـد

4685 مليون "ايكو"[*]لهذه المساعدات من ميزانية - الاتحاد الأوربي للفترة- 1995 1999 بالإضافة الى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوربي. [1]

إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم وتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة, لكن بعد سنة 1995 وعلى أثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو -متوسطية أو ما يصطلح على تسمية ببرنامج ميدا "MEDA" بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار(BEI) وهما آليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوربي الى دول جنوب وشرق المتوسط فهذه المخصصات هي عبارة عن علاقات مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقات الموقعة واحترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول[2].

يعتبر برنامج ميدا للتعاون المالي الذي أنشأه الاتحاد الأوربي والذي بدأ العمل به سنة1995 بعد التوقيع على إعلان برشلونة هو الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوربي لتنفيذ الشراكة الأوربية المتوسطية وبرنامج المساعدة الفنية المرافقة لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للشركاء في المتوسط[3].

ويأخذ برنامج ميدا بعدين متكاملين حيث يأخذ البعد الأول الشكل الثنائي أي بين الاتحاد الأوربي والدول المشاركة وهذا يتم بتمويل المشاريع المحددة في البرنامج الوطني التوجيهي إما البعد الثاني فهو جهوي أي يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي والتي تتحدد في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي.

---

(1)Déclaration de Barcelone, op cit, p 7

(2) عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص161

(3) SMEMED,the **Euro-Mediteranean partenership,p6**. Voir ; www. Sme-union.org/ viewdoc.php/pdf05-03-2012

ويركز برنامج ميدا على ثلاث أولويات ترتبط بصورة وثيقة بالشراكة ودعم الإصلاح الاقتصادي في الدول المشاركة وهذه الأولويات هي[1]:

- دعم التحولات الاقتصادي: والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة وذلك عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة بعد التركيز على تنمية القطاع الخاص.

- تعزيز ودعم التوازن الاجتماعي: ويتمثل الهدف في تخفيف الكلفة (قريبة المدى) للتحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة من مجال السياسة الاجتماعية.

- تعزيز العمليات الإقليمية والعمليات عر الحدود: والهدف هو إكمال النشطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

جدول رقم (4-1)

الاعتمادات المالية لبرنامج (ميدا 1) و(ميدا 11)

(ميدا I) 1995 -1999	(ميدا II) 2000-2006
4685 مليون إيكومن ميزانية الاتحاد الاوروبي	5350 مليون يورو من ميزانية الاتحاد الاوربي
4672 مليار يورو في شكو قروض ممنوحة من طرف البنك الاوروبي للاستثمار (BEI)	6400 مليون يورو قروض شمانية من البنك الاوروبي للاستثمار (BEI)

المصدر : من اعداد الطالب بناء على عدة مصادر

-Déclaration e barceline ;op cit. p7.

- عمورة جمال، مرجع سبق ذكره،ص 206.

- عقبه عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 128- 129.

(1) عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائر**، رسالة ماجستر بير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة محمد خيضر، 2007-2008، ص 94

أ- برنامج " ميدا 1"19991995- :"MEDA 1"

اعتمد الاتحاد الأوربي في إطار إعلان برشلونة في شقه الاقتصادي والمالي لدعم الدول المتوسطة من أجل تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي وإقامة مشاريع إنمائية في الدول المشاركة, حيث بلغ مجموع الموارد المالية التي تم رصدها ضمن برنامج " ميدا 1" بغلاف مالي قدره 4685 مليون إيكو، بالإضافة الى القروض الممنوحة من طرف البنك الأوربي للاستثمار (BEI) والتي بلغت 4.672 مليار يورو انظر الجدول أعلاه.

فخلال الفترة- 1995 1999 تم تخصيص 86% من برنامج ميدا للشركاء الجزائر، مصر الأردن, لبنان, المغرب, سوريا, تونس, تركيا, والسلطة الفلسطينية وخصصت 12% الأخرى من هذه الموارد للأنشطة الإقليمية و2% الباقية لمكاتب المساعدة التقنية[1].

وأكثر ما ميز ميدا 1 أن نسبة "الالتزام بتلك التعهدات كانت اقل من أن يرشح المشروع لمرحلة النجاح باعتبارها لم تتجاوز عتبة ال 26% حيث صرف مبلغ 890 مليون يورو فقط, مرفقة بملغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوربي الاستثمار هذا للفترة المشار إليها سابقا, وتم تخصيص ما يقارب 90% من العروض والمساعدات بشكل ثنائي و10% الباقية ثم توجيهها لتحويل مشاريع التعاون الحهوي[2].

ب- برنامج (ميدا 11) 2000-2006 " MEDAII

أما المرحلة الثانية فتعلق ببرنامج (ميدا للفترة ما بين عامي 2000-2006 وبميزانية بلغت 5350 مليون يورو بالإضافة الى القروض الائتمانية المقدمة من طرف

(1) SMEMED.op.cit,p6.

(2) عقبة عبد اللاوي , مرجع سبق ذكره ص128

بنك الاستثمار الأوربي التي لامست حدود ال 6400 مليون يورو (انظر الجدول أعلاه). بحيث تشمل البرامج الممولة من خلال (ميدا II) قطاعات التعاون في مجال البحث العلمي وعصرنة مختلف الإدارات العمومي وإضافة إلى الاهتمام بتطور الخدمات المالية والمصرفية والعمل على دعم الإصلاحات الاقتصادية ووضع الإطار القانوني والمؤسساتي قيد التنفيذ والذي يسمح لدول المتوسط بالدخول الى اقتصاد السوق.[(1)]

كما تجدر الإشارة الى أهم المشاريع المحولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي[(2)]:

- دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي (600 ملين أور من المجموع أي نسبة% 20 من مجموع الالتزامات). [(3)(*)]
- التعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص بما فيها عمليات (رأس مال – مخاطرة(التي يشرف عليها البنك الأوربي للاستثمار)1035 مليون يور وبنسبة% 30 من مجموع التزامات.(MADA)

أما بخصوص المشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 مليون يورو أي بنسبة 12 %من برنامج MADA للمجالات الآتية[(4)]:

---

(1) ارون الطاهر بلجبل عادل، **المساعدات المالية في اطار برنامج MEDAII وMEDAI لماذا الاختلاف؟** الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 13-14 نوفمبر، 2006، ص 4

(2) نفس المرجع السابق، ص 128

(3) * من بين المشاريع الممولة عن طريق هذا الصندوق ميدا برنامج التصحيح او التصوير الهيكلي في المغرب ,تونس , الجزائر, الأردن , و الصندوق الاجتماعي خلق مناصب شغل في مصر , تجديد و تطوير الإدارة العامة في لبنان و برنامج التنمية الريفية في المغرب.

(4) نفس المرجع السابق ص192

- تنظيم نـدوات التكـوين بالنسـبة للدبلوماسـين, تبـادل المعلومـات عـلى أسـاس الاتفاقيـات الدوليـة بخصـوص حقـوق الإنسـان التعـاون في مجـالات الحمايـة المدنية.
- بخصوص الجانب الاقتصادي والمالي يتعلق الأمر بست برامج كبرى ذات أولويـة وهي التعاون الصناعي البيئة, المياه, الطاقة, النقل ومجتمع الإعلام.
- أما الجانب الثقافي فيتعلق الأمر بثلاث بـرامج يـراد تنفيـذها في مجـال الثقافـة، السمعي البصري والشباب.

المطلب الثالث : مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي

أولاً: تشخيص السياسة المتوسطية الجديدة

إن السياســة المتوســطية الجديــدة للإتحــاد الأوروبي المنتهجــة خــلال العشريتــين الأخيرتين تختلف عن السياسة المنتهجة سابقا, ذلك أن السياسات التقليدية الأولى كانـت ترتكز في غالبيتها على الجانب التجاري, بينما السياسات الحديثة للاتحـاد الأوروبي تجـاه دول حوض المتوسط لها مرتكزات وخصائص متنوعة نوجزها في الآتي:[1]

- تتضـمن زيـادة عـلى الجانـب التجـاري, ميـادين أخـرى تهـم العلاقـات السياسـية الاقتصادية الاجتماعية والثقافيـة, وبالتـالي فـالنظرة تكامليـة عميقـة وذات أبعـاد وثيقة ومترابطة تخدم التنمية الشاملة.
- مجمل الاتفاقيات الثنائية غير متجانسة من حيث الإطـار القـانوني, وتختلـف مـن اتفاقية لأخرى من حيث محتوى المـواد المكونـة للاتفاقيـة, أو مـن حيـث تـواريخ الإمضاء وبداية العمل بها.

(1) شريط عابد ,مرجع سبق ذكره ,ص97

- تتميـز الاتفاقيـات بالأهـداف الواسـعة والتـي تبـين إدارة الطـرفين المتعاقـدين في تكـوين صـلات وارتبـاط بينهـا أكـثر أهميـة وعمقـا, مـع تشـجيع كـل مبـادلات التجمعات والتعاون, الإقليمي الأخرى للدول المشارك.

- يرتكز تصميم الاتفاقيات الثنائية عـلى أربعـة محـاور أساسـية متكاملـة باعتبارهـا محاور لا يمكـن فصـل أحـدهم عـن الآخـر، هـذه المحـاور هـي : احـترام المبـادئ الديمقراطية وحقـوق الإنسـان, تحريـر المبـادلات التجاريـة, المسـاعدة الاقتصـادية والمالية, وتطوير الجانب الإنساني والاجتماعي.

- تحريـر المبـادلات التجاريـة غالبـا مـا ينـاقش المنتجـات الزراعيـة والصـيد, السـلع الصـناعية والخـدمات. وتختلـف أهـداف كـل بلـد متعاقـد مـع الإتحـاد الأوروبي باختلاف نوعية السلع.

- تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يكون بصفة تدريجية وعـبر مراحـل زمنية محددة لمدة غالبا ما تكـون اثنـا عشر سـنة. هـذه السـلع محـددة بواسـطة قوائم.

- تسهيلات ومساعدات تقنية ومالية وتكنولوجية تعطى للدول المتوسطية المتعاقدة مع الإتحاد الأوروبي بغرض تأهيل صناعاتها وأقلمة هياكلها الإنتاجيـة، والاسـتفادة من التطور التكنولوجي, وبالتالي الدخول في منافسة دولية.

تطوير الجانب الاجتماعـي للـدول المتوسـطية, وتحسـين المسـتوى المعـيشي للأفـراد باعتبار العنصر المرافق والدافع القوي للتطور الاقتصادي.

إن مشروع الشراكـة الأورو متوسـطية هـو قبـل كـل شيء مشروع لإنشـاء فضـاء اقتصادي تكاملي يرتكز أساسا على التعـاون الاقتصـادي والمـالي, وتكـوين منطقـة تجـارة حرة أورومتوسطية في غضون العام[1].2010

يتمثل مشروع منطقة التبادل الحر(ZLE) الموقـع في إطـار اتفاقيـات الشراكـة بـين الإتحاد الأوروبي والـدول العربيـة المتوسـطية والـذي سـيكون حيـز التنفيـذ مـع مطلـع سـنوات (2012-2010) في تحريـر المبـادلات التجاريـة والتفكيـك أو الإلغـاء التـدريجي للعراقيل الجمركية وغـير الجمركيـة ويتعلـق الأمـر بالمنتجـات الصـناعية لـدول الإتحـاد الأوروبي مع 08 دول عربية متوسطية من أصل 12 دولة, باعتبار أن أربع دول كانت قد وقعت على إما اتفاقيـة إنشـاء إتحـاد جمـركي (تركيـا قـبرص, ماطـا) أو اتفاقيـة منطقـة التبـادل الحـر (إسرائيـل). حيـث تـدخل هـذه الاتفاقيـات في إطـار إتفاقيـات المشـاركة (Associations) بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من هذه الدول المتعاقدة[2].

وتضم مناطق التبادل الحر أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سـكانها مـا بـين 800-600 مليون نسمة, لا يتعدى فيها عدد الدول المتوسطية 15 دولة, بينما يفـوق عـدد الدول الغربية (الأوروبية) 25 دولة[3][*] وأغلبها دول متقدمة صناعيا, وهذا ما يجعل الشراكة الأورو متوسطية ذات طابع خاص جدا وبالتالي فـإن إنشـاء منطقـة للتبـادل

(1) Ivan Martin, **Intégration économique en Méditerranée : au- de là de la Zone de libre-échange 2010,** Institution complutense de Estudioc Internationales, Madrid, 2010, p 79**.**

(2) ناصر بوعزيز ,لزعر علي ,**انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو متوسـطية عـلى المؤسسـات الاقتصـادية المغاربية** ,مجلة العلوم . الإنسانية ,جامعة محمد خيضر بسكرة ,العدد , 19 جوان , 2010 ص29

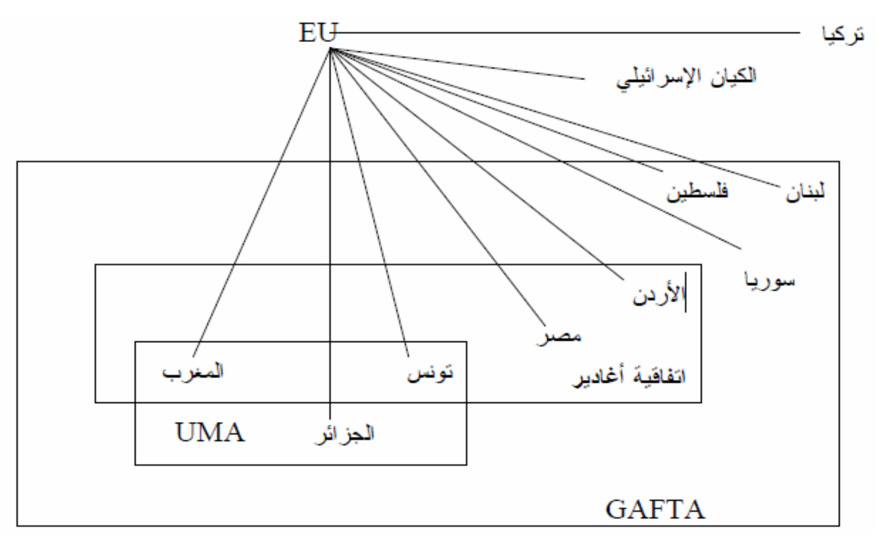
(3) أصبح عدد دول الإتحاد الأوروبي 27 دولة بعد آخر توسع سنة2007

الحـر سـتكون أكـبر تجمـع تجـاري في العـالم إذا اسـتثنينا بعـض التجمعـات الصـينية- الآسيوية- الباسيفية.. [1]

لذلك فإنه يمكن القول أن السياسة الجديدة للإتحاد الأوروبي تجاه حـوض المتوسـط والتي تدخل في منظور الإقليميـة الجديـدة برؤيـة الإتحـاد الأوروبي، تهـدف إلى تكـوين شـبكة مـن الاتفاقيـات الثنائيـة التـي تؤسـس لإقامـة منـاطق للتبـادل الحـرة (ثنائيـا) للمنتجات الصناعية(بصفة خاصة) [2]** بين الإتحاد الأوروبي الذي يمثل مركز القيادة من جهة, وبلدان جنوب المتوسط وهي تمثل الأطراف من جهة أخـرى, وتبـدأ عمليـة نسـج هذه الشبكة من خلال التوقيع على اتفاقيات شراكة ثنائيـة – وبصـفة إنفراديـة لبلـدان جنوب المتوسط – بين المركز والأطراف.

الشكل (4-1)

اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية



(1) نفس المرجع السابق ,ص30

(2) حيث يركز الإتحاد الأوروبي على تحرير تجارة المنتجات ,و يبقـى عـلى إجـراءات الحمايـة عـلى المنتجـات الزراعية ,و يؤجل تحرير تجارة الخدمات إلى مراحل أخرى من الاتفاقيات.

تتضمن منطقة التبادل الحر التي يسعى الإتحاد الأوروبي إلى إنشائها من خلال إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ما يلي[1]:

- بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش.

- أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل أي بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود. وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر الأبيض المتوسط.

- أما في ما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش[2](*) وهي إجراءات حمائية, إذا يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة.

---

(1) ناصر بوعزيز ,لزعر علي ,**انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على المؤسسات** ,... مرجع سبق ذكره ,ص30

(2) *اتفاقية مراكش هي اتفاقية التي أنشأت بموجبها المنظمة العالمي للتجارة سنة1994

جدول رقم (2)

وضعية اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

البلد	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاق	الدخول حيز التنفيذ
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
المغرب	نوفمبر 1996	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	1 آيار 2002
مصر	جوان 1999	25 حزيران 2001	1 حزيران 2004
الجزائر	19 ديسمبر 2001	22 أفريل 2002	1 سبتمبر 2005
لبنان		22 تموز 2002	1 آذار 2003
سوريا	مفاوضات مستمرة	-	-

ثانياً: أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية

تختلف الأهداف التي يتوخاها أطراف الشراكة الاقتصادية, كما هو الحال بصفة عامة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين الدول المتقدمة والدول النامية, حيث تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية, كما أنها

ترغب من خلال الاتحـاد الأوروبي في أن تلعـب الـدور الـرئيسي في إدارة وتقريـر شـؤون المنطقة المتوسـطية التـي تـرتبط بهـا بعلاقـات ثقافيـة واقتصـادية وتجاريـة وتاريخيـة, وبالخصوص بعد تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة.

(1)أهداف الإتحاد الأوروبي

ولذلك يمكن إجمال أهداف الإتحاد الأوروبي من خلال الشركة الأوروبية المتوسـطية فيما يلي[1]:

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي.
- تـدعيم إبـراز الإتحـاد الأوروبي كقـوة اقتصـادية مـن خـلال توسـيع منـاطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط.
- الرغبة الأوروبية في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية, وتدعيم مواقفهـا في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالميـة الأخـرى (كالولايـات المتحدة واليابـان), وذلـك بإقامـة منطقـة إسـتراتيجية (سياسـية واقتصـادية) أوروبيه متوسطية, وهو ما يمكن الإتحاد الأوروبي من جهة تقويـة موقعـه في الساحة الدولية, ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع للأقلمة وضـمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي ومن خلال توسيع نفـوذه في منطقـة حـوض المتوسط.
- تدعيم الاسـتقلالية الأوروبيـة في مواجهـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي تـدعم بنـاء اتجـاه شرق أوسـطي في منـاطق التبـادل والتعـاون الأوروبي - المتوسطي بشكل خاص.

(1) شريط عابد ,مرجع سبق ذكره ,ص94

- العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنـوب وشرق المتوسـط مـن خـلال العمل على إحداث دعم نمو متواصـل, ورفـع مسـتويات المعيشـة فيهـا, مـن خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي بمب يعمل على التقليل مـن الهجـرة إلى شمال حوض المتوسط.

كما يهدف الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق بعض الأهداف الأخرى نوجزها فيما يلي[1]:

- التقليل أو الحد من معـدلات الهجـرة غـير المرغـوب فيهـا الزاحفـة مـن دول الجنـوب المتوسـط والحـد مـن آثارهـا السـلبية المنعكسـة عـلى الجوانـب الاقتصادية والاجتماعية.
- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنـوب وشرق المتوسـط مـن مزايـا حجم الكبير.
- عدم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعـم سبل التعـاون بـين دول الإتحـاد الأوروبي ودول جنـوب المتوسـط في مجـالات البيئة، الطاقة والاستثمار.

(2)-أهداف الدول المتوسطية

يعـزى التحـول في طبيعـة علاقـات شـمال - جنـوب, إلى أن الـدول الناميـة التـي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية مثل ما حققته تجارب جنوب شرق آسيا وغيرها, هي في أغلبها دول انتهجت إستراتيجية تنمية ذات توجـه تصـديري, ترتكـز أساسـا عـلى

(1) عموره جمال ,مرجع سبق ذكره ,ص157

استغلال إمكانيات السوق العالمية إلى أبعد حدود ممكنة, بل والتحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة في تمويل التنمية[1].

وساد الاعتقاد لدى الدول المتوسطية الفاعلة أنها ستستفيد من الشراكة على الصعيد الاقتصادي نظرا لحجم الأسواق التي تشكلها المجموعة المتوسطية, وحاجتها إلى العديد من الواردات التي تتراوح بين سلع استهلاكية بسيطة وأخرى معقدة, وإلى آلات وتقانات تساعدها في نهضتها التي تطمح إليها.

فدول الضفة الجنوبية للمتوسط ترى أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة, ويمكن لها أن تحقق الأهداف التالية:[2]

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة, وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال سيادتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي.
- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبي, خاصة الأوروبية منها. إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على أراضي ضفة جنوب المتوسط.

---

(1) منور أو سرير ,**مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية** ,الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ,جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة, 22-23 أفريل 2003، ص 51-52.

(2)عقبة عبد اللاوي ,مرجع سبق ذكره ,ص132

- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعـاني منهـا, وخاصـة البطالـة واحتـواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.
- انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها, والاستفادة من الخبرات الأوروبية في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة.

بناء على هذه الاعتبارات, أقامت دول الإتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عـن طريق عقد اتفاقيات شراكة مـع دول بلـدان المنطقـة المتواجـدة عـلى الضـفة الجنوبيـة للمتوسط.



الفصل الخامس
الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)
GATT

الفصل الخامس

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) GATT

من أهم ما يذكر بالنسبة للمعاهدات التجارية الدولية التي استهدفت تحرير التجارة الخارجية أو تخليصها من الكثير من قيودها. الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم "الجات"، **GATT** التي عقدت في أول عام 1948 تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية الجات:

ومن المبادئ الهامة التي قررتها اتفاقية الجات ينبغي ذكرها في مجال السياسة التجارية:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية **Most Favored nation principle MEN**): فتنص الاتفاقية على أن أي ميزة تمنحها دولة من الدول المنضمة للاتفاقية لسلعة مستوردة أو مصدرة من وإلى دولة أخرى تمنح مباشرة وبدون شرط إلى السلعة المستوردة نفسها من أو إلى جميع أعضاء الاتفاقية.

2- مبدأ عدم التمييز بين الإنتاج المحلي والأجنبي بين بلدان الاتفاقية، واعتبار سياسة الإغراق ـأي بيع السلعة في سوق أجنبية بسعر يقل عن سعرها الأصلي في سوق البلد المنتج لهاـ منافية لأغراض الاتفاقية خاصة إذا ما ترتب عليها الإضرار بالصناعة في البلد الذي يتعرض لهذه السياسة.

3- تقرير مبدأ الرسم الجمركي على السلعة التي تستورد من أحد البلدان الأعضاء في حالة كون هذه السلعة تتمتع بإعانة اقتصادية حكومية مباشرة أو غير مباشرة في مكان إنتاجها. ويفرض الرسم الجمركي في هذه الحالة بحيث يبطل أثر الإعانة.

4- النص على التزام البلـدان المنضـمة للاتفاقيـة بعـدم إخضـاع تجـارة الاسـتيراد أو التصدير لقيود كمية مثل حصص الاستيراد، ويستثنى من هذه القاعدة الحصص المؤقتـة المفروضة بغرض الحد من فائض الإنتاج في مجال بعض أنواع السلع الزراعية.

5- كما قررت اتفاقية الجات أيضاً مبـدأ هـام وهـو السـماح بتحريـر التجـارة عـلى المستوى الإقليمي بين بلدان منظمة الاتفاقية بشرط ألا ينشأ عن إقامة هذه التنظـيمات التجارية بتمييز جمركي ضد بلدان آخرى في الاتفاقية.

ولقد نظمت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عملية اللقاء بين الـدول الأعضاء فيما يعرف باسم الدورات **Rounds** من أجل التفاوض والاتفاق عـلى التعريفـة الجمركية، بينهم.

أولاً-جولات المفاوضات:

خلال الفترة من 1947-1962 تم عقد خمسة جولات للمفاوضات كـان مـن أهمهـا جولة جنيف والتي عقدت في عام 1947 وكانت ناجحة مقارنة بـالجولات الأربعـة التـي تلتها حيث تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلـة في التجارة. ولقد شارك في هذه الجولة /23/ دولة وتضمنت نتـائج المفاوضـات /45000/ تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر على ما قيمته /10/ مليار دولار أو مـا يقـرب مـن 20% من حجم التجارة العالمية.

ثانياً-جولة كيندي (1964-1967) The Kennedy Round:

لقد حاولت أمريكا في عام 1962 قيادة جولـة جديـدة للمفاوضـات عقـب موافقـة الكـونغرس الأمـريكي عـلى السـماح للـرئيس الأمـريكي بالـدخول في مفاوضـات تخفـيض الرسوم الجمركية إلى ما يقرب من (50%) على أن يتم التفاوض على مجموعة كبيرة مـن السلع، وقد أقر الكونغرس لأول مرة مساعدات تعـديل التجـارة **Trade Adjustment Assistance(TAA)** تلك المساعدات تقدم للصناعات الأمريكية التي تواجه صـعوبات

بسبب تحرير التجارة ويستخدم الدعم المقدم للمساعدة في إعادة الترتيب وتغيير هيكل الصناعة للتأقلم مع ظروف التجارة.

ولقد شاركت /62/ دولة في مفاوضات جولة كيندي وكانت أهم الموضوعات التي تناولتها هي إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية وإقرار إجراءات مكافحة الإغراق، وبالنسبة للرسوم الجمركية فقد تم الاتفاق على إجراء تخفيض جوهري وصل إلى 35% من مقدار التعريفة الجمركية على السلع المصنعة وقد غطت هذه التخفيضات أكثر من (64%) من السلع التي تصدرها الدول المتقدمة. وعلى النقيض من ذلك فإن الجولة لم تحقق أي تخفيض يذكر في القيود التجارية على الصادرات من المنتجات الزراعية التي تصدرها الدول النامية كذلك لم تتعرض للقيود غير الجمركية مثل القيود الكمية. ولقد تحددت فترة خمسة سنوات يتم خلالها إجراء التخفيضات في الرسوم الجمركية على السلع المصنعة (1967-1972).

ثالثاً-جولة طوكيو (1973-1979) The Tokyo Round:

لقد كان الموضوع الأساسي الذي تناولته هذه الجولة هو القيود غير الجمركية، حيث لوحظ أنه على الرغم من أن الرسوم الجمركية بدأت في الانخفاض على السلع المصنعة إلا أن القيود غير الجمركية بدأت في التزايد مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت من التخفيض الذي تم في الرسوم الجمركية. وإلى جانب موضوع القيود غير الكمية فإن جولة طوكيو قد تناولت أيضاً موضوع تخفيض الرسوم الجمركية وهو القاسم المشترك في جميع الجولات، فضلاً عن مناقشة إطار الاتفاقيات المختلفة مثل:

- الدعم وإجراءات الرد على دعم الصادرات
- الحواجز الفنية على التجارة
- الإلزام الحكومي المعوق للاستيراد
- أسلوب تقييم الرسوم الجمركية
- إجراءات مكافحة الإغراق

ولقد نجحت جولة طوكيو **Tokyo** في تحقيق النتائج الآتية:

1. تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة إلى الثلث خلال فترة تنفيذ تمتد إلى ثمانية سنوات.
2. المعاملة التفضيلية **General System of Preference (GSP)** للدول النامية التي تصدر السلع المصنعة على ألا تلتزم الدول النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة. ويعد هذا اعترافاً واضحاً بالحاجة إلى معاملة الدول النامية بصورة تمييزية نظراً لانخفاض متوسط دخل الفرد فيها مقارنة بالدول المتقدمة. ولكن للأسف استبعدت من صادرات الدول النامية التي تعامل معاملة تفضيلية مجموعة هامة من السلع مثل المنسوجات، الأحذية، الصناعات الإلكترونية وغيرها.الأمر الذي قلل من أهمية هذا الاتفاق.
3. لم يتم الاتفاق على إجراء أي تخفيضات على القيود المفروضة على الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية.

جولات المفاوضات في إطار الجات (1947-1993)

السنة	المكان	الموضوعات	عدد الدول المشاركة
1947	**جنيف**	**تخفيض الرسوم الجمركية**	**23**
1949	Annoy	**تخفيض الرسوم الجمركية**	**13**
1951	Torque	**تخفيض الرسوم الجمركية**	**38**
1956	**جنيف**	**تخفيض الرسوم الجمركية**	**26**
1961-1960 جولة ديلون	**جنيف**	**تخفيض الرسوم الجمركية**	**26**
1967-1964 جولة كيندي	**جنيف**	**تخفيض التعريفة الجمركية،وإجراءات مكافحة الإغراق**	**62**

1979-1973 جولة طوكيو	جنيف	تخفيض التعريفة الجمركية،الإجراءات غير الجمركية، ومناقشة إطار الاتفاقيات	102
1993-1986	جنيف	تخفيض التعريفة الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، تحرير تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، إجراءات فض المنازعات، تحرير تجارة المنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية وإقامة منظمة التجارة العالمية WTO	123

المصدر: منظمة التجارة العالمية، جنيف عام 1997

ولقد تسببت ظروف الركود العالمي الذي أصاب الدول المتقدمة في عام 1981 والذي صاحبه عجز ضخم في الميزان التجاري الأمريكي في تراجع تلك الدول عن تنفيذ التعهد بالمعاملة التفضيلية لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة.

رابعاً-جولة أرجواي (1986-1993) The Urquay Round:

وفي عام 1986 عقدت دورة الجات المعروفة بدورة أورجواي The Urquay Round فأثيرت فيها عدة مسائل هامة أمام الدول الأعضاء.

1. التجاء عدد متزايد من الأعضاء إلى تقييد التجارة الخارجية بوسائل غير جمركية مثل القيود الكمية والنوعية المباشرة والتي وإن كانت تختلف في ظاهرها عن التعرفة إلا أنها تؤدي إلى نفس الهدف من حيث حماية الإنتاج المحلي عن طريق تقييد دخول المنتجات الأجنبية. ولقد كان هناك عجز ظاهر من قبل الجات في السيطرة على القيود غير الجمركية.
2. التجاء الدول الأعضاء ومنها العديد من الدول المتقدمة إلى دعم إنتاجها الزراعي المحلي بشكل كبير في بعض الحالات بحيث يصبح من المستحيل

مناقشة الإنتاج الأجنبي المستورد له وإن كان أكثر كفاءة. الأمر الذي يؤثر تأثيراً سيئاً على التجارة الدولية في السلع الزراعية.

3. ضرورة تحرير التجارة الدولية في الخدمات (مثال السياسة والنقل والتأمين) والتي شهدت نمواً واضحاً وكبيراً بمعدلات تفوق نمو التجارة الدولية السلعية، ووضع قواعد واضحة لأجل تحقيق هذا الهدف.

4. الدعوة إلى وسائل خاصة لحماية الأشكال المختلفة للأفكار والمخترعات الحديثة والاكتشافات العلمية لتطوير المنتجات التي تمثلت ببرنامج الحماية الفكرية على المستوى الدولي. وهذه المطالبات تقدمت بها مجموعة البلدان المتقدمة اقتصادياً التي تشعر بأنها تبذل جهوداً علمية مكثفة تنفق فيها الكثير من أجل التوصل إلى أفكار ومخترعات جديدة تستخدم في مجال النشاط الإنتاجي بالتالي فهي تحتاج إلى حماية دولية لحقوقها في الملكية الفكرية التي لا يجوز أن تؤخذ منها دون مقابل.

5. التجاء بعض الدول إلى فرض قيود متشددة بحجة الحماية ضد حالة الإغراق بالرغم من عدم إمكانية إثبات هذه الحالة.

6. الحاجة إلى وضع قواعد ووسائل فعالة لحل وتصفية الخلافات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في الجات بسبب التعديات على قراراتها.

خامساً- انتهاء دورة جات GATT أوراجواي وعقد اتفاقية WTO:

انتهت مفاوضات دورة أورجواي في إبريل 1994 بتوقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية **World Trade Organization(WTO)** في مراكش، على أن يبدأ تنفيذ الاتفاقية اعتباراً من أول يوليو 1995 وكان أهم محاور الاتفاقية الجديدة.

1- التعريفات Tariffs:

خفض التعريفة على المنتجات الصناعية من متوسط 54.7% إلى 53% وزيادة نسبة السلع المعفاة من التعريفة من 20-22% إلى 40-45%، وقد أزيلت التعريفة بالكامل من المنتجات الدوائية Pharmaceutical والمعدات الإنشائية Construction Equipment والمعدات الطبية Medical Equipment والمنتجات الورقية Paper products والصلب Steel.

2- الحصص Quotas **والقيود المباشرة:**

استبدال نظام الحصص في مجال الواردات الزراعية، وواردات المنسوجات والملابس (في إطار اتفاقية الألياف المتعددة Mortifiers) بتعريفات جمركية أقل تعقيداً خلال عشر سنوات من عقد الاتفاقية. بالإضافة إلى خفض التعريفة على الواردات الزراعية بنسبة 24% في البلدان النامية وبنسبة 36% في حالة البلدان الصناعية المتقدمة. وخفض التعريفة على المنسوجات بنسبة 25%. وجرى الاتفاق على التفاوض لأجل مزيد من فتح السوق الياباني لمنتجات الكمبيوتر الأمريكية وكذلك للحد من القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب في صناعة السيارات من جهة إلزامهم بشراء احتياجاتهم في السوق المحلية أو ضرورة تساوي صادراتهم مع وارداتهم.

3- الدعم Subsidies:

خفض حجم الصادرات الزراعية المدعمة بنسبة 21% خلال ست سنوات، وكذلك قرار بعدم تجاوز الدعم الحكومي للأبحاث الصناعية عن 50% من تكلفة الأبحاث التطبيقية، كما اتفق على مزيد من المفاوضات للحد من الدعم الحكومي لصناعة الطيران المدني وصناعة الاتصالات اللاسلكية بعيدة المدى. Long distance وصناعة الصلب.

4- الإجراءات الاستثنائية الوقائية:

السماح باتخاذ إجراءات حمائية ضد التدفقات الكبيرة لمنتجات أجنبية مستوردة تضر بشدة **Severely harm** الصناعة المحلية مما يتضمن السماح برفع التعريفة الجمركية أو اتخاذ قيود أخرى بصفة مؤقتة.

عدم السماح باستخدام وسائل الرقابة الصحية أو تأمين المستويات النوعية للواردات **Safety Standards** ما لم تكن قائمة على حجج علمية مؤكدة.

5- مشكلات الإغراق وإجراءات مكافحته:

السماح باستمرار القوانين والإجراءات الخاصة بمكافحة الإغراق من النص الأصلي لاتفاقية الجات، ومع اتخاذ إجراءات مناسبة لتحديد حالات الإغراق بدقة وإثبات وقوعها وكيفية علاجها وذلك لفض المنازعات الناشئة بين الدول بشأنها.

6- حقوق الملكية الفكرية: Intellectual property rights:

اتخاذ الإجراءات لحماية حقوق الملكية الفردية المتمثلة في براءات الاختراع **Patents** والماركات المسجلة **Trade Marks** وحقوق النسخ أو الطبع **Copy rights** لمدة عشرين عاماً، مع استثناء المنتجات الدوائية بعشر سنوات فقط لحماية براءة الاختراع وذلك لمصلحة الدول النامية.

7- تحرير تجارة الخدمات G.A.T.S

تشمل الخدمات المالية **Financial Services** وخدمات النقل **Transpiration Services** والاتصالات **Communication** ونشاط السياحة **Tourism Activity** وأنشطة إصلاح المعدات والآلات والمركبات وغير ذلك من الأنشطة الخدمية في مجال الإنتاج مع استثناء الخدمات التي تمارسها الحكومات بصفتها السيادية على أسس غير تجارية **Non- Commercial**. وتبعاً للكم الهائل من الحالات والمشكلات في هذا المجال

اتفق على بدء المفاوضات المتعددة الأطراف في عام 1999 لتسويتها والاتفاق على الإجراءات المناسبة بشأنها.

وبتوقيع اتفاقية 1994 في مراكش حلت منظمة **WTO** محل اتفاقية **GATT**، وأصبح لها سكرتارية خاصة في جنيف، وأصبح هناك تبعاً للمنظمة سكرتاريات متخصصة في تجارة السلع الزراعية. وتجارة الخدمات بجوار تجارة السلع الصناعية. وتبعاً لاتفاقية **WTO** يجري تسوية النزاعات بين الأعضاء بأغلبية 3/2 الأصوات أو 4/3 الأصوات في حالات أخرى بدلاً من الإجماع كما كان الوضع في اتفاقية **GATT**.

سادساً-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد):

أحدث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**) جهازاً دائماً من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1964/12/20 على أساس توصيات المؤتمر الأول للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف عام 1964، بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماماً عن تلك التي قام عليها نظام الجات. وقد جاءت الاونكتاد انعكاساً لاستراتيجيات التنمية التي سادت خلال الستينات وكرد فعل لمطالب الجنوب في مواجهة الشمال. وهكذا لم يعلق هذا المؤتمر أهمية كبيرة على تحرير التجارة الخارجية للبلاد النامية، ولم يأخذ بمبدأ عدم التمييز، وطالب بوجوب قيام النظام التجاري الدولي على أساس إعطاء مزايا خاصة للبلاد النامية دون غيرها، ورفض مبدأ التبادلية في المفاوضات متعددة الأطراف، ومطالبة الدول الصناعية بتخصيص نسبة معينة من دخلها القومي لمساعدة البلاد النامية. فلقد كان الغرض الرئيسي من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو توفير فرص التعاون الدولي للعمل على حل مشكلات التجارة الدولية، وخاصة تلك المشكلات التي تواجه تجارة الدول النامية وهي في سبيل سعيها للتنمية الاقتصادية.

ويضم المؤتمر كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن المؤتمر ظل يعقد دورة كل أربع سنوات من تاريخ انعقاده في جنيف 1964، فالملاحظ حتى الآن أن موقف الدول الصناعية المتقدمة منه لا يزال جامداً فضلاً عن قصوره لأسباب عديدة من أهمها:

- تعتبر نتائج المؤتمر من قبيل التوصيات، فلا تأخذ شكل الالتزام للدول الأعضاء فيه.
- موقف مجموعة الدول المتقدمة المتشدد لعدم زعزعة منظمة الجات في توليها مهام تنظيم التبادل التجاري الدولي، وشعور هذه المجموعة بأنها ستتحمل العبء الأكبر جراء التخفيضات الجمركية التي أوصى بها المؤتمر فضلاً عن عدم إحراج التكتلات الاقتصادية في دول هذه المجموعة.

ومن ثم فقد تعثرت توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التنفيذ العملي، وإن عدت الدراسات التي قامت بها سكرتارية المؤتمر على جانب كبير من الأهمية في إلقاء الضوء على مشاكل التجارة في الدول النامية عموماً.

ولعل أهم أعمال هذا المؤتمر هو توحد مواقف الدول النامية وقيام مجموعة الـ /77/ والتي عقدت أول اجتماع لها في الجزائر عام 1967. وجدير بالذكر أن أعمال مجموعة الـ 77 لم تخرج عن المضمون العام الخاص بتحسين شروط التبادل التجاري الدولي، واتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك، والحد من التقلبات المفرطة في الأسعار، وإلغاء القيود الجمركية وخاصة المستحدثة منها، وعرض هذه الموضوعات على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وعلى الرغم من أن المؤتمر لا يتمتع بسلطات تنفيذية، فقد ساعد في تقبل فكرة ربط قضايا التجارة باحتياجات التنمية، وكان منبراً هاماً للدول النامية في مواجهة ما تتعرض له من ضغوط في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الصناعية.

سابعاً- القضايا المعلقة والمشكلات المتبقية:

هناك قضايا معلقة ومشكلات أخرى لم يتوصل أعضاء اتفاقية **WTO** إلى حلول مناسبة لها. ومع ذلك فإن مبدأ المفاوضات المتعددة الأطراف على أساس المبادئ الرئيسية التي تم إرسائها يمثل المدخل الأساسي لعلاج هذه القضايا والمشكلات على وجه يحقق مصالح الجميع. **وأهم هذه القضايا والمشكلات:**

أولاً: كثير من قضايا التجارة الدولية الخاصة بالدول النامية لم يتم علاجها وذلك لتداخلها مع مشكلات التخلف والتنمية واختلالات موازين المدفوعات... الخ.

ثانياً: تحرير تجارة الخدمات ما زال بحاجة إلى مزيد من البحث والمفاوضات لأن النشاط الخدمي متنوع ومتشعب إلى حد بعيد ويمثل النسبة الكبرى من النشاط الاقتصادي الآن في معظم بلدان العالم، وتختلف مقدرة الدول المتقدمة والمزايا النسبية لديها في هذا النشاط اختلافاً كبيراً بل هائلاً عن الدول النامية.

ثالثاً: حقوق الملكية الفكرية ما زالت بحاجة إلى مفاوضات مكثفة فهناك مشكلات كثيرة تحتاج للبحث بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من الجهة الأخرى.

رابعاً: مشكلات التكتلات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، فهناك الاتحاد الأوربي **E.u** ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **NAFTA** وكذلك احتمالات التكتل بين اليابان وبلدان شرق آسيا وربما استراليا.

الاتفاقية تسمح بالتكتلات الاقتصادية (استمراراً لاتفاقية الجات) على ألا تضر بمصالح دول أخرى أعضاء، ومع ذلك فإن احتمالات الضرر الواقع من التكتلات على الدول الأخرى قائمة وهذا بدوره يؤدي إلى إجراءات حمائية مضادة من هذه الدول الأخرى.

خامساً: مشكلات التجارة بالنسبة لدول المعسكر الاشتراكي سابقاً (روسيا، بولندة، بلغاريا، رومانيا، المجر...الخ) تحتاج إلى معالجة خاصة، حيث هذه الدول بحاجة إلى إعادة

هيكلـة اقتصـادياتها ودمجهـا مـع العـالم الحـر مـن خـلال التجـارة وتحتـاج إلى تـدفقات استثمارية أجنبية كبيرة....الخ.

ثامناً- قضايا ومشكلات الدول النامية ومناخ تحرير التجارة الدولية:

إن الدول النامية لا تستطيع تحقيق مكاسـب تحريـر التجـارة الدوليـة عـلى الوجـه الـذي انتهـى إليـه العـالم في التسـعينات إلا بشروط أساسـية مـن أهمهـا عـلى المسـتوى الداخلي:

مرونـة عنـاصر الإنتـاج في الحركـة تبعـاً للميـزات النسـبية، مسـتوى مرتفـع مـن التوظيف، درجة عالية من المنافسة، والتقدم التقني المستمر. ومعظم هذه الشروط غير متوافرة بدرجة أو بأخرى في الدول النامية ويرجع ذلك إلى أسباب خارجية أهمها:

1) الفجوتين الاقتصادية والتقنية بينها وبين الدول المتقدمة
2) الآثار الجانبية للتكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة.
3) بالإضافة إلى القيود النوعيـة والصـحية عـلى المنتجـات الأجنبيـة والتـي ينصـب معظم أو كل أثرها على صادرات الدول النامية.

تاسعاً-حجج الحماية في الدول النامية مازالت قائمة:

إن موقف الدول النامية من حيث عدم تمكنها من جني مكاسب تحرير التجـارة إلا بصفة ثانوية أو جزئية، بالإضافة إلى مشكلاتها الاقتصادية القائمة والتي تتمثل أساساً في:

1- اختلال الهياكل الإنتاجية
2- اختلال هياكل التجارة الخارجية
3- وبطء معدلات نمو الصادرات
4- وتدهور شروط التبادل الدولي
5- والعجز المستمر في موازين المدفوعات والمديونية الخارجية
6- كل هذا يثير قضية الحماية وضرورتها مرة أخرى

ومن أبرز الحجج التي تثار لآجل الحماية:

1. حماية النشاط الإنتاجي الوطني لأجل حماية العمل الوطني من البطالة.
2. حماية المنتجات الوطنية لتمكينها من مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية في السوق المحلي.
3. معالجة عجز ميزات المدفوعات.
4. تنويع القاعدة الإنتاجية لأجل تنمية الصادرات.
5. حماية الصناعات الناشئة.
6. حماية النشاط الإنتاجي للسلع الإستراتيجية.

وثمة شبه إجماع بأن حماية الصناعات الناشئة وتنويع القاعدة الإنتاجية لأجل تنمية الصادرات من أهم الحجج السليمة للحماية في الدول النامية.

المطلب الثاني:مؤتمرات منظمة التجارة العالمية بعد الأوروجواي

سبق القول أن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ينعقد كل سنتين على الأقل للنظر في المستجدات التجارية العالمية من ناحية، ومتابعة سير الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروجواي من ناحية أخرى، وإعادة التفاوض حول بعض الأمور المهمة التي اتفق على تأجيل النظر فيها. وقد عقدت المنظمة حتى نهاية عام 2003 خمسة مؤتمرات وزارية، كان الأول في سنغافورة عام1996، وعقد الثاني في جنيف عام 1998، أما الثالث فتم عقده في سياتل عام 1999، والمؤتمر الرابع للمنظمة تم عقده عام 2001 بالدوحة، أما المؤتمر الخامس فقد عقد في مدينة كانكن(Cancun) بالمكسيك في 2003، وسوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم ما تناولته هذه المؤتمرات من أمور ذات صلة بالنظام التجاري الدولي.

أولا: مؤتمر سنغافورة 1996

يعتبر المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية المنعقد من 9 إلى 13 ديسمبر عام1996 هو أول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية بعد إنشائها وبداية عملها في 1995. وقد حضره ممثلو 120 دولة من الدول الأعضاء وغيرها وحيث كان الهدف الرئيسي من عقده إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للالتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة، وكذلك تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف المتفق عليها في جولة أوروجواي 1994 والبحث في مدى تحقيق فعالية وكفاءة وتناسق هذه السياسات.

وقد تمت مناقشة موضوعات عديدة منها ما يتعلق باستكمال مفاوضات تحرير التجارة ومتابعة وتقييم مدى تنفيذ اتفاقيات المنظمة. وصدر الإعلان الختامي عن المؤتمر موضحا النتائج المتمخضة عن المفاوضات التي استمرت خمسة أيام، **وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها مؤتمر سنغافورة.**

(1) نص إعلان مؤتمر سنغافورة على اعتبار منظمة العمل الدولية هي المنظمة المتخصصة لمناقشة وبحث كافة الموضوعات المتعلقة بمعايير العمل، وعدم استخدام هذه المعايير لتصبح أداة حمائية جديدة، تسبب انغلاق الأسواق. [(1)]

(2) وضع عدد من الإجراءات الخاصة بتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا، نظرا لتضررها من تحرير التجارة العالمية، وعدم قدرتها على الوفاء بكل الالتزامات

(1) إن موضوع العلاقة بين التجارة ومعايير العمل هو اقتراح تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية من منظور محاولة منع عمالة الأطفال في الدول النامية لتستخدم هذه المعايير كأداة حمائية لفرض قيود على صادرات الدول النامية بحجة عدم الالتزام بتلك المعايير سواء فيما يتعلق بحقوق العمالة أو تشغيل الأطفال.

الخاصة بها نظرا لظروفها الخاصة، وبذلك تم التأكيد على تعميق التعاون لزيادة المساعدات الفنية لهذه الدول.

(3) تجديد الالتزام بقضايا فتح الأسواق لدعم النمو والتنمية والاستمرار في تحرير التجارة الدولية، وإلغاء الحواجز غير التعريفية على التجارة في السلع وتحقيق تقدم ملموس في مجال تحرير تجارة الخدمات.

(4) في إطار الاتجاهات المتزايدة نحو تكوين اتفاقيات إقليمية للتعاون التجاري، فقد أكد المؤتمر على ضرورة توافق هذه الاتفاقات مع النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، بحيث ترمي هذه الاتفاقيات إلى تحقيق مزيد من التحرير التجاري الدولي والإقليمي.

(5) فيما يخص مسألة الانضمام، فقد أكد المؤتمر على ضرورة الإسراع بالنظر في طلبات العضوية المقدمة من 28 دولة راغبة في الانضمام بعد استكمال متطلبات الانضمام إلى النظام التجاري الدولي، وقبول جميع اتفاقيات المنظمة متعددة الأطراف، والالتزام بقضايا فتح الأسواق، بالإضافة إلى استكمال الالتزامات المتعلقة بتعديل أو تطوير أو إيجاد تشريعات وطنية متوافقة مع متطلبات النظام التجاري الدولي.

(6) أكد المؤتمر الالتزامات المتعلقة بإدماج قطاع المنسوجات والملابس كما جدد مطالبة للدول الأعضاء بالتفاوض من أجل تحسين فرص الدخول إلى الأسواق في مجال الخدمات، خاصة الخدمات المالية وحركة الأفراد الطبيعية، والنقل البحري، والاتصالات الأساسية، وقد شجع المؤتمر أيضا تحرير التجارة الدولية في منتجات تكنولوجيا المعلومات ودعا إلى تفعيل هذه المبادرة على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

(7) وافق المؤتمر كذلك على تكوين مجموعات عمل لدراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار في ضوء الاتفاق الخاص بإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، فضلا عن تكوين مجموعات عمل أخرى لدراسة القضايا الخاصة بالعلاقة بين التجارة وسياسة

المنافسة بما في ذلك الممارسات التجارية المؤثرة على المنافسة كما تم تكوين مجموعات عمل أخرى لدراسة الشفافية في الممارسات المتعلقة بالمشتريات الحكومية.

وبذلك فإن القضايا الرئيسية التي طرحت في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة هي في معظمها موضوعات تتضمن المصالح الاقتصادية العليا للدول النامية، وكأن هذا المؤتمر تحول إلى مواجهة بين الدول المتقدمة ومصالحها وبين الدول النامية ومحاولتها الدفاع عن مصالحها.

وقد جاء إعلان سنغافورة كمحاولة للتوفيق بين الاقتراحات المقدمة من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات التي تقف حائلا أمام تصريف منتجاتها وزيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة، بل وتحمل نوعا من الحمائية الجديدة والشديدة والقاسية الموجهة ضد صادرات الدول النامية ومصالحها.

ثانياً:جنيف 1998

عقد المؤتمر الثاني لمنظمة التجارة العالمية بجنيف في سويسرا من 18 إلى 20 ماي عام1998، وقد جاء هذا المؤتمر ليطرح موضوعات جديدة [1] بعد أن مر على إنشاء منظمة التجارة العالمية حوالي أربع سنوات، حيث صدر الإعلان الختامي للمؤتمر متضمنا الموضوعات التالية: [2]

(1) من أهم الموضوعات الجديدة التي طرحت في مؤتمر جنيف :موضوع التجارة الإلكترونية وبحث مدى التناسق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى .وأيضا بحث الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية وموضوع التجارة والمديونية، ونقل التكنولوجيا وغيرها.

(2) د .عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية** (القاهرة :الدار المصرية اللبنانية،2004)، ص326 .

1. إعادة تأكيد أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي، والعمل على تفعيل أحكام الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروجواي، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة.

2. أكد المؤتمر مجددا على أهمية تحرير وفتح الأسواق، نظرا للصعوبات التي واجهت الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأسواق المالية، وقد رفض المؤتمر استخدام أي إجراءات تقييدية، مع ضرورة العمل على تحسين السياسات الاقتصادية الكلية للإسراع بالنمو المستحق لكل الدول.

3. التأكيد على ضرورة العمل المستمر لتحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة، واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

4. رحب المؤتمر بالأعمال الجارية في لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة، والمتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية، مع التأكيد على ضرورة تفعيل هذه الأحكام.

5. استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهميش الدول الأقل نموا خاصة معالجة المشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية، حيث تم الاتفاق على التعاون مع هذه الدول لحل مشاكلها مع فتح الأسواق أمام صادراتها.

6. تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج عمل للإعداد للاجتماع الوزاري الثالث ويشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقيات، وإعداد التوصيات المتعلقة بالمفاوضات وإدراج نتائجها ضمن جداول الالتزامات، إضافة إلى إعداد التوصيات المتعلقة بمجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة.

ثالثا: مؤتمر سياتل 1999

عقد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر عام 1999 بهدف مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات المنظمة، وما تم الاتفاق عليه في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الأول والثاني، ونتائج أعمال مجموعات العمل السابق تشكيلها، لإحداث مزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي، ببحث كيفية وضع ضوابط تضمن عدم استخدام الدول المتقدمة للقواعد الخاصة بضمان التجارة العادلة (Fair trade) لأغراض حمائية ترمي بالدرجة الأولى إلى حرمان الدول النامية من فرص الوصول إلى الأسواق في الدول المتقدمة.

ومن بين الموضوعات التي طرحت على جدول أعمال هذا المؤتمر ما يلي:

1. مراجعة مدى التقدم في الإلتزام بتطبيق اتفاقية جولة أوروجواي.
2. القضايا المتعلقة بالشفافية في المشتريات الحكومية.
3. مشاكل الدول الأقل نموا وكيفية دعم نموها واستفادتها من الأحكام الخاصة بالمعاملة التمييزية.
4. حاجة الدول النامية إلى فترات إضافية لتفعيل اتفاق حقوق الملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.
5. قضايا تحرير التجارة في الخدمات والمنتجات الزراعية والقضايا المتعلقة بالهندسة الوراثية.
6. القضايا المتعلقة بمعايير العمل وعلاقتها بالتجارة الدولية وكذلك العلاقة بين التجارة والبيئة. وقد ظهر الخلاف واضحا في مناقشات مؤتمر سياتل بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والدول النامية لتعارض مصالح كل مجموعة مع مصالح المجموعات الأخرى، وسوء الظروف الاقتصادية العالمية التي واكبت هذا المؤتمر كالأزمة المالية العالمية التي

انطلقت شرارتها عام 1997 في منطقة جنوب شرق آسيا وامتدت إلى مختلف دول العالم لتأثر بشكل سلبي ومباشر على كل الدول النامية، وما صاحب ذلك من مؤشرات غير إيجابية في الاقتصاد العالمي كانخفاض معدل النمو الاقتصادي ومعدلات نمو التجارة الدولية. (1)

وقد ساهم في فشل المؤتمر أيضا مخلفات العولمة الاقتصادية وما تركته من آثار جانبية سلبية بالنسبة للدول النامية خاصة تهميش دور هذه الأخيرة وعدم استفادتها بشكل مقبول من نتائج العولمة، وتزايد الفجوة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتصدير الدول المتقدمة للمشاكل الهيكلية التي تعاني منها اقتصادياتها إلى الدول النامية، في الوقت الذي تنامت فيه الاتجاهات المعارضة للعولمة من جانب المنظمات غير الحكومية في كل العالم.

ولذلك تعرض المؤتمر إلى الفشل بصورة كادت تؤثر على النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، لصعوبة التوصل إلى حل المشاكل وقضايا الخلاف التي ظهرت قبل وأثناء انعقاد المؤتمر، وعليه فقد انفض المؤتمر دون الوصول إلى قرارات محددة وبات من الضروري التصدي لمشاكل تصدع النظام التجاري الدولي بسبب الخلافات الحادة في المصالح.

رابعا: مؤتمر الدوحة 2001

انعقد مؤتمر الدوحة بقطر من 9 إلى 14 نوفمبر عام 2001، وجاء هذا المؤتمر في ظروف دولية بالغة التعقيد بما في ذلك تباطؤ النمو العالمي، وسيطرة أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام2001 على مسرح الأحداث العالمية، وقد نوقشت خلال العديد

---

(1) بلغت الصادرات العالمية عام 1998 ما قيمته 5225 مليار دولار بانخفاض قدره 2% مقارنة العام السابق في نفس الوقت الذي بلغ فيه الانخفاض في صادرات الدول النامية 7% وكذا تدهور أسعار السلع الأولية ب 15 %، أما الانخفاض في أسعار البترول الخام فقد تجاوز 30 %مقارنة بالعام السابق

من القضايا والتي من بينها استمرار تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، وتحرير تجارة الخدمات، والقضايا المتعلقة بالدول النامية، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية الصحة العامة والأدوية، والديون الخارجية، ومشاكل النقط.

ومن أهم النتائج التي جاءت في الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر الدوحة:

1) أكد المؤتمر على أهمية إصلاح وتحرير السياسات التجارية لضمان استعادة النشاط واستمرار عملية النمو والتنمية المستدامة، فالمنظمة ترفض استخدام أي شكل من الحمائية، وتؤكد ضرورة أعمال أحكام وقواعد اتفاقيات مراكش.

2) بما أن أغلب أعضاء المنظمة من الدول النامية، فينبغي وضع مصالح هذه الدول في قلب البرامج التي يتبناها هذا الإعلان، وضمان حصولها على نصيب عادل من التجارة الدولية، بتفعيل مبادئ الدخول إلى الأسواق، واستمرارية المساعدات الفنية المقدمة إلى هذه الدول.

3) تأكيد الالتزامات السابقة بشأن تفعيل مفاوضات تحرير التجارة، في إطار المنتدى الوحيد لوضع قواعد تحرير التجارة الدولية، وما يمكن أن تلعبه اتفاقيات التجارة الإقليمية من دور مهم في توسيع نطاق التحرير والإسراع بعملية التنمية.

4) يؤكد المؤتمر في ضوء اتساع نطاق العضوية المسؤولية الجماعية لضمان تفعيل مبدأ الشفافية والمشاركة الفعالة من طرف جميع الأعضاء، وتعهدهم بتنفيذ برنامج العمل الذي يتضمن الموضوعات التالية: القضايا المتصلة بموضوع الزراعة، مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات، وفتح الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقضايا الصحة العامة والأدوية، والبحوث والتطوير في مجال الدواء، قواعد المنظمة ذات الصلة بضوابط الإغراق والدعم والتقييم الجمركي وإجراءات المكافحة، مناقشة القضايا المتعلقة ببرنامج تفعيل التجارة الإلكترونية والديون ونقل التكنولوجيا.

خامساً:ما بعد مؤتمر الدوحة:

صدر عن مؤتمر الدوحة إعلان منفصل بشأن الصحة العامة، وحماية حقوق الملكيـة الفكرية، إلا أن هذه المسألة قد تركت مفتوحة ولم يحسم النقاش بشأنها.

ونظرا لأهميتها فقد قام أعضـاء المنظمـة قبـل انعقـاد مـؤتمر المكسـيك عـام 2003 بتسويتها، حيث اتفقوا على إصدار قرار يسمح بتبني مجموعة من الإجـراءات القانونيـة تسمح للدول الأكثر فقرا وغير القادرة عـلى تصـنيع الـدواء محليـا بـان تسـتورد الأدويـة رخيصـــة الـــثمن في ظـــل وجـــود التراخـــيص الإجباريـــة في نطـــاق أحكـــام اتفـــاق التريبس(TRIPS) فوفقا للمادة 31 من هذا الاتفاق فإن، الإنتاج يعطي الأولوية لعـرض المنتج في السوق المحلي، وهو ما يقلل مـن كميـة الـدواء الممكـن تصـنيعها، كـما يعـوق عملية استيراد هذا الدواء من طرف الدول غير القادرة عـلى تصـنيعه، وبنـاء عليـه فقـد صدر قرار ينطـوي عـلى اتفـاق بـين الـدول الأعضـاء للسـماح لأي دولـة عضـو بتصـدير منتجاتها الدوائية في ظل وجود نظام الترخيص الإجباري.

وقد أعلنت بعـض الـدول مخاوفهـا مـن أن يـؤدي هـذا القـرار إلى انتهـاك بـراءات الاختراع، ألا أن المنظمة أكدت على استخدام هذا القرار بطريقـة عادلـة لحـل مشـكلات الصحة العامة التي تهدد الدول الأقل نموا.

سادساً: مؤتمر كانكن 2003

عقد هذا المؤتمر الخامس في مدينة كانكن بالمكسيك خـلال مـن 10 إلى 14 سـبتمبر عام2003 بهدف الاستمرار في التفاوض بشأن بعض الموضوعات التـي طرحـت في مـؤتمر الدوحـة، واسـتكمال العمـل في الالتـزام بتنفيـذها، ومراجعـة مـدى التقـدم في تنفيـذ الموضوعات وبرامج العمل المتفق عليها في المؤتمرات الوزارية السابقة.

وهذه أهم الموضوعات التي تم طرحها ومناقشتها في جدول أعمال المؤتمر:

- القضايا المتعلقة باتفاق حماية الصحة العامة وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- المفاوضات المتعلقة بالزراعة وتفعيل الإجراءات المرتبطة بالدعم المحلي للمنتجات الزراعية والدعم التصديري لتسهيل دخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق.
- المفاوضات بشأن المنتجات غير الزراعية بتبني إجراءات تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود غير التعريفية.
- التفاوض بشأن القضايا المتصلة بالبيئة وتسوية النزاعات.
- إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة وكذا القضايا ذات الصلة بالمنافسة والتجارة والشفافية في المشتريات الحكومية.
- القضايا المتعلقة بالتجارة والديون والتمويل، والتعاون الفني.
- القضايا المتعلقة بالتجارة ونقل التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية.
- كما تضمن المؤتمر قضية الاتساق العالميCoherence حيث أشاد بالجهود المبذولة لتحقيق التعاون والتنسيق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى في مجال صنع السياسة الاقتصادية وتحقيق مزيد من التحرير للبيئة التجارية.
- ونوقشت أيضا مسائل الانضمام للمنظمة، وأكد المؤتمر على أن توسيع نطاق الانضمام سوف يعزز ويقوي النظام التجاري العالمية المتعدد الأطراف، لذا يجب الاستمرار في تبسيط الإجراءات المتعلقة بالانضمام.

المطلب الثالث- أهداف المنظمة العالمية للتجارة وعناصر القوة في عملها

أولا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

بما أن منظمة التجارة العالمية هي الوريث الوحيد للجات، فإنه من الطبيعي أن تصبح أهدافها أكثر تطورا وشمولا كونها باتت منظمة عالمية، ويمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تدور حول هدف رئيسي وهو تحرير التجارة العالمية أي تطبيق نظام الحرية التجارية الدولية، **وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:**

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والتجارة في السلع والخدمات بما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق تحرير التجارة العالمية.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لتمكينه من العمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بمساعدتها في الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة لتصريف فائض إنتاجها من السلع المصنعة والنصف مصنعة.

- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وتحقيق التنمية.

- متابعة تطبيق ما اتفق عليه في جات 1994 من اتفاقيات حول تحرير التجارة الدولية في مجالات السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار وإدارة النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف من خلال مجموعة من الآليات مثل آلية صنع القرارات داخل المنظمة وآلية فض المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية وآلية مكافحة الإغراق والدعم والوقاية، وكذا التعامل مع كل الموضوعات الجديدة كالتجارة والمنافسة وقضايا الاستثمار والبيئة وعلاقتها بالتجارة والتجارة الإلكترونية وغيرها.

- إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء، بإيجاد تشريعات قانونية وتجارية ثابتة وعادلة وأكثر شفافية، تناسب جميع الدول.

وبذلك يتبين أن منظمة التجارة العالمية تسعى بالدرجة الأولى إلى تقليص الفجوة بين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ورفع مستوى المعيشة في العالم والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية منها والتي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن% 75 من جملة الأعضاء وذلك بمنحها معاملة تفضيلية خاصة وأقل تشددا عن غيرها، وإعفاء بعضها من الالتزام ببعض الأحكام الواردة في اتفاقيات المنظمة.

ثانياً- عناصر القوة في عمل منظمة التجارة العالمية[1]

ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1- **النظام الذي تقوم عليه:** إن النظام الذي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية من أهم عناصر قوتها، ويتضح ذلك بمقارنة جات 1994 بجات 1947، حيث نلمس تقدما واضحا ومتعدد الجوانب، فإذا كانت 1947 لا تخرج عن كونها مجرد ترتيبات ناتجة عن اعتماد قسم من ميثاق هافانا، وكانت هذه الترتيبات مجرد اتفاق دولي في صورته المبسطة وعبارة عن بروتوكول مؤقت بين الدول الموقعة عليه فإن اتفاقية مراكش وملاحقها المنشئة لجات 1994 معاهدة تتوافر لها بكل وضوح عناصر الإلزامية.

ومع هذه الإلزامية المتوافرة لجات 1994 فإن نطاقها القانوني قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين: التماثل والتنوع في التعامل مع الدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية.

فالتماثل يبدو واضحا بسريان شرطي الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية لرعايا الدول الأخرى مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنظمة، أما التنوع فيبدو ظاهريا بإقرار الإعفاءات من تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف، حيث تجيز إعفاء أي طرف عضو من التزام معين شرط الحصول على موافقة نصف عدد الأعضاء زائدا واحد. ومثال ذلك ما حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، من إعفائها من تنفيذ بعض السياسات الزراعية نظرا لنفوذها الكبير وسيطرتها على عدد كبير من أصوات الدول الأعضاء.

(1) د .عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية :منظماتها -شركائها -تداعياتها** (الإسكندرية :الدار الجامعية) 2006 ص.121.

كما أن الدول الأقل نموا تعتبر معفاة من الالتزام بتطبيق بعض قواعد ومبادئ الجات خاصة فيما يتعلق بحماية صناعتها ومواردها الطبيعية.

أما الاستثناءات المسموح بها فإن اتفاقية الجات 1947 والجات 1994 قد أجازتها للدول الأعضاء لاتخاذ عدد من التدابير الاستثنائية، بشرط ألا يشكل ذلك إجراءا تعسفيا وتمييزا غير مبرر بين الدول أو تقييدا غير منظور على التجارة الدولية حيث تهدف هذه التدابير إلى حماية الأخلاق العامة وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات.

إن التماثل والتنوع مفهومان متجاوران غير متعارضان تم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن هذا المنهج الذي يشكل عنصر قوة جات 1994 يجنب المنظمة الوقوع في أحد محظورين: التعلق بأهداف نظام يسعى إلى إحداث التماثل فيما بين الدول دون مراعاة أوضاعها الفعلية، أو قيام نظم متعددة وفقا للأوضاع المختلفة للدول.

ولهذا فقد أحسن واضعو الاتفاقيات في جعل التماثل في المعاملة هو القاعدة وإقرار الإعفاءات في مجالات محددة مما يضمن وحدة النظام القانوني للعلاقات التجارية الدولية.

2- **المناخ الذي تعمل فيه:** إن المناخ الذي تمارس فيه منظمة التجارة العالمية عملها يعتبر ملائما لنجاحها في تحقيق أهدافها، فمن جهة لم تعد هناك مواجهة إيديولوجية بين دول تنتمي إلى نظام اشتراكي وأخرى إلى نظام رأسمالي، فبعد انهيار النظم الاشتراكية بات نظام اقتصاد السوق بما يتضمنه من تحرير من القيود الداخلية أو الخارجية وانحسار دور الدولة المسيطر في العلاقات التجارية الدولية هو السائد في معظم الدول، ومن جهة أخرى فإن المواجهة بين العالم المتقدم والعالم النامي قد خفت حدتها أو تلاشت تقريبا، فقد خمدت المواجهة وحل محلها الاتجاه نحو الحوار والدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي

عالمي جديد تراعى فيه احتياجات دول العالم الثالث، فهذه الأخيرة بانضوائها تحت رايـة اقتصاد السوق وبتعثر الكثير من تجاربها التنموية، باتت تقبل ما انتهى إليه الأمر بـإبرام اتفاقية مراكش وملاحقها أي ما ارتضته الـدول المتقدمـة ولم تجـد مـن سـبيل أمامهـا إلا الرضوخ لما يفرضه الأقوياء اقتصاديا، ومهما كانت اتجاهات تقدير مثل هـذه التطـورات في المستقبل فإنه مما لا شك فيه أن الوسط الـذي تمـارس فيـه منظمـة التجـارة العالميـة نشاطها يعتبر مناسبا لإنجاز أهدافها.

3- **المجال الذي تتعامل فيه:** يعتبر المجال الذي تتعامل فيه منظمة التجارة العالمية عنصر قوة في أداء مهامها فشمولية اختصاصها لكـل قطاعـات التجـارة الدوليـة، وعالميـة عضـويتها بانضـمام معظـم الـدول إليهـا سـيمكنها مـن إدارة النظـام التجـاري الـدولي. فالمنظمة من خلال الاتفاقيات التي تشرف عليها، والأجهزة المتعددة التـي تبـاشر عملهـا بواسطتها، ستكون المرجعية الدولية لما قد يثـور مـن مشـاكل تتعلـق بالتجـارة الدوليـة، ويعزز من هذا المجال تناولها لمسائل ترتبط ارتباطا رئيسـيا باحتياجـات الـدول والأفـراد من الناحية التجارية، لذا فإن وجود إطـار دولي للمعـاملات التجاريـة والدوليـة لابـد أن يجعل الدول تحاول مطابقة سلوكها مع أسس هذا الإطار، فالممارسات خارج هذا الإطـار الشامل والعالمي يعد خروجا عـلى مـا ارتضـته المجموعـة الدوليـة وبالتـالي فـإن معظـم الدول ستكون حريصة على اندماجها في هذا النظام التجاري الدولي الجديد.

4- **الوسائل التي تستخدمها:** وضحت اتفاقية مـراكش وملاحقهـا الأهـداف وبينـت السياسات ووضعت التدابير اللازمة لأداء النظام التجاري الدولي لأهدافـه، كـما وضـعت مجموعة من الأجهزة التـي تمتلـك الاختصـاص للقيـام بالمهـام المسـندة إليهـا، في هيكـل تنظيمي متعدد الجوانب ومتشعب الاختصاصات، يضمن تحقيق الأهـداف بفاعليـة، إذا قام كل جهاز بأداء مهامه، ومع استمرار الممارسـة تصـبح قواعـد التجـارة الدوليـة محـلا للتعامـل مسـتمر وتقـويم هـذه الممارسـة يمكـن في النهايـة مـن اسـتخلاص الجوانـب الإيجابيـة، والسـلبية لفاعليـة هـذه القواعـد، أي أن دور الأجهـزة لـن يقـتصر فقـط

على ممارسة الاختصاص، بل سيسهل بلوغ النظام التجاري الدولي لأهدافه المتوخاة من إنشاء المنظمة التجارية العالمية.

ويضاف إلى ما سبق أن أسلوب التوافق والتراضي في اتخاذ العديد من القرارات يتناسب مع طبيعة المسائل الاقتصادية التي تتطلب الوصول إلى حلول للمسائل محل الخلاف وكل هذا يشكل عناصر قوة في عمل المنظمة العالمية للتجارة.



الفصل السادس
آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي

الفصل السادس

آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي

تتجه السياسات الاقتصادية المعاصرة إلى مزيد من الانفتاح واعتماد اقتصاد السوق وفلسفة الميزة النسبية، حيث تتميز كل دولة بمقومات اقتصادية معينة تتيح لها إنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل من غيرها من الدول، وتسمح منظمة التجارة العالمية بانسياب السلع والخدمات دون عوائق مما يؤدي إلى تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي للدولة المصدرة وللدول الأخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية، ولذلك فإن عملية تخفيف الحواجز والقيود الجمركية وإزالة العراقيل التي تحد من نمو التبادل التجاري والخدمات تفتح آفاقا جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول كما تطرح تحديات كبيرة أمام بعض الدول النامية.

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة العالمية

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أهم الترتيبات الدولية متعددة الأطراف المنظمة للتبادل التجاري الدولي، والساعية إلى تطبيق نظام تجاري تحكمه القواعد ويتسم بالعدل والمساواة والتحرير التصاعدي وإزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة في السلع، والتحرير التصاعدي للتجارة في الخدمات، ورفض كل أشكال الحمائية، وإزالة المعاملة التمييزية من العلاقات التجارية الدولية، وتعزيز تكامل الدول الأقل نموا والنامية منها، والاقتصاديات المختلفة في النظام متعددة الأطراف، وتطبيق أقصى مستوى ممكن من الشفافية سعيا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وتدفق التجارة العالمية بحرية.

فبعد أن كان الغرض من اتفاقية الجات هو أن تكون مجرد تنظيم دولي مؤقت، فإنها أصبحت فيما بعد اتفاقية دائمة لتنظيم التجارة الدولية، ثم تطورت لتأخذ مقومات المنظمة الدولية. حيث شملت مسيرة تحرير التجارة الدولية، لتجعل من هذه الحرية أساس النظام العالمي الجديد.

المطلب الثاني: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي

من الآثار المتوقع حدوثها نتيجة لدخول المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ وفقا للدواعي المبررة لإنشائها والمهام الموكلة إليها مع تقدم الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية، والتي يمكن أن تتراوح بين ما هو إيجابي وما هو سلبي، نذكر بصفة عامة[1]:

1. إلغاء التشوهات في التجارة العالمية نتيجة إلغاء أشكال الدعم والقيود غير الجمركية ونظام الحصص.
2. تحقيق معدل نمو اقتصادي عالمي متزايد، وكذا زيادة الدخل العالمي.
3. زيادة معدل النمو في التجارة العالمية بنسب تتراوح بين(% 5- %12)، بما يعني زيادة حجم التجارة العالمية بحوالي 745 مليار دولار.
4. زيادة تحفيز دول العالم على تبني برامج للإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق الحرة.
5. الاتجاه نحو الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج لكل دولة مع إبراز المزايا النسبية لكل منها، لأن ذلك يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة مستويات الرفاهية.
6. استفادة المستهلكين من انخفاض الأسعار في الدول التي كانت تضع حواجز جمركية وتدعم المنتجين لجعلهم قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية رغم ارتفاع أسعار منتجاتهم مقارنة بأسعار المنتجات المماثلة في الأسواق الدولية.

---

(1) د .عاطف السيد، **الجات والعام الثالث، دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة** القاهرة :مجموعة النيل العربية، 2002 ص326 .

7. استفادة المنتجين من زيادة الطلب الخارجي على إنتاج الدول التي كان إنتاجها يواجه عوائق كمية وجمركية من التي تم إلغاؤها أو تخفيضها في إطار اتفاقيات الجات.

8. تزايد الاعتماد المتبادل بماله من مزايا وعيوب، ومن مزاياه زيادة الاندماج على الصعيد العالمي مما يؤدي إلى خلق مصالح متشابكة تخفف حدة الصراعات الدولية، أما أبرز عيوبه فهي أنه عند اختلال الاعتماد المتبادل فإن الدول الداخلة في تشابك قوي تنقسم إلى دول تابعة وأخرى مهيمنة.

9. زيادة معدلات التضخيم وزيادة تكلفة الواردات في البلدان التي تستورد سلعا سوف ترتفع أسعارها في الأسواق الدولية بعد تخفيض الدعم الذي تمنحه لمنتجيها ومصدريها.

10. ارتفاع معدلات البطالة في الدول التي كان المنتجون الصناعيون والزراعيون فيها معتمدون على الدعم الحكومي أو على الحواجز الجمركية العالية للحفاظ على قدرتهم التنافسية.

هذا وإن المكاسب التي يمكن أن تجنيها الدول المتقدمة والدول النامية على السواء سوف تتحقق في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية للدول وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، أما المكاسب الناتجة عن زيادة المنافسة والانتشار التقني والأثر الإيجابي للإنتاجية على معدلات الادخار والاستثمار فسوف تكون بالدرجة الأولى من نصيب الدول المتقدمة.

وخلاصة القول أن درجة استفادة الدول من المنظمة العالمية للتجارة تتحدد بناءا على إمكانياتها الاقتصادية ودرجة مرونة سياستها الاقتصادية وتعديل هيكلها الإنتاجي لمواكبة الأوضاع والظروف الاقتصادية الدولية المتجددة.

المطلب الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري التي تدعو إليها المنظمة العالمية للتجارة، يترتب عنه العديد من الآثار والانعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها من أجل تبني السياسات الاقتصادية الكفؤة لتأهيل الاقتصاد وتعظيم مكاسبه عن طريق رفع مستويات الكفاءة والفعالية والقدرة التنافسية لمنظومته المؤسسية والإنتاجية والخدمية في ظل التحولات الاقتصادية والمستجدات الإقليمية والدولية.

وإن العالم بوجه عام سوف يحقق إلى حد بعيد مكاسب الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في جولة الأوروجواي، إلا أن المكاسب على المدى القصير تتركز على الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان بينما ستتحمل كثير من الدول النامية آثارا متباينة تراوحت الآراء بين إيجابيتها وسلبيتها.

1. الآثار الإيجابية:

هناك آراء تعطي أهمية لانضمام الدول النامية للمنظمة على أساس المنافع التي تحققها على المدى الطويل:

- انتقال حصة الدول النامية من الصادرات العالمية من 18% عام 1970 إلى 27%عام 1993، وارتفاع نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 24.5% عام1971 إلى% 40.4 عام 1993، كما تحولت نسبة التجارة الخارجية من 33 % من الناتج المحلي الخام في منتصف الثمانينات إلى 43 %عام 1996 واليوم يتعدى 50%.[1]

- زيادة إمكانية ارتفاع صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

(1) ياسر زغبي، نفس المرجع، ص31 .

- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية وبالتالي انتعـاش الإنتـاج المحـلي، وقد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجـابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها مـن الـدول المتقدمـة وخاصـة الحبـوب واللحـوم ومنتجـات الألبـان، كـما أن تجـارة الخدمات ستتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات متعددة[1].

- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، بسبب زيادة المنافسـة مـما يسـاهم في فعالية أداء المشروعـات في الـدول الناميـة، وذلـك يـنعكس إيجابيـا عـلى النـاتج المحلي الخام ومن ثم على مستوى المعيشة.

- رفع مستوى الحماية المقررة للملكية الفكرية بالإضافة إلى تحديد الوسـائل التـي تضمن الحصول على هذه الحقوق في المجالات التي تنتجهـا الـدول الناميـة مـن الأعمال الأدبية والمؤلفات.

2- الآثار السلبية: ويمكن إدراجها في النقاط التالية:

- الأثر السلبي لحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة عـلى اقتصـاديات الـدول الناميـة بالنسبة لتحويل التكنولوجيـا إليهـا، والاسـتفادة في هـذا المجـال سـتكون للـدول المتقدمة، كـما أن حريـة التجـارة سـيقابلها القضـاء عـلى الكثـير مـن الصـناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة عـلى مواجهـة المنافسـة القويـة في الأسـواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة.

---

(1) غلاب نعيمة، زينات الدراجي، **الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العـالمي الجديـد 2002/04/30** عنابة، ص 341

- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ستساهم في حرمان الـدول الناميـة مـن حقهـا في الحصول على التقنية المتطورة وسترفع تكلفة الحصول عليها.

- الإلغاء التدرجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمـة الصـناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، للـدول الناميـة، وبالتـالي التـأثير سـلبا عـلى موازين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.

- الصعوبة الشديدة على الدول النامية في منافسة الدول المتقدمة في مجال تجـارة الخدمات، التي تستحوذ الدول الصناعية على الجـزء الأكـبر منهـا، كـما أن نتـائج جولة الأوروجواي قد قلصـت مـن التفضـيلات والمزايـا التـي سـبق وأن أعطيـت للدول النامية وخصوصا الدول منخفضة الدخل، ومن ثم تصبح الدول النامية في موقـف تنـافسي ضـعيف في مجـال التجـارة الدوليـة، وذلـك يـؤثر سـلبا عـلى اقتصادياتها[1].

- قد يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيـادة الضرائب، مما يزيد في تكاليف الإنتاج.

ورغم ذلك فيمكن للدول النامية أن تعظم استفادتها من الجـات ومنظمـة التجـارة العالميـة إذا أحسـنت إدارة اقتصـادياتها المحليـة في ظـل هـذا النظـام التجـاري العـالمي الجديد.

المطلـب الرابـع: سياسـة التعامـل مـع السـوق العالميـة لمواجهـة الآثـار السـلبية للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

على الرغم من النجاح الذي حققته المنظمة العالمية للتجـارة في مجـالات كثـيرة، إلا أن هناك العديد من المشاكل الدولية التي لا زالت عالقة، خاصة مشاكل الـدول الناميـة

(1) محمد قويدري، **الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد**،2002 ، عنابة، ص344 .

وإمكانية إدماجها في النظام العالمي الجديد مع تحقيق قدر أكبر من المكاسب، وذلك يشكل مصدرا هاما من مصادر عدم الاستقرار في المستقبل.

كما أن المشكلة الأكثر خطورة التي يواجهها العالم اليوم، هي ظاهرة التكتل الإقليمي، فعلى الرغم من كون هذا الاتجاه الإقليمي لتحرير التجارة يسعى إلى الاستفادة من مكاسب تحرير التجارة إلا أنه يتضمن أيضا إمكانية التصادم بين التكتلات الضخمة المشكلة، واحتمالات قيامها بفرض قيود على بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.

كما أنه من الممكن أن يتحقق نوع من التوازن بين تلك التكتلات، حيث تمتنع كل كتلة عن فرض أي قيود على الأخرى حتى تتجنب المعاملة بالمثل، وفي أي حال فإن موقف الدول النامية في مثل هذه الظروف يعتبر صعبا للغاية، لأنها من ناحية لا تملك القدرات الاقتصادية التي تؤهلها للانضمام إلى هذه التكتلات الضخمة – فالعضوية فيها ليست مجانية- ومن ناحية أخرى فهي عاجزة عن الاتفاق فيما بينها على إقامة تكتلات خاصة بها تحميها من الآثار السلبية لهذه التكتلات، كما أن المكاسب المحققة من هذه الاتفاقات عموما تتحدد وفقا للوزن النسبي لأطراف الاتفاق. [1]

والمنظمة العالمية للتجارة ما هي إلا جزء من النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يلبي حاجيات وطموحات الدول المتقدمة ويخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، ومن أجل مواجهة التحديات التي تفرضها الدول المتقدمة باسم المنظمة العالمية للتجارة ومن خلال التكتلات الاقتصادية الضخمة، يجب على الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا تنمية تجارتها البينية وبناء وتنويع القواعد الإنتاجية لاقتصادياتها على أساس

(1) عبد الله، **التكامل الاقتصادي، الثابت والمتغير**، مجلة المستقبل العربي، العدد 279 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002 ص26. .

تكاملي، وتأمين نموها الاقتصادي وتطوير قدراتها الاستثمارية حتى تستمر عملية التنمية وفقا للمزايا النسبية التنافسية.[1]

وينبغي أن تدرك الدول النامية أن أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة وما يتصل بها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها، تكون نقطة انطلاق قوية نحو الاستفادة المتبادلة للموارد والأسواق.

وما دامت المعطيات الدولية الجديدة تدفع بقوة نحو التكامل والاندماج المتزايد للشركات، كمطلب للمنافسة، وما دامت البلدان العربية كغيرها من البلدان النامية لا تعيش معزولة عن العالم، بل هي معنية بما يجري على الساحة الاقتصادية العالمية، فإن الشركات العربية ستواجه أيضا إفرازات الوضع الاقتصادي الجديد، وهنا تبرز مسألة آثار المنافسة الأجنبية غير المتكافئة الناجمة عن تنفيذ ترتيبات النظام الجديد للتجارة العالمية، المتعلقة بتحرير المبادلات[2] . ولكي تواجه الشركات العربية هذه المنافسة لابد لها من تقليل نفقات الإنتاج وتحسين نوعية منتجاتها. وهذا يتحقق جزئيا بفضل اندماج الشركات العربية وكذلك اندماج الأسواق المالية والنقدية العربية، وعموما فإن التوظيف التكاملي للقدرات الصناعية والتجارية والزراعية والمالية والتقنية والبحثية العربية ينطوي بلا شك على مزايا معتبرة، تأخذ في الحسبان المصالح الاستراتيجية للمجموعة العربية ككل في الدرجة الأولى من الاعتبار[3] .

---

(1) Michel Rainelli, **le commerce international** (Alger : Casbah, 1999), P . 53.

(2) إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997،ص 119.

(3) Philippe Rollet, **Spécialisation internationale et intégration européenne**, Bibliothèque d'Economie Internationale, 1 (Paris : Economica, 1987), P. 47

ونستطيع القول أن المجموعة العربية تشكل نموذجا من الطراز الأول بالنسبة لإمكانيات التكامل الاقتصادي بشتى أشكاله، كما أن سجل العمل العربي المشترك حافل بالعديد من صيغ التعاون والتكامل خاصة في الحقل الاقتصادي، وقد ارتبط ذلك العمل بقيام جامعة الدول العربية في1944 باعتبارها أول تنظيم قومي وإقليمي عربي، ثم تشكيل اللجنة الاقتصادية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية عام 1945، مرورا إلى إنشاء المجلس الاقتصادي العربي عام 1950 بموجب المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وانتهاء بإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بموجب اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام 1957، ويبقى مشروع السوق العربية المشتركة – الذي اتخذ قرار إنشائها عام-1964 متعثرا في التطبيق لأسباب عديدة أهمها تراخي الإرادة السياسية، ولكن هذه الإرادة التي تتشبث بذرائع السيادة تتعرض اليوم في ظل منظمة التجارة العالمية ومواثيقها إلى التآكل، فقد فتحت اتفاقيات الجات 1994 المجال أمام الدول الأطراف في إنشاء تكتل إقليمي وأجازت في هذا الإطار اتخاذ إجراءات وسياسات تفضيلية داخل التكتل لمصلحة جميع الأطراف المشاركة فيه دون أطراف الاتفاقية الآخرين[1].

وبذلك فإن التحديات التي تواجهها الدول النامية عموما عديدة ولابد من التصدي لها بعقلانية وتفاعل مثمر لتقليل أضرارها وتعظيم منافعها في عالم تحكمه معادلات القوة ومنطقها، وتزايد التدويل المطرد للحياة الاقتصادية والاعتماد الدولي المتبادل ولجوء القوى الكبرى إلى التكتل لحماية مصالحها، أمام تيار العولمة الذي أصبح أشبه ما يكون بالرياح التي تجتاز الحدود والحواجز دون استئذان ولا تعترف به أبدا. ويفرض التكامل الاقتصادي نفسه بديلا حتميا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة كل هذه التحديات، وذلك بتوحيد الجهود وتنسيق المواقف، وتعزيز التعاون الإقليمي، ليس فقط من منطلق

(1) د -سليمان المذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة القاهرة :مكتبة مدبولي، 1999 ص74 .

الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية، وإنما لأن الانعزال لم يعد لـه مـا يـبرره بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى، فقدرة كل بلـد عـلى الاستفادة من المكاسب المحققة من تحرير التجـارة العالميـة تتوقـف عـلى قـدرتها عـلى استيعاب طبيعة المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، وعلى مرونة أنظمتها الاقتصادية واستعدادها الدائم للتكيف وامتصاص الصدمات بحيـث يـنعكس ذلـك في القـدرة عـلى الإنتاج والقدرة على المنافسة وعلى الانخراط الفعال الإيجـابي في حركـة التطـور العلمـي والتقني، فهذه هي العناوين البارزة التي يجـب أن تشـكل محتـوى علاقـة أي بلـد مـع العالم الخارجي، يرغـب في أن يحقـق لنفسـه نصـيبا معقـولا مـن تلـك المكاسـب وفي أن يحتل.المكانة التي تليق به في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

المراجع باللغة العربية والأجنبية

أولاً- المراجع باللغة العربية

1. مصطفى يوسف كافي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المجتمع العربي، الأردن، عمان، 2014
2. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الدولي، دار الحامد، عمان، الأردن، 2016
3. الطيف عبد الكريم.مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30 جامعة الجزائر 3. 2014
4. البريكس وإفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، القاهرة، العدد الرابع، أفريل 2013
5. محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، مجلة أفاق المستقبل جويلية 2013، العدد 19
6. براهما تشلاني، بريكس تبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2013
7. أحمد رجب، الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو، لمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2013
8. محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 6763، أفريل 2012
9. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 2015

10. سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2015

11. ناصر بوعزيز, لزعر علي, انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على المؤسسات الاقتصادية المغاربية, مجلة العلوم. الإنسانية, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد 19 , جوان 2010 ,

12. مقروس كمال، عماري عمار، " دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي : دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبي والتجربة المغاربية"،رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014-2013

13. شحاب نوال، بن عبد العزيز مصطفى،" أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية"، رسالة ماجستير منشورة"، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2009

14. سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2010.

15. إبراهيم بوجلخة، الطيب داودي،" دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 1012-2013

16. مصطفى العبد الله الكفري، " اقتصادات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ط1، 2008

17. آسيا الوافي، مسعود زموري،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، قسم العلوم الاقتصادية 2007-2006

18. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006

19. عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائر، رسالة ماجستر بير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة محمد خيضر، 2008-2007

20. عاطف السيد، الجات والعام الثالث، دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002 .

21. مطانيوس حبيب،" بعض مسائل الاقتصاد اللاسياسي"، سلسلة دار الرضا، دمشق، 1999

22. إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

23. غلاب نعيمة، زينات الدراجي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد 30/04/2002 عنابة.

24. علي لزكر, ناصر بوعزيز, تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس.

25. محمد براق, سمير ميموني, الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة : دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية، الملتقى الدولي حول:

آثـار وانعكاسـات إتفـاق الشراكـة عـلى اقتصـادية الجزائـري وعـلى منظومـة المؤسسات الصغيرة - والمتوسطة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسـير, جامعـة فرحات عباس سطيف، الجزائر 14-13نوفمبر 2006

26. أسامة المجدوب، " العولمة والأقليمية، مستقبل العالم العربي في التجـارة الدوليـة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.

27. ناصر دادي عدون وشعيب شـنوف، الحركيـة الاقتصـادية في الـدول الناميـة بـين عالمية مالك بن نبي والعولمة الاقتصادية،الجزائر : دار المحمدية العامة، 2003

28. عبد اللـه جندل،" صندوق النقد الدولي: أدوار مختلفة في مشـهد واحـد" مجلـة معلومات دولية، العدد 4، 2000

29. إسـماعيل صـبري عبـد اللــه،" الكوكبـة، الرأسـمالية العالميـة، مرحلـة مـا بعـد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربي، العدد222، 1997

30. عبـد المطلـب عبـد الحميـد، العولمـة واقتصـاديات البنـوك، الـدار الجامعيـة، الإسكندرية، 2001

31. فضيل دليـو، التحـديات المعـاصرة، العولمـة الأنترنـت، الفقـر، اللغـة، مخـبر علـم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسطنية، الجزائر، 2002،

32. ممدوح محمـود منصـور، العولمـة دراسـة في المفهـوم، الظـاهرة والأبعـاد، الـدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001

33. عـلى جمعـة وآخـرون، الإسـلام والعولمـة، دار الإشـعاع الفنـي، الطبعـة الأولى، الإسكندرية، 2002

34. عبد المجيد الصالحين وآخرون، من منظور شرعـي، دار الحامـد للـنشر والتوزيـع، عمان، 2002

35. يحي اليحياوي، العولمة أية عولمـة، إفريقيـا الشرق، الطبعـة الأولى، بـدون مكـان نشر، 1999

36. بثينة حسين عمارة، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، ط1، بـدون مكـان نشر، 2000

37. عصام نور، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعية، الطبعة الأولى، بدون مكان نشر، 2002

38. عبـد السـلام أبـو قحـف، العولمـة وحاضـنات الأعـمال، دار الإشـعاع الفنيـة، الإسكندرية، ط1، 2002

39. حسين حنفـي، صـادق جـلال العظـيم، مـا العولمـة؟، دار الفكـر، الطبعـة الأولى، دمشق، 1999

40. هند عبد اللطيف المصري، أثـر التغـير في هيكـل النظـام الـدولي عـلى محـاولات التكامل الإقليمي العـربي في التسـعينات، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، معهـد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004

41. محمـد محمـود الإمـام، العمـل الاقتصـادي العـربي المشـترك، معهـد البحـوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001

42. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتـاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

43. محمد غانم الرميحي، معوقـات التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة في مجتمعـات الخليج العربية المعاصرة، دار الجديد، الطبعة الثالثة، لبنان، 1995

44. محمـد المجـدوب،" التنظـيم الـدولي النظريـات العامـة والمـنظمات الدوليـة والإقليمية، دار الجمعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ط1

45. جمال الزعبي،" التكتلات الاقتصادية في العالم(أبيك نموذجاً)"، مجلة السياسة الدولية، العدد 64، سوريا، ربيع 2000

46. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007

47. إحسان هندي" التكتلات الاقتصادية العالمية، الاتحاد الأوروبي نموذجا"مجلة معلومات دولية، دمشق: العدد 64، ربيع 2000

48. قاسم الشريف،" النافتا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"، مجلة معلومات دولية، دمشق، مركز المعلومات القومي، العدد 64، السنة الثامنة، 2000

49. فرج عبد العزيز فرج، التطورات الاقتصادية واقتصاديات البنوك، جامعة عين شمس، مصر، 2000

50. حربي موسى عريقات- التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، 22-20 سبتمبر

51. حبيب محمود، علم الاقتصاد، الجامعة الافتراضية السورية، 2012

52. عمورة جمال لمجيد،" دراسة تحليلية تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأور-متوسطية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006

53. عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003

54. محسن الخضيري، اليورو: الإطار الشامل والكامل للعملية الأوروبية الموحدة، القاهرة : مجموعة النيل العربية، . 2002

55. سامي عفيفي حاتم، أوروبا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي، القاهرة: شركة النصر، 1993

56. أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1970

57. إبراهيمي عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (1) ، 1980

58. محمد إبراهيم السقا، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث دراسات، تحرير محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، 1998

59. محمد عبد العزيز عجمية" الاقتصاد الدولي"، دار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1997

60. عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية،كلية التجارة،جامعة أسيوط، مصر، 2008

61. محمد عبد المنعم عفر،أحمد فريد مصطفى،" الاقتصادي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999

62. إكرام عبد الرحيم،" التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، ط1، مكتة مدبولي، القاهرة، 2002

63. دنيا عبد الله الدباس،" التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري، 1985

64. يمن الحماقي، " التطورا الاقتصادي، كلية التجارة،"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة النشر

65. كامل بكري،" التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة، 1984

66. موريس شيف ول، آلن وينترز،" التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2002

67. رابح فضيل، التكامل الاقتصادي العربي، معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995

68. محمد رئيف مسعد عبده،" التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005

69. عبد المطلب عبد الحميد،"السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002

70. إكرام عبد الرحيم عوض،" سوق الشرق أوسطية"، مركز الحضارة العربية، 2000

71. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي (عمان : دار جرير، 2005)،

72. محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد اللأوروبي (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998)

73. إسماعيل العربي، " التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر

74. حمدي رضوان،" الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2001

75. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006

76. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998

77. أسامة المجذوب، العولمة و,الإقليمية (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، 1999)

78. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1980-1960، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980

79. كمال محمد مصطفى ونهرا فؤاد، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2001،

80. يحياوي سمير، العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004-2005

81. ناصر السعدي، التكامل الاقتصادي العربي : يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار، الندوة الرابعة حول التكامل الاقتصادي العربي التحديات والآفاق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 24-23 فيفري 2005

82. عبد الوهاب حميد رشيد" دور التكامل للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء"، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1980

83. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر،الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للطبع والنشر، مصر، 1998

84. جون وليامسـون وآخـرون، "التكامـل النقـدي العـربي"، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، لبنان، 1981

85. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهـد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2000.

86. زابـري بلقاسـم، تحليـل إمكانيـات التكامـل العـربي الإقليمـي في ضـوء نظريـات التكامل الاقتصادي،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعيـة، المجلـد 6، العدد1، 2009

87. بجـاوي سـهام، الاسـتثمارات العربيـة البينيـة ومسـاهمتها في تحقيـق التكامـل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005

88. خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعيـة القانونية، رسالة الماجستير في القانون الدولي غير منشورة، جامعة باتنة، 2006

89. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصـاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2006

90. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكريز)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006

91. ميموني سمير، بركنو قوسام، الترتيبـات التكامليـة الإقليميـة وآثارهـا عـلى النظـام التجاري المتعدد الأطراف: تحليل لإشكالية الإقليميـة في مواجهـة التعدديـة عـلى ضوء الوضع الراهن للترتيبات في النظام التجاري العالمي، ورقـة27 فيفـري 2012 بـالمركز / مقدمـة للمشـاركة في الملتقـى الـدولي الثـاني حـول: واقـع التكـتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26/27 الجامعي بالوادي.

92. عمر، الجات والخصخصة، القاهرة : دار الكتاب الحديث، د ت.

93. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2006

94. الشاذلي العياري" العرب والنظام العالمي الجديد"، مجلة الشؤون العربية، العدد 74، إفريل، 1993

95. ارون الطاهر بلجبل عادل، المساعدات المالية في اطار برنامج MEDAII وMEDAI لماذالاختلاف ؟ الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 14-13 نوفمبر، 2009

96. سليمان المذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999

ثانياً-المراجع باللغة الأجنبية:

1. www.arrabic. people. Com. Cn /31659/html.7191500
2. Publications de l’OMC,Rapport sur les statistiques du Commerce international 2009, in : http://www.wto.org/french /res_f/statis_f /its 2009_f/its09_toc_f.htm. Consulté le 15/02/2009.
3. Yadwiga Forowicz," Economie Internationale", Benchemin, Quebeq, 1995, P.265.
4. Guilhot latitia, l'intégration économique régional de l'Asean + 3 – la crise de 1997 a l'origine d'un régime régional, thése pour le doctora e sciences économique, université pierre mendés France Grenoble, 2008,

5. Bela Balassa, The Theory of Economic Integration (London : George Allen And Unwin Ltd. 1969), p.1
6. H-F. Henner, Convergence et Divergence entre nations au seins d'une intégration économique, colloque A.T.M, Aix en Provence, 29-31/Mai/2001
7. Fathallah Oualallou, Après Barcelone :le Maghreb est nécessaire,Ed , L'Harmattan,1996,p.144
8. Haroun,. T , Les opportunités d'intégration au Maghreb : approche Théorique et perspectives concrètes.Thèse de doctorat en sciences, economiques NICE Sophia-Antipolis,1998,p.216
9. Fabrice Larat , **Histoire politique de l'intégration européenne (1945 - 2003**) , Paris : la documentation française, 2003, p.24.
10. Ibid., p.28
11. Jean Joseph Boillot , **l'Union Européenne élargie, un défis économique pour tous** ,Paris : la documentation française , 2003, p.178.
12. Carl Gaine,Intégration et Inégalités Régionales ,**in**:**Economie Internationale**, Paris: revue de CEPII, la documentation française ,n°99,2004,p.29
13. www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-09/03/content_482664htm
14. Dot Keet, " Globalization and Regionalization, contradictory tendencies ? counteractive tactics ? Or strategic possibilities ? " In: http://www.idg.org.Za/ldgdoes/globfinal.doc.
15. acques Adda , **La Mondialisation De l'économie** , Alger : Casbah Edition ,tome 2, problèmes , 1998 ,p.91.

16. Mayeul Kauffmann , **Les actions du FMI, de la Banque mondiale et de l'OMC** , *facteurs de réduction des conflits internes ou internationaux* ? in : http://www.FMI.org. consulté le 23/11/2009.

17. Jaques Fontanel , **Géoéconomie de la globalisation** , Alger : Office des publications universitaires, Grenoble : Université Pièrre Mendes France , 2005 ,p.176. consulté le 06/03/2009

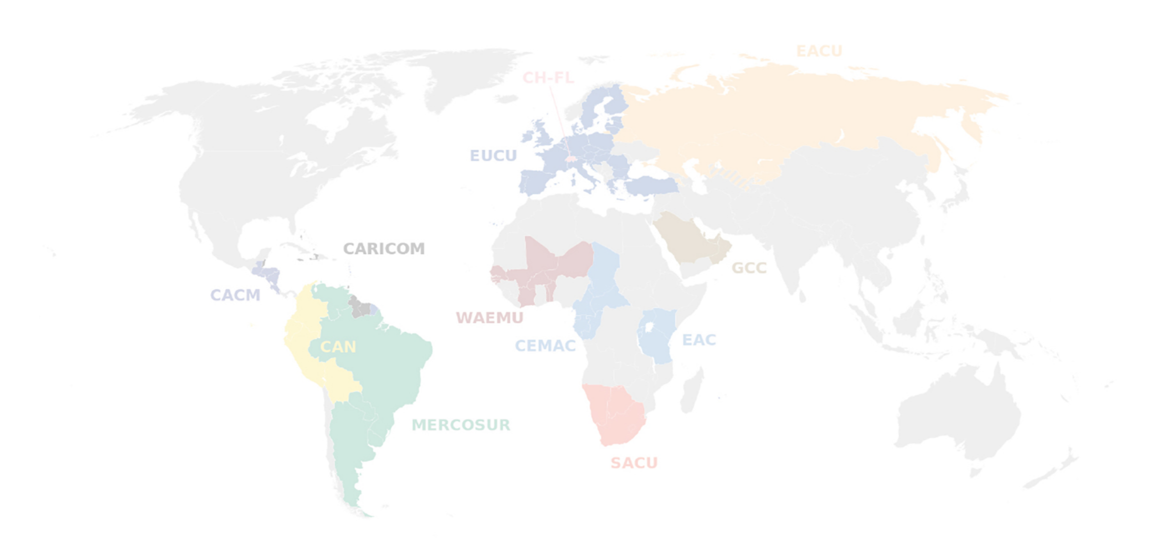
18. **Accords de Bretton Woods**, in : http:// fr /wikipedia , org/ wiki / accords_de_ Bretton_woods. consulté le 06/03/2009.

19. Jean Peyrelevade, **Le Capitalisme Total,** France : Ed du Seuil et la république des Idées, 2005, p.55.

20. SMEMED,the **Euro-Mediteranean partenership,p6**. Voir ; www. Sme-union.org/viewdoc.php/pdf05-03-2012

21. Ivan Martin, Intégration économique en Méditerranée : au- de là de la Zone de libre-échange 2010, Institution complutense de Estudioc Internationales, Madrid, 2010, p 79.

22. Philippe Rollet, Spécialisation internationale et intégration européenne, Bibliothèque d'Economie Internationale, 1 (Paris : Economica, 1987), P. 47







شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمـال للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com


9 789957 637514